الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة
كلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: التاريخ

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تخصص: تاريخ حديث

موسومة بـــ:

# مقاربة العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال العهد العثماني من منظور جمال قنان

من إعداد الطالبتين:
- صبايحي أسماء
- محمدي حسينة

إشراف الأستاذ (ة):
مرجي عبد الحليم

| مقدمة أمام لجنة المناقشة | | |
|---|---|---|
| اسم ولقب الأستاذ | المؤسسة الجامعية | الصفة |
| جلاوي سعيد | جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة | رئيسًا |
| مرجي عبد الحليم | جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة | مشرفًا ومقررًا |
| سريج محمد | جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة | مناقشا |

السنة الجامعية: 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

# كلمة شكر

كلمة شكر

الحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات

نشكر الله سبحانه وتعالى على فضله وتوفيقه لنا

والقائل في محكم تنزيله :(اذ تأذن ربكم لئن شكرتم لازيدنكم...)سورة إبراهيم 7

والصلاة والسلام على رسوله الكريم ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين نحمد الله تعالى الذي بارك لنا في إتمام هذه الدراسة

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ عبد الحليم مرجي

لإشرافه على هذا العمل فله اخلص تحية وتقدير على كل ما قدمه لنا من توجيهات وإرشادات

وعلى ما خصنا به من جهد ووقت طوال إشرافه

على هذا العمل

كما نتقدم بجزيل الشكر إلي كل من قدم لنا يد العون وكذا جميع أساتذة

قسم التاريخ

# إهداء

الحمد لله عز وجل على عونه لإتمام هذا البحث اهدي ثمرة جهدي
إلي اغلي واعز الناس أمي وأبي
الى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له أماله ومدرستي الأولى في الحياة
أبي الغالي على قلبي أطال الله في عمره
إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان والتي سهرة على كل شئ التي رعتني
حق الرعاية في مشواري الدراسي أمي اعز ملاك على قلبي
جزاه الله عني خير الجزاء في الدارين
إلى جميع إخوتي وأخواتي والأقارب والأصدقاء دون استثناء من قريب أو بعيد
إلى كل من أعطى لي يد العون في مسيرتي العلمية
إلي كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع راجين من الله تعالى توفيقنا في الحياة

"أسيلة"

# إهداء

إلى...سر الحب والحنان

إلى...التي ايقضت روحي بمحاسنها...إليك أمي

شفاك الله وأدامك لنا

إلى مدرستي الاولى وسندي بعد الله في الحياة...إليك أبي

أطال الله في عمرك

إلى... فوانيس البيت ...إليكم إخوتي

إلى...سواعدي في الدنيا ...إخوتي

إلى الدين علق قلبي بقلوبهم وعانقت روحي أرواحهم صديقاتي

إلى كل أهل وأقارب

أهدي لكم ثمرة جهدي

إلى من شاركني درب الدراسة والبحث.

**قائمة المختصرات:**

| | |
|---|---|
| ج | جزء |
| ص | صفحة |
| ص. ص | صفحات عديدة متلاحقة |
| ط | طبعة |
| ت.ع | تعريب |
| ت.ح | تحقيق |
| ت.ج | ترجمة |
| م | ميلادي |
| ش.و.ن.س | الشركة الوطنية للنشر والتوزيع |
| د.ن | دون طبعة |
| ط.خ | طبعة خاصة |

# مقدّمة

مقدّمة:

كانت منطقة الحوض الغربي للبحرالأبيض المتوسط مابين 1830/1535م، مسرحا للصراعات التي حدثت بين ضفتيه، الشمالية المتمثلة في الدول الأوروبية، خاصة فرنسا والجنوبية ممثلة في الإيالات العثمانية ونخص بالذكر أيالة الجزائر، وذلك بفضل المكانة التي اكتسبتها في الحوض المتوسط نتيجة لتفوق أسطوله العسكري، وتمكنها من إقامة علاقات مع معظم الدول الأوروبية، وحسب الكتابات التاريخية فإن العلاقة التي جمعت بين أيالة الجزائر وفرنسا كانت بفضل تلك الامتيازات التي تحصلت عليها هذه الاخيرة من طرف الدولة العثمانية.

وفي هذا المضمار يعتبر موضوع العلاقات الجزائرية الفرنسية من المواضيع والقضايا ذات أهمية بالغة في ميدان العلاقات الدولية، لما كان فيه من أحداث ظلت راسخة عبر التاريخ لكلا البلدين لاسيما في فترة القرن السادس عشر، اذ نجد أن هذه الفترة تجلت فيها صفات الصداقة بشكل جلي للعيان، ويمكن القول أن جذورها تعود إلى السنوات الأولى للوجود العثماني بالجزائر.

وفي هذا السياق يمكننا أن ندرك أن موضوع العلاقات يشكل مادة بحث خصبة للعديد من الدراسات لاسيما الأجنبية نخص منها بالذكر فرنسا، التي اعتمدت على تقارير القناصل ومراسلاتهم أو ماسجله الرحالة الأوروبيون.

**دوافع اختيار الموضوع:**

ولعل من بين أهم الدوافع وراء اختيارنا لهذا الموضوع.

-الرغبة في البحث وتقديم دراسة شاملة على العلاقات الجزائرية الفرنسية، بغية الوقوف عند أهم المحطات المفصلية ومعرفة الظروف والأسباب التي تحكمت فيها من خلال كتابات المؤرخ جمال قنان.

– اهتمام الدارسات الأكاديمية التي أنجزت حول موضوع العلاقات الجزائرية الفرنسية في الفترة الحديثة ، تبدوا لنا بمثابة دراسات تعد على الاصباع ، مما دفعنا الى خوض في غمار البحث في هذا الموضوع من زاوية اخرى.

**أهمية الموضوع:**

تكمن أهمية هذا الموضوع في مدا تأثير الامتيازات الاقتصادية على العلاقات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على الطرفين.

–إن موضوع العلاقات الجزائرية الفرنسية موضوعا مهما لأنه يبحث في التطورات التي عرفتها العلاقات بين البلدين في حقبة مهمة حيث تأرجحت بين صلح وسلم تارة وبين صراع وحرب تارة أخرى.

–شهدت هذه الفترة إبرام عدة اتفاقيات بين البلدين جديرة بالبحث لفهم أسباب التوتر والحرب والسلم وما نتج عن تلك العلاقات.

**الهدف من الدراسة:**

–ان هدفنا المرجو من هذه الدراسة هو إعطاء لمحة وجيزة عن العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال الفترة الممتدة من 1619–1830م، وتسليط الضوء على أهم العناصر التي أثرت على سير هذه العلاقات.

**الايطار الزماني والمكاني:**

بما أن العلاقات بين البلدين كانت قائمة ولفترة طويلة لعدة قرون لايمكن دراستها بشكل كلي، ولهذا اقتصرت دراستها من الناحية الزمنية على الفترة الممتدة مابين 1619–1830م، أما من الناحية المكانية فان موضوع الدراسة يركز على المنطقة الحيوية تمثلها الجزائر وفرنسا، وهم من دول الحوض الغربي للمتوسط، وما تملكه الجزائر في الضفة الجنوبية من بعد إسلامي وامتداد للدولة العثمانية، ومن جهة أخرى تمثل فرنسا الضفة الشمالية والبعد المسيحي الكاثوليكي التي كانت تسعى لتزعم أوروبا كون هذا المجال منطقة صراع بين الجزائر وفرنسا.

**إشكالية الموضوع:**

إن كان البحث والتنقيب في هذا الموضوع هما عمليتان شائكتان تتطلبان التمحيص والحيطة والحذر في تقرير بعض الحقائق أو نفيها، فإن النقطة المركزية التي أحاول الوصول إليها من خلال هذا العمل المتواضع هوالإجابة على الإشكالية التي قمنا بصياغتها على النحو التالي: لقد ربطت الجزائر وفرنسا علاقة تعود جذورها إلى القرون الماضية على غرار الدول الأخرى، فما طبيعة العلاقة التي جمعت بين البلدين خلال الفترة التي قيد الدراسة، **هل بنيت على أساس الصداقة والتعاون، أم هناك طرف أراد تحقيق مصالحه على حساب الطرف الأخر؟**

ومن هنا ارتأينا طرح التساؤلات التالية: ماهي المراحل التي مرت بها العلاقة بين الطرفين؟ ومالعوامل المتحكمة في سيرها؟ ومالذي جعل العلاقات تتأرجح بين القطيعة والحرب تارة والسلم والحذر تارة أخرى؟

**المنهج المتبع:**

للإجابة عن كل هذه التساؤلات ومحاولة الإلمام بالموضوع تم الاعتماد على:

**المنهج التاريخي الوصفي:** من خلال استعراض العلاقات الجزائرية الفرنسية ورصد الأحداث التاريخية، واستعراض الوقائع التاريخية وفق تسلسلها الزمني، والمنهج الوصفي من خلال وصفنا للأحداث ومجريات الوقائع التي حدثت في تلك الفترة.

وكذلك اعتمدنا على بعض المناهج الأخرى كالمنهج المقارن الذي يتجلى في مقارنتنا بين نظرة جمال قنان للعلاقات الفرنسية الجزائرية ونظرة الدراسات الأكاديمية الاخرى.

**خطة البحث:**

لقد قسمنا موضوع بحثنا هذا بناء على طبيعة الموضوع والمادة العلمية التي تم جمعها إلى مقدمة، وثلاثة فصول وخاتمة، متبوعة بملاحق وفهارس.

وقد تناولنا في الفصل الأول حياة جمال قنان وتم تقسيمه إلى ثلاث مطالب ، ففي المطلب الأول خصصناه للحديث عن مولده والبيئة التي نشأ فيها ومسقط رأسه، امالمطلب

الثاني تطرقنا إلى مسيرته في النضال السياسي والتحاقه بالثورة التحريرية، وتحدثنا في المطلب الثالث عن مسيرته مع التعليم والتأليف.

أما في الفصل الثاني تطرقنا فيه الى الدراسات الأكاديمية التي تناولت موضوع العلاقات الجزائرية الفرنسية، حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مطالب، تناولنا في المطلب الأول العلاقات من منظور عائشة غطاس التي غطت الفترة مابين 1619-1694م، وجاء في المطلب الثاني آراء محمد زروال في هذا الموضوع في الفترة مابين 1791-1830م، وفي المطلب الثالث الذي تناول العلاقات من زاوية اخرى حول دور القناصل الفرنسيين في العلاقات الجزائرية الفرنسية 1689-1789م لبركاهم دهان.

أما الفصل الأخير فقد عرجنا فيه على منهج المؤرخ جمال قنان في تأريخ العلاقات الجزائرية الفرنسية وتما تقسيمه الى ثلاث مطالب ، حيث تطرقنا في المطلب الأول الى دراسة كتاب معاهدات الجزائر مع فرنسا1619-1830م، وفي المطلب الثاني اشرنا الى العلاقات الجزائرية الفرنسية 1790-1830م، وعرجنا في المطلب الأخير إلى الحديث عن المنهج المتبع عند جمال قنان وخصائصه ومميزاته في هذا المضمار.

لنختتم دراستنا بخاتمة والتي جاءت عبارة عن رصد لأهم النتائج والاستنتاجات التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة المتواضعة.

**أهم مصادر ومراجع البحث:**

لقد اعتمدنا في هذا البحث العلمي المتواضع على المصادر والمراجع الأساسية التي حاولنا جمعها بما يخدم الموضوع، ويمكننا ذكر أهمها من حيث الاستخدام: المرأة للمؤلف حمدان بن عثمان خوجة، وابن أبي الضياف المعنون بإتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان.

أما بالنسبة للمراجع نذكر كتاب المؤرخ أبو القاسم سعد الله علاقات الجزائر مع أوروبا، دون ان ننسى كتاب جمال قنان معاهدات الجزائر مع فرنسا، كما كانت هناك دراسات سابقة

تناولت الموضوع من نواحي مختلفة، أهمها دراسة مبارك شودار المعنونة بالحملات الأوروبية على إيالة الجزائر وانعكاساتها، كما اطلعنا على رسالة الماجستير لعائشة غطاس.

**صعوبات البحث:**

لا شك أننا كسائر الطلاب المبتدئين والذين يخوضون غمار البحث العلمي عامة والتاريخي خاصة واجهتنا عدة صعوبات وعراقيل أثناء البحث الذي يتطلب التجند والصبر، لأن البحث العلمي جزء من العذاب يصادفنا من بداية الدارسة إلى نهايتها وبتزايد مطرد خلال مراحل البحث، ولعل أهم هذه الصعوبات نذكر منها:

– انتشار وباء كوفيد 19 وتدبير البروتكول الصحي وفق نظام الدفعات في الجامعة وعبر جامعات الوطن مما اثر على العملية البحثية في بعض جونبها ، اظافة الى غلق المكتبات العامة في العديد من المرات نهيك عن صعوبة التنقل والاثر النفسي الذي سببه هذا الوباء العالمي علينا وعلى باقي سكان المجتمع الجزائري وشعوب المعمورة.

– تذبذب في المادة العلمية التي تناولت شخصية المؤرخ جمال قنان وان لم نقل أنها اقتصرت فقط على كتاب الدكتور بوعزة بوضرساية.

–تشعب الموضوع مما يصعب على البحث القدرة على الإلمام بكل الأحداث خاصة في ظل انتشار وباء كوفيد 19 ، هذا ماجعلنا نسلط الضوء على جزء من الأحداث.

– قصر المدة الزمنية الممنوحة لإعداد هذه المذكرة، لأن البحث العلمي يتطلب وقتا كافيا للإحاطة بالمادة الخبرية ونضوج الفكرة العلمية التي يتطلبها موضوع البحث وخاصة عندما يتعلق بموضوعات أعمال الشخصيات الفاعلة والبارزة في حياة المجتمع جزائري سياسيا وفكريا وثقافيا ودينيا، إضافة إلى علم التاريخ الذي يقوم أساسا على المصادر والوثائق والمراجع المتنوعة ، نهيك عن بعد المسافة عن العاصمة التي تتوفر على المكتبات الكبرى.

وحسبنا أن لا تكون هذه الصعوبات قد قللت من القيمة العلمية للبحث، فأملنا في الأخير أننا لا شك قد وفقنا في تناول هذا الموضوع المهم وأجبنا عن إشكالياته الأساسية التي تتمحور حوله.

وفي الختام أتوجه بالشكر الجزيل لكل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد، وأخص بالذكر الاستاذ المشرف: "مرجي عبد الحليم" على صبره وتقاسمه معنا أعباء البحث.

ونتمنى أن تكون هذه الدراسة العلمية والتاريخية المتواضعة لبنة جديدة في المكتبة التاريخية الجامعية والوطنية.

# الفصل الأول

# جمال قنان سيرة ومسيرة

**المطلب الأول: مولده ونشأته العلمية:**

ولد المؤرخ جمال قنان عام 1963م ببلدة قنزات بني يعلي[1]، وهناك من يقول بأنه ولد بعين تاغروت ببرج بوعريريج، [2] والده هو سي الفضيل قنان وأمه بوشامة فطومة، والتي بدورها تنتمي لأسرة شهيرة بالعلم والنضال فشقيقها هو الشاعر الكبير بجمعية العلماء المسلمين الشهيد الربيع بوشامة، وهو الذي زرع قيم الوطنية والتضحية في ابن شقيقته، كما قام بتغيير اسمه من مزيان نسبة لجده إلى جمال نسبة لرائد الإصلاح بالمشرق جمال الدين الأفغاني، وقد كانت بلدة قنزات تعج بالكتاتيب والمدارس القرآنية كيف لا وهي إحدى المعاقل الأساسية لجمعية العلماء المسلمين بمنطقة القبائل الصغرى، ومقسط رأس الشيخ السعيد صالحي الذي زاره الشيخ الإمام عبد الحميد بن باديس بقنزات أكثر من مرة، وقد التحق جمال قنان لأول مرة بمسجد سيدي عبد السلام القريب من منزل العائلة، وهناك حفظ قسط وافر من القرآن الكريم وبعض المتون الشرعية والمبادئ اللغوية قبل أن ينخرط في المدرسة الابتدائية الفرنسية بالقرية والتي درس بها حوالي ثلاث أو أربع سنوات قبل أن ينتقل برفقة أسرته لبلدة عين تاغروت ببرج بوعريريج[3].

درس المرحلة الابتدائية بمسقط رأسه وهو طفل، حظي بنصيب من التعليم القرآني، كما حفظ ما تيسر له منه إلى جانب تعلمه كتابة الحروف وقراءتها، بعدها انتقل إلى منطقة تامشروط وهي قريبة من مسقط رأسه لإتمام تعليمه الابتدائي الذي كان يتم بصورة إجبارية، تعلم اللغة الفرنسية ومادة اللغة العربية، وخلال الفترة الممتدة ما بين 1952-1955م التحق بمعهد ابن باديس بقسنطينة حيث تخرج منه ونال الشهادة الأهلية.

---

[1]- بوعزة بوضرساية، رواد المدرسة التاريخية الجزائرية، دار الحكمة، الجزائر، 2007، ص182.

[2]-عبد الله مقلاتي، إسهام شيوخ معهد عبد الحميد ابن باديس وطلابه في الثورة التحريرية، دار الهدى لطباعة والنشر، الجزائر، 2010، ص164.

[3]- الصالح بن سالم، الدكتور الراحل جمال قنان.. مسيرة مجاهد ومؤرخ، جريدة البصائر، ص 10.

-انظر: الملحق رقم(1).

لم تكن ولادة جمال قنان قد واكبت هذه الصحوة الوطنية التي أثرت على أسرته ووسطه العائلي، وإنما عاصرت كذلك وصول الجبهة الشعبية إلى سدة الحكم في فرنسا التي حاولت بدورها استغلال الموجة لمصالحها من خلال السماح لمصالي الحاج بإلقاء كلمته الشهيرة مما يعرف بمهرجان 2اوت 1936م.

أما نشأته فقد تطورت مع تطور الأحداث وتعاقبها، فمن بين الأحداث التي ميزت الثلاثينيات من القرن العشرين تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بتاريخ 5 ماي 1931م ، وبروز دورها في محاولة إصلاح المجتمع وتثبيته على أصالته وهويته من خلال دعم التعليم العربي الحر وتعميمه على أبناء الجزائر حتى لاتصاب الشخصية الوطنية بالانفصام[1].

ولقد وظفت فرنسا كل الوسائل لإدماج الجزائريين، على رأسها تعليم الأهالي إلي جانب التركيز على بعض الطرق الدينية الصوفية من أجل تحقيق مأربها، وقد وقفت جمعية العلماء بالمرصاد لكل المحاولات التي من شانها أن تبعد الجزائر عن هويتهم العربية الإسلامية، بالإضافة إلى انتقال نجم شمال إفريقيا إلى الجزائر والنضال من اجل الفكر الوطني التحرري الذي لم يعهده جيل القرن العشرين، ليظهر حزب الشعب الجزائري سليل النجم منذ عام 1937م، والذي سيحمل على عاتقه مسالة استمرارية النضال من اجل استرجاع السيادة الوطنية المسلوبة منذ 1830 وتحقيق استقلال الجزائرعن الاحتلال الفرنسي.

وفي نهاية الثلاثينيات تبدأ مؤشرات بداية الحرب العالمية الثانية، ليكون الجزائريون أول ضحية لها لكونها دخلوها مرغمين تحت طائلة قانون التجنيد لإجباري[2]، هذا الحدث العالمي

---

*– معهد الشيخ ابن باديس: تأسسسنه 1947م، حيث بلغ عدد تلميذه في العام الدراسي 1950–1951م 702 تلميذ وارتفع عدده في 1955 الى 913 تلميذ، ينظر: سعيد بورنان: نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فرنسا، ماجستير التاريخ المعاصر، تخصص العلاقات بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، أوروبا –المغرب ، جامعة الجزائر، 2008–2009م، ص41.

*–التجنيدالإجباري: صدر قانون التجنيد الإجباري يوم3فيفري 1912 وتعلق بتجنيد الشباب الجزائري من كل أنحاء الوطن للمشاركة إلى جانب الجيش الفرنسي في مختلف خ العسكرية ومنها الحرب العالمية الثانية، للمزيد ينظر ناصر بلحاج، موقف

كان له تأثير مباشر وغير مباشر على المجتمع الجزائري بما في ذلك أسرة جمال قنان، حيث لم تكن هناك أسرة جزائرية لم ترغمها إدارة الاحتلال على تجنيد فرد من أفرادها في هذه الحرب[1].

**المطلب الثاني: نضاله السياسي والثوري.**

بعد اندلاع الثورة التحريرية المجيدة في الفاتح من نوفمبر1954م توقف جمال قنان عن الدراسة ليلتحق بالثورة، [2] ولما استحال عليه الاتصال بالمجاهدين قرر السفر إلى تونس عام1955م للانخراط في الثورة، حيث اتصل بمسؤول قاعدة الجبهة بتونس عبد العزيز السوقي وعرض عليه رغبته في التحاق بالثورة فكلفه تنفيذ العملية الفدائية ، وقد كللت هذه المهمة بنجاح[3]، مما سمح له الدخول الى المعترك النضالي ، حيث كلف أثناءها انطلاقا من القاعدة بالعمل السياسي التعبوي وربط الاتصالات وربط الجاليات الجزائرية ونقل السلاح من القاعدة الشرقية إلى الولايات البعيدة منها وتحديدا الولاية الثالثة[4].

في سنة 1956م تم إرساله إلى القاهرة بهدف التكوين وبحكم صغر المهمة اختيار قنان البقاء الإكمال دراسته، حيث التحق بجامعة القاهرة وتخرج منها بشهادة ليسانس عام 1963م، وبحكم حبه للعلم والتحصيل لم يكتفي جمال قنان بشهادة ليسانس هذا بل التحق بعدها بجامعة السربون سنة 1963م لتحضير لشهادة الدكتوراه طور الثالث، التي تحصل عليها في شهر

---

الجزائريين من التجنيد الاجباري 1912-1916، رسالة مقدمة لنيل سهادة الماجيستير، تخصص تاريخ معاصر، جامعة الجزائر، 2004-2005م ، ص10 وما بعدها.

[1]- أميرة بوضياف، كتابات المؤرخ جمال قنان، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة، المسيلة، ص14 .

[2]- نعيمة بوكرداعي، الاستاذ الدكتور جمال قنان ومساهماته في كتابة تاريخ الجزائر في العصر الحديث والمعاصر، (دارسات تاريخية مهداة إلي المجاهد والمؤرخ جمال قنان) إشرف وتنسيق وتقديم، جمال قندل، بن ومد للطباعة ونشر، بوقاد ير، شلف، ط1 ، 2019، ص 184.

[3]- عبد الله مقلاتي، إسهام شيوخ معهد عبد الحميد ابن باديس وطلابه في الثورة التحريرية، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2014، ص163.

[4]- الطاهر جبلي: الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962م، د.ط، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر، 2015م، ص216 وما بعدها.

ماي 1970م، حول موضوع موسوما بالأزمة الفرنسية الألمانية والقضية المراكشية، التي كانت في حد ذاتها موضوعا حساسا تحدى بها جمال قنان المدرسة الفرنسية التي كانت تحتكر هذا النوع من الدراسات التاريخية وتنفرد بها في عقر دارها.

وتجدر الإشارة إليه انه برغم مما عرض عليه من مناصب إغرائية في فرنسا، إلا أن وطنيته الفياضة وغيرته على الوطن وحبه للتاريخ الجزائري وأبناء جلدته وأمته دفعته إلى العودة إلى الوطن، حيث شغل بعض المهام السياسية التي تقلدها في حكم الرئيس احمد بن بله من بينها مستشار الرئيس، وعضو في مكتب الرئيس المكلف بقوات الدفاع الشعبية وحركات التحرر، أمين عام للحركة من أجل الديمقراطية سنة 1989م إضافة إلى تفرع إلي ميدان التدريس والتاطير بالجامعة الجزائرية، والمساهمة في تكوين المئات من الطلبة الجزائريين.[1]

**المطلب الثالث: مسيرته مع التدريس والتأليف.**

مع بداية سنة 1971م التحق المؤرخ قنان بالجامعة الجزائرية وبمقاعد الدراسة ليتفرغ لرسالة التدريس والتاطير والتأليف وتسير الإداري، حيث أوكلت له عدت مهام بيداغوجية وعلمية تقلدها منها، تكليفه بمهمة أستاذ مكلف بإلقاء الدروس منذ عام1971م كأستاذ محاضر بقسم التاريخ بجامعة الجزائر في تخصص الجزائر الحديث والمعاصر وتلقين الأجيال معني الروح الوطنية بالدرجة الأولى.

وقد ترأس المؤرخ جمال قنان عدة هيئات ولجان علمية داخل جامعة الجزائر وفي جامعات أخري، بالإضافة إلي العضوية في مجلات التاريخية أخري، كما عين أستاذنا رئيسا لقسم التاريخ بجامعة الجزائر، ثم مدير المعهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، كما تقلد منصب رئيس المجلس العلمي للمتحف الوطني للمجاهد، وايضا عين عضو في مجلس المجلس الاستشاري للمركز الوطني للدراسات التاريخية وهو رئيس لعدة مشاريع بحث جامعية في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر.

[1]- نعيمة بوكرداعي، المرجع السابق، ص186.

بالإضافة الى العديد من الشهادات التقديرية التي تحصل عليها من مختلف الجامعات الجزائرية والهيئات العلمية تقدير أعماله والخدمات العلمية النبيلة التي قدمها للجامعة الجزائرية والوط ونذكر منها مؤخرا تكريمه بالمدرسة العليا بالمدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة اعترافا بعظمة انجازات العلمية الأكاديمية التي خدمت التاريخ الوطني وأثرت المكتبة التاريخية الجزائرية وتجربته وخصاله في حقل التدريس بمدرجات الجامعة الجزائرية سواء على مستوى التدرج أو الدراسات العليا بمعهد التاريخ بجامعة خروبة ثم قسم التاريخ بجامعة بوزريعة بالعاصمة حاليا.[1]

ارتبط اسم الأستاذ الدكتور جمال بالعديد من الكتب والمؤلفات ذات الأهمية البالغة في تاريخ الجزائر خلال الفترتين الحديثة والمعاصرة، التي استطاع من خلالها المساهمة في إثراء المكتبات الجامعية والوطنية التي كانت عونا كبيرلكل الباحثين من الأساتذة وللطلبة والمهتمين بالدراسات التاريخية بشكل عام وبهذا النوع من التخصصات بشكل خاص ومن أهم هذه الكتب والمؤلفات التي تركها نجد ما يلي[2]:

1-العلاقات الجزائرية الفرنسية، مج2، منشورات المجاهدين، الجزائر، 2009.

2-نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث، 1500-1830 طبعة خاصة، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر1927.

3-معاهدات الجزائر مع فرنسا1616-1830مج، دار الهامة، الجزائر، 2010م.

4-التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار1830-1944، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م[3].

5-دراسات في المقاومة ولاستعمار، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009.

6-دراسات في تاريخ المعاصر، مج6، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009م.

---

[1]- نعيمة بوكرداعي، المرجع نفسه ، ص 187.

[2]-سمير بن سعدي، الانتاج العلمي للمؤرخ : الاستاذ الدكتور جمال قنان " دراسة إحصائية تحليلية"، المرجع نفسه، ص86.

[3]- نعيمة بوكرداعي، المرجع السابق، ص187.

7-قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، مج4، منشورات المتحف الوطني للمجاهدين.

8-نصوص السياسة الجزائرية في القرن التاسع عشر، 1830-1914، مج3، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007م.

9-ديوان ربيع بوشامة، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994م.

10-المقاومة المغاربية في لاحتلال الفرنسي من احتلال فاس إلى معركة الحري1911-1914

11-العلاقات الألمانية الفرنسية والثورة المغربية، 1901-1911م، مج5، منشورات وزارة المجاهدين، 2005م.

هذا بالإضافة إلى مشاركته في الكثير من الملتقيات والفعاليات والتظاهرات العلمية بمداخلات قيمة، أو تحرير العديد من المقالات العلمية ونشرها في مجالات وطنية وأخري دولية.

كما اشرف الأستاذ الدكتور جمال قنان على العديد من الرسائل والأطروحات الجامعية نذكر منها:

-رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر بعنوان"الحاج احمد باي رجل دولة ومقاوم 1843-1848-"إعداد الطالب بوعزة بوضرساية، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1992م

-رسالة ماجستير، في التاريخ الحديث ومعاصر بعنوان المنطلقات النظرية لفكرة الوحدة العربية من خلال أراء وأحاديث رواد الفكر الوحدوي وقادة الرأي العام العربي 1920 – 1946، إعداد مصطفي نويصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 1997م.

-رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر بعنوان قيام الدولة الجزائرية العصرية المرحلة الأولى1962-1965م، إعداد ميلود بالعالية، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الجزائر، 2013م.[1]

[1]- نعيمة بوكرداعي، المرجع السابق، ص .189

-انظر: الملحق رقم (2-3-4).

– رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، الأزمات الأروبية الحادة ما بين 1936–1939، من خلال الوثائق الدبلوماسية الأروبية، إعداد عامر عنان، قسم التاريخ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2006م.

–رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر بعنوان الشؤون الجزائرية الجاهلية من خلال جريدة المبشر 1914/1900م، إعداد طالب محمد، العيد النيجاني، قسم التاريخ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الجزائر، 2007م.

– رسالة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر بعنوان أثار الاستعمار الاستيطاني على المجتمع الجزائري من حلال بني مناصر وأهل يسر ما بين عامي 1830–1872م، إعداد خديجة كريمي، قسم التاريخ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2003م.

–رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر بعنوان المنظمة الخاصة ودورها في التعداد لثورة أول نوفمبر 1954م، إعداد الطالب سعداوي قسم التاريخ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2007م.

–رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر بعنوان التوسع الاستعماري الفرنسي في السودان الغربي ومقاومة ساموري توري 1854–1914م، إعداد الطالب عبد الكريم بن تركية، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1997م.

وصفوة القول ان كل هذه الاعمال العلمية الاكادمية التي اشرف عليها المؤرخ قنان تعتبر لبنة علمية في المكتبات الوطنية والتاريخ الوطني.

# الفصل الثاني

# العلاقات الجزائرية الفرنسية في الكتابات الأكاديمية بالجزائر

## المطلب الأول: العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السادس عشر 1619-1694م للمؤرخة عائشة غطاس.

تحصلت المؤرخة عائشة غطاس على شهادة الليسانس والماجستير في التاريخ من جامعة الجزائر، بإشراف الدكتور مولاي بلحميسي والدكتوراه بإشراف ناصر الدين سعيدوني من جامعة الجزائر أيضا، كان إطار تخصصها الزمني هو العهد العثماني والعلمي هو الحياة الاجتماعية، ولاسيما حياة المرأة وتطور المجتمع وكان موضوع رسالتها للدكتوراه هو" الحرفيون في مجتمع الجزائر خلال العهد العثماني"، بالإضافة إلى التدريس بجامعة الجزائر غطت الأستاذة غطاس مواد تخصصها في جامعات وطنية أخري مثل: جامعة غرداية وجامعة أدرار، فأصبح له طلاب ينيرون خارطة الوطن، وكانت تتحمل مشقة السفر، وعدم تناسب المكافأة مع الجهد الذي تبذله وهي تحسن العربية والفرنسية وتطالع التركية والانجليزية، لكي تستفيد من هذه اللغات في أبحاثها حتى تكون غنية وثرية بالمعلومات والآراء.

كتبت الأستاذة غطاس بحوث عميقة والفت كتبا عن المجتمع الجزائري في العهد العثماني: نقاباته وأمناؤه، وأنواع وأسباب الأمراض والأوبئة التي نهشت المجتمع، والحجر الصحي والمستشفيات، كما وجهت بعض الطلبة إلى دراسة دور المرأة وانشغالاتها بزينتها كإرتدائها لملابسها والحلي وكحل والبخار والحمام، ووجهت آخرين إلى دراسة المجلس العلمي كمجلس الفتوى، وركب الحج ودور الوقف، وكذلك الأحوال الشخصية كالزواج والطلاق والميراث والمذاهب الفقهية، وفي نفس السياق تطرقت المؤرخة عائشة غطاس في كتابها هذا للحديث عن تطور وسير العلاقات بين فرنسا والجزائر خلال القرن السادس عشر[1] .

والجدير بالذكر قد حققت فرنسا وحدتها الإقليمية بعد أن ضمت إليها كومتيه بروفنس عام 1482م، وأخذت منذ ذلك تنعم ببعض الاستقرار وحولت اهتمامها على توثيق صلاتها مع نيابيات المغرب الإسلامي لتدعيم مركزها التجاري خاصة مع الجزائر.

[1]-عائشة غطاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1619-1694)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1984-1985م، ص ص12-42.

ولقد كانت العلاقات بين الدولتين الجزائرية الفرنسية في البداية علاقة تفاهم وتعاون، حيث توجت[1]بحصول فرنسا على امتيازات صيد المرجان في السواحل الشرقية الجزائرية (القالة، عنابة، والقل)، وحقوق تجارية تقضي بتصدير الحبوب لاسبانيا مقابل دفع ضرائب سنوية لباي قسنطينة منذ القرن السادس عشر، ثم تطورت هذه العلاقات وازدادت متانة خاصة بعد اعتراف إيالة الجزائر بجمهورية فرنسا الجديدة، واصفرت بذلك عن عقد معاهدات واتفاقيات سلام منذ سنة 1619م[2]، وعقدت أول معاهدة دفاعية عام 1270م على عهد الملك فيليب الثالث (1270-1285) وبمقتضاها استنجد الملك الفرنسي فرو نسوا الأول (1515-1547م)بالقوات البحرية الجزائرية مرتين المرة الأولى 1536م، والثانية 1543م.

و في نفس المضمار قد تلا عقد المعاهدة السابقة إبرام اتفاقيتين آخرين للصداقة والتحالف الأول مع الجزائر عام 1534م والثانية مع الدولة العثمانية، وبفضل هذه العلاقات الودية حرصت فرنسا قبل غيرها على تحقيق إنشاء مؤسسات تجارية لها في الجزائر، حيث تحصلت عام 1560م على موافقة الوالي حسان باشا1557-1567م، بإنشاء المؤسسة الإفريقية التي استمرت حتى القرن التاسع عشر19م، أما في عهد الوالي العلج على 1568-1571م، تحصل تاجران من مرسيليا أيضا على إذن امتياز بإنشاء مركز لصيد المرجان بين ثغري القالة وبجاية مقابل ضريبة مالية، ومنذ أن تم إنشاء هذا المركز وفرنسا تحرص على تعيين قناصل لها بالجزائر.[3]

وقد ساءت العلاقات بين الطرفين بعد أن قام الفرنسيون بتحصين الباستيون وتسليح بعض المناطق منها القالة، وفهما من ذلك أن الفرنسيين يهدفون إلى جعل تلك المناطق

---

[1]-يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص42.

[2]-جمال بوزيد، مشروعية الجهاد البحري للأسطول الجزائري في العهد العثماني 1512-1830م، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ، تخصص الوطن العربي المعاصر، قسم العلوم الإنسانية ولاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، 2018-2019، ص49.

[3]- جمال بوزيد، المرجع السابق، ص43.

-انظر: الملحق، رقم(5).

مستعمرات فرنسية حيث كلفا الداي باي قسنطينة بهدم جميع المواقع الفرنسية 1604م[1] ، وذلك بسبب عدم احترام فرنسا لبنود الاتفاقيات كان رد فعل فرنسا أن راحت تلح على الباب العالي للتدخل من اجل إصلاح الوضع، فاستجابت الدولة العثمانية لطلبها وقامت بإرسال محمد خوجة لتسوية الخلاف سنة 1606م، إلا أن جهودها لم تسفر عن شيء لترسل بعد ذلك فرنسا مبعوثها دول بريق من اجل إعادة بناء حصن القالة ولم تثمر في أخير كل هذه الجهود.

كما نذكر أيضا حادثة أخرى كانت السبب في تعكير الجو بين الطرفين هي حادثة سيمون دونصا "أو سرقة سيمون" الذي استغل ثقة الداي وقام بأخذ المدفع الذي أعاره له هذه الحادثة أثارت استياء الداي، وعند مغادرة سيمون إلى فرنسا واقترح على الحكومة الفرنسية الاستيلاء على الجزائر وفق مخطط أعده في مايو 1610م، وبعد هذا الوضع المتأزم سعى الطرفان غالبا إلى التفاوض من اجل المسائل العالقة بينهما، وتظهر هذه المحاولات في الاجتماع الذي عقد في 1616م، الذي طرحت فيه بعض المواضيع دون التطرق إلى موضوع المدفعين.

وكان مصير هذه المفاوضات الفشل خاصة وان الداي جعل من موضوع إرجاع المدفعين شرطا أساسيا للتفاوض، ودام الوضع على حاله إلى أن قامت الدولة العثمانية بالتدخل لتنهي الخلاف بينهما بعد عقد معاهدة السلم بتاريخ 21 مارس 1619م[2]، حيث طرحت هذه المعاهدة عددا من المبادئ الهامة كان يمكن أن تكون ركيزة لإقامة السلم الدائم وقار بين الطرفين[3]، لكنه حدث العكس.

ولم تضع هذه المعاهدة حدا للخلافات ولم تلبث العلاقات إلى أن ساءت خاصة بعد الحادث المؤلم الذي حدث بعد سنة واحدة فقط من توقيع هذه المعاهدة وتمثلت في مذبحة الوفد

---

[1]–عزيز ألتر سامح، تج محمود على عام، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ط1، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 1989، ص360 .

[2]–عائشة غطاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر(1619–1694)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث معهد التاريخ، جامعة الجزائر، (1984–1985)، ص41.

[3]– جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا، 1619–1830، مج 1، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009، ص98 .

الجزائري بباريس، وكرد فعل من حكومة الجزائر قام الأهالي بالثورة على الجالية الفرنسية والقوا القبض على القنصل الفرنسي ، حيث ساهمت هذه الحادثة في توتير العلاقة بين الطرفين لمدة ثمان سنوات من 1620-1628م، حيث كان البحر الأبيض المتوسط مسرحا لأحداثها وبعض الآثار الناجمة عن هذا الوضع الذي نجم عنه تعطيل التجارة الفرنسية لجأ لويس الثالث عشر للتفاوض مع الجزائر من اجل إعادة العلاقات إلى سابق عهدها خاصة وان مصالحها في الجزائر باتت مهددة من طرف انجلترا ، بالإضافة إلى عدم قدرتها على مواجهة الأسطول الجزائري.

وأخيرا توجت مساعي فرنسا ومبعوثها بعقد معاهدة سياسية وتجارية بتاريخ 19سبتمبر1628م، وهناك مسائل بقيت من دون حل ، ومن ثمة ارسلت فرنسا مبعوثها "سان سونلوياج" من اجل تباحث في موضوع الأسرى وغيره من القضايا مع الجزائر، ومما تقدم نلاحظ أن ما كانت تطالب به فرنسا لم يكن منطقيا وهو السبب المباشر في عدم تمكين المفاوضات لإنهاء الخلافات.

وفي سنة 1636م وبعد هذا الرفض أرسل لويس حملة على الجزائر من اجل إجبار الداي على العدول على موقفه ، وكذلك تعديل بنود معاهدة 1628م، وما يمكن استخلاصه أن الفترة ما بين 1606-1660م، تميزت بالغموض السياسي وتدهور في العلاقات وكثرة الحملات العسكرية دون إيجاد أي حل، كما يتبين لنا سعي فرنسا إلى شراء السلام لأنها بحاجة إلى الجزائرمن اجل حماية مصالحها وتخوفها من تأثر تجارته و قوة أسطول الجزائري.

وعندما تم تنصيب لويس الرابع عشر على الحكومة الفرنسية عام1661م ، قد تمثلت سياسته في محاولة القضاء على الجزائر، وقد لقي تأييد جميع فئات شعبه وأول محاولة له هي حملة بوفروث على جيجل 1664م، حيث تعددت الأهداف من وراء هذه الحملة منها رغبة لويس في حصول على امتيازات من الحكومة الجزائرية ، وبدأ في إرسال الجواسيس من أجل جمع المعلومات المناسبة عن المنطقة لإنزال الجنود فيها ، وبعد الانتهاء من التجهيزات اللازمة

انطلقت الحملة ووصلت في 22 جويلية 1664م، وقد ألحقت الهزيمة بالملك لويس الذي راح يجر ذيل الهزيمة .

أما عن موقف الدولة العثمانية من هذه الحملة فقد اكتفت بالاحتجاج لدى السفير الفرنسي لأنها كانت منشغلة بحربها مع البندقية وكانت هذه الحادثة من العوامل التي ساهمت في تأزم العلاقات بين فرنسا والدولة العثمانية، وبعد سنة من الخلاف تم عقد معاهدة 17 ماى1665م،

وبعد هذا النجاح تسنا لفرنسا أن توجه قوتها ضد هولندا وسعت إلى تعكير العلاقة بين هولندا والجزائر وباقي الدول الأوروبية ، لان هذه المعاهدة لم تضمن السلم بين البلدين ففي سنة 1676م، قامت السفن الفرنسية بالتعدي على السفن الجزائرية ، ونتيجة لهذا قامت الجزائر بممارسة أعمال القرصنة على السفن الفرنسية، وإبرام معاهدتي مع كل من هولندا في 1680م، وانجلترا في 22 أفريل 1682م، حيث التزم كلاهما بتزويد الجزائر بالعتاد الحربي في حال إعلانها الحرب على فرنسا.[1]

وخلال عام 1679م، ارسلت فرنسا مبعوثون للتفاوض مع الداي حول تبادل الأسري من الجانبين وقد تمت هذه العملية في عام1681م، اتفاق على تبادل الأسري، إلا أن فرنسا لم تفي بوعودها هذا ما أثار غضب الداي والديوان واجمعوه على إعلان الحرب على فرنسا، وفي18 أكتوبر1681م، حيث تم الاستيلاء على السفن الفرنسية، وقرر الفرنسيون شن هجوم على الجزائر وما إن سمع الحاج محمد باشا داي الجزائر استعد بدوره للهجوم على فرنسا وكان ذلك في 1682م[2]، اذ كلفت هذه الحملة خسائر كبيرة للطرفين هذا ما دفعهم لفتح مجال التفاوض الذي انتهى بعقد معاهدة 25 أفريل 1684م، بعد استقرار السلم بين الطرفين وجهت فرنسا جهودها ضد فرنسا.

وخلاصة مما سبق فإننا نستنتج أن الفترة الممتدة 1664 إلى1689م، قد عرفت بكثرة المواجهات العسكرية التي كانت تنتهي في كل مرة بعقد معاهدات صلح وسلم بين الطرفين.

[1]– جمال قنان، المرجع السابق، ص81 .

[2]–مبارك بن محمد هلالي الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، المكتبة الوطنية، د ط، الجزائر، د ت، ص34

بعد عقد معاهدة 1689م، قد تم طي صفحة الحملات العسكرية إلى غاية 1715م، لان انتهاج فرنسا أسلوب القوة العسكرية ، نستنتج من خلاله هو من اجل إخضاع الجزائر، لكن منوراتها هذه لم تفلح بأي شئ، وقد تكبدت من وراء جردها للحملات خسائر فادحة وفي كل المجالات، مما افقدها هيبتها في أوروبا بعد توالي الهزائم، ورغم هذا التوتر الذي ميز العلاقات بين الطرفين إلا أن حركة التبادل والتصدير ضلت قائمة بين البلدين وقد كان القرن السابع عشر من ازهي الفترات في تاريخ العلاقات التجارية كما حظيت فرنسا على غيرها من الدول الأوروبية على الامتيازات بالجزائر[1].

**-أهمية الكتاب ونقده:**

تعتبر الرسالة المقدمة لنيل شهادة الماجستير لعائشة غطاس الموسومة بعنوان "العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السادس عشر 1619-1694م" من بين الدراسات المهمة التي يمكن للباحث أو الطالب في تاريخ الجزائر الحديث الرجوع إليها والاعتماد عليها، وذلك لما تحمله من معلومات مهمة وأكثر مصداقية من غيره عن الكثير من الكتب الأخرى، وما يميزها عن باقي الدراسات أنها اعتمدت على مخطوطات ومصادر ووثائق الأرشيف الفرنسي ولذلك فإن إنجازها لهذا العمل قد ساهم في إثراء المكتبة الوطنية ويعتبر لبنة مهمة في تاريخ الجزائر الحديث.

وخلال اطلاعنا على هذه الدراسة الاكادمية المهمة والقيمة قد تبين لنا وجود بعض الهفوات من خلال عدم تطرق المؤرخة لبعض القضايا والمسائل التاريخية على غرار بعض الدراسات التاريخية الاخرى والتي نوشير اليها كمايلي:

-لم تذكر عائشة غطاس المعاهدات المبرمة بين الطرفين.

- لم تتحدث عن تأثير التجارة بين البلدين والدور الذي لعبته في سير العلاقات.

- وجود أخطاء إملائية.

- عدم توظيف جداول إحصائية.

[1]- جمال قنان، المرجع السابق ، ص ص 86 -88.

وبناء على ما تقدم ذكره هذا لا ينقص من قيمة هذا العمل الاكاديمي المهم في تاريخ الجزائر الحديث، لان الكمال لله، بل يعتبر عمل ذو قيمة علمية هامة لكل المؤرخين والدارسيل للتاريخ خاصة الفترة الحديثة من تاريخ الجزائر.

**المطلب الثاني: دور القناصل الفرنسيين في العلاقات الجزائرية الفرنسية1689-1789م لبركاهم دهان.**

عرفت ظاهرة الرسل والمبعوثين في ظل المجتمعات القديمة كمجتمع الجماعة والعشيرة والقبيلة لحل النزاعات، وتمتعوا بعدم الاعتداء عليهم، وعوملوا معاملة تليق بكرامتهم ومكانتهم لما يقومون به من دور، كما كانت هناك بعثات تجارية متنقلة لتبادل المصالح التجارية بين المجتمعات، وهو كان اساسا للعلاقات القنصلية فيما بعد، وهذه البعثات كان يتراسها شخص يطلق عليه اسم القنصل.

يعرف "القنصل"[*1] بانه موظف هام في عهد الجمهورية الرومانية واعظم حكامها المدنين والعسكريين شأنا، فالقنصل هو موظف رسمي تقوم بتعيينه حكومة دولة ما لدى دولة اخرى لحماية مصالحها ومصالح رعاياها في اراضي دولة الاقامة، فالقنصل هو وكيل يقيم في ميناء اجنبي لممارسة صلاحيات معينة على التجار، وبحارة الامة التي يمثل، للدفاع عن مصالحهم[2].

وقد شهدت الجزائر وصول العديد من القناصل في كل من البلدان التي كانت لها علاقة معها، ونخص بالذكر فرنسا التي اوفدت الى الجزائر ممثلين لفئات متعددة من القناصل وهم كالتالي:

-قناصل التجار

- قناصل البحر

[*]-هو ممثل ترسله الدولة إلى دولة أخرى أجنبية لأجل حماية حقوقها وتجارها وأصل الكلمة لاتينية تعني مستشار. ينظر: فرحات بن صفا، العلاقات القنصلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، جامعة قسنطينة، 2013-2014، ص 72.

[2]- بركاهم دهان، دور القناصل الفرنسيين في العلاقات الجزائرية الفرنسية 1689-1789م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة غرداية، 2012-2013، ص 11.

– قناصل على البحر.

– قناصل ماوراء البحار.

– القناصل المبعوثون أو المعنيون وهم الذين تعينهم دولهم وتبعث بهم لتولي الوظائف القنصلية في الدولة الوافدين إليها.

– القناصل المنتخبون (الفخريون) وهم الذين عرفوا في السابق بالقناصل التجاريين ويتم يتعيين القناصل عندما تظهر حاجة الدولة إليهم لوجود ممثل لمصالحها في دولة أخرى وتنصيب القنصل في دولة ما يجب أن يتم بصفة رسمية وذلك بعدة أشكال منها:

*البراءة القنصلية.

* رسالة اعتماد.

* قرار التسمية.

وعرفت وظيفة القنصل وصلاحياته تطورات عدة منذ تأسيس هذا النظام وإلى غاية اليوم مرورا بالفترة قيد الدراسة، والعصر الحديث عموما، فالقنصل باعتباره المسؤول الوحيد في القنصلية التي يدجيرها.

كان أفضل وسيلة في التدخل في الشؤون الداخلية للامم، والاهتمام بالالية الدبلوماسية، وبهذا اعتبر القنصل وسيط بين دولته والدولة المضيفة، واداة لادراك ذهنية النخبة الحاكمة في هذه البلدان بحكم احتكاكهم بها.[1]

–كما يعتبر وكيل سياسي حيث يمكنه ادارة المفاوضات السياسية.

–مهام تجارية وملاحية: حيث يمكن ان نقول ان حاجة التجارة وتجارة البلد الذي يمثل كانت هي الهدف الاساسي ، كذلك من مهامه، المهام القضائية، ومهام دينية، الاستعلام والجوسسة، مهام مدنية.

[1]– سميرة مزهود، التمثيل الدبلوماسي الاوروبي في الجزائر العثمانية (1684–1830) فرنسا نموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، البويرة، 2018–2019، ص 76.

تعتبر فرنسا في العصر الحديث مبدعة في اطار النهوض بالتنظيم القنصلي وتطويره، ودفعه ليصل الى الشكل المعروف به حاليا، فمنذ القرن 17 قامت باعداد تحسينات متتابعة بخصوص التنظيمات القنصلية، وحدد الملك لويس الرابع عشر من خلاله حقوق وواجبات القناصل والامتيازات التي يتمتعون بها، وجعل اختيار القناصل من اختصاص الدولة مباشرة.[1]

كان لدولة فرنسا ممثلين خاصين بها في الجزائر، وقد ارتبطت مع هذه الاخيرة بعلاقات متنوعة سواء على الصعيد السياسي او الاقصادي، وبهذا كان هؤلاء الممثلين أو القناصل بمثابة اللسان الناطق والنائبعن دولتهم ويسعون الى تقديم صورة فرنسا باحسن ثوب، وذلك من خلال المعاهدات والاتفاقيات المبرمة[2].

وقد أعطت معاهدة الامتيازات المبرمة بين الدولة العثمانية وفرنسا في ثلاثينيات القرن السادس عشر لفرنسا الحق في انشاء قنصليات في كامل الاراضي التابعة للدولة العثمانية، وبالتالي الجزائر، فقد حاولت فرنسا ايجاد موطئ قدم لها في الجزائر سواء بشكل مباشر معها او عن طريق سفرائها في الدولة العثمانية.

قوبلت مسالة التمثيل الدبلوماسي الفرنسي في الجزائر بالرفض ولم تكلل بالنجاح الا في سنة 1578م بعد تدخل الباب العالي، حيث وجه السلطان العثماني أمرا بقبول موريس سورون morisse sourone قنصلا لفرنسا في الجزائر سنة 1578م، وفي سنة 1581م وكان بيونو bionneau مقيما في الجزائر بصفته قنصلا لفرنسا، وقد تعرض هذا القنصل للسجن بعد بعض الخصومات مع الديوان، غير أن قارو garrot يذكر ان بيونو لم يستلم قنصلية الجزائر الا في سنة 1585م بعد وفاة سورون.

يتضح مما سبق ان مسالة انشاء قنصلية لم تكن بالعملية السهلة فقد استغرقت مايزيد عن (14) أربعة عشر عاما، ومع نهاية القرن السادس عشر تمكنت فرنسا من تثبيت قنصلية

[1]– بركاهم دهان، المرجع السابق، ص 17.

[2]– مزهود سميرة، المرجع السابق، ص 78.

لها في الجزائر، ولكن ندرة الوثائق تعيقنا من معرفة الاعمال التي كان يؤديها القناصل في تلك الفترة.

بعد عدة مساعي للسلم كانت معاهدة 1619م، التي أحالتها مذبحة البعثة الجزائرية الى مارسيليا 1620م اللى حبر على ورق ولم يكن فعليا هناك سلم بين الطرفين الا بعد عقد معاهدة 1628م.

وقد كان المسؤولون الجزائريون والمسلمون عموما يحسون بنفور شديد الى درجة الاشمئزاز، إذا كان القنصل يمتهن عملا اخر غير تمثيل بلاده[1]. في حين ان القنصل في نظر الاوروبيين هو تاجر في المحل الاول ووظيفة القنصل كانت تباع وتشترى.[2] وقد عرفت العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال هذه الفترة توترا شديدا رغم معاهدة 1628م بسبب اعمال القرصنة التي كان لها دور كبير في تعكير العلاقات بين الطرفين، ففي سنة 1637م كان قراصنة الجزائر يستولون على السفن التجارية.

وفي جويلية 1640م عقدت معاهدة بعد جهود المبعوث الفرنسي كوكيل وقد اكدت هذه المعاهدة حقوق القنصل وامتيازاته، حيث اصبح يتمتع بنفس الامتيازات التي يتمتع بها القناصل الفرنسيون في الموانئ العثمانية، كما اصبح له حق الحماية وتمثيل الرعايا الاوروبيين الذين ليس لهم قناصل في البلاد.

تعاقب على القنصلية الفرنسية من القناصل اللازاريين ثلاثة من رجال الدين: الاول بارو barrou (1646-1661)، والقنصل الثاني من اللازاريين هو ديبوردیو dubourdieu (1661-1673)، وبعد فرار القنصل السابق الذي تكفل بتسيير شؤون القنصلية الفرنسية في الجزائر القس لوفاشي papa le vacher الى حين تعيين الفارس ارفيو.

وقد شكل لوفاشي في نظر الفرنسيين مثالا للحكمة والوطنية والتفاني خاصة اتجاه الاسرى، وفي هذه الاثناء كانت العلاقات الجزائرية الفرنسية تسير نحو التدهور الخطير، خاصة

[1]- بركاهم دهان، المرجع السابق، ص22

[2]- جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830، مج1، وزارة المجاهدين، الجزائر، ص19.

في عهد الداي بابا حسن(1662-1683)، والداي حسين ميزومورطو(1683-1688)، نتيجة اعمال القرصنة، وكون فرنسا لم تلتزم بوعدها بشان اعادة الاسرى فقرر الطرف الجزائري نقض السلام واعلان الحرب.[1]

وقد كثرت المعاهدات التي ابرمتها الجزائر مع فرنسا، فما من معاهدة يبرمها البلدان الا ويتلوها اتفاق حول التجارة، ففي معاهدة السلم المئوية (1684)، جاء في البند الثالث "في المستقبل يستتيب السلم بين امبراطور فرنسا واصحاب السمو الباشا والداي والديوان وميليشيا مدينة الجزائر ورعاياهم، ويمكن لكلا الطرفين القيام بتجارتهم في المملكتين وللطرفين ان يبحروا ب كل امان دون التعرض لهم بسبب كان ولأية ذريعة كانت" وجاء في هذه المعاهدة واحد وثلاثون بند، حوالي ثمانية بنود منها تنص على الجانب التجاري، ورعاية مصالح فرنسا من طرف قناصلها.[2]

وما يهمنا اكثر في معاهدة 1689م، هو البنود التي خصت القناصل وهذه البنود لم تأت بالجديد فيما يخص حصانة القنصل عموما، فقد سبق وان ذكرنا مثل هذه الحقوق والمهام التي هي من اختصاص القنصل مهما كان، وقد مثلت معاهدة1689م لكل من الجزائر وفرنسا فرصة لتوجيه جهودهما ضد اعدائهما في القارة الاوروبية من الانجليز والهولنديين بالنسبة لفرنسا، وتونس والمغرب بالنسبة للجزائر.

تميزت العلاقات بين الجانبين عقب ابرام معاهدة السلم المئوي في سبتمبر1689م بين الطرفين بالاستقرار والتعايش السلمي.[3] وقد مثلت التجارة جانبا بارزا في العلاقات الجزائرية الفرنسية[4]. وقد اعتبر القنصل خلال الفترة الحديثة وكيل سياسي ودبلوماسي، وقد حاولت اجمال الدور السياسي والدبلوماسي للقناصل في ثلاث نقاط هي: القناصل والهدايا، القناصل والمعاهدات، القناصل وسير العلاقات.

---

[1]- بركاهم دهان، المرجع السابق، ص 28

[2]- سميرة مزهود، المرجع السابق، ص90

[3]- بركاهم دهان، المرجع السابق، ص38

[4]- سميرة مزهود، المرجع السابق، ص88

دأب القناصل على تقديم الهدايا للداي وكبار موظفي الدولة، اما لقضاء حوائجهم، وأما لتحسين العلاقات بين الطرفين، وارتبط تقديم الهدايا للداي وكبار موظفي الدولة بالعديد من المناسبات: كالميلاد، والختان، والزواج، اضافة إلى هذا يمكن أن يحظى الداي ورجاله بالهدايا بمناسبة العام الجديد أو لتسلمه قفطان الباشوية من الباب العالي.

كما ان العادة كانت تقتضي تقديم الهدايا عند وصول قنصل جديد، فمثلا عند تسلم انطوان غابريال القنصلية الفرنسية سنة1720م، تاخر وصول الهدايا، وهو ماجعل الداي ورجاله يطالبون بها، ومما تجدر الاشارة اليه ان الهدايا وقيمتها كانت تبعا لسياسة الملك ووزرائه، ويشير PLANTET ان قناصل فرنسا كانوا يجبرون عند وصولهم الى الجزائر على تقديم هدايا بقيمة 500 ليرة، لذلك فإن عدم تقديمها او مجرد تاخرها، او ان قيمتها لاتضاهي قيمة ماقدمه قناصل الدول الاخرى، كان يؤدي الى تنافر بين القنصل من جهة، والداي ورجاله من جهة اخرى.

وقد اعتبر الفرنسيون الهدايا القنصلية ابتزازا للقناصل، ودليلا جشع، وطمع دايات الجزائر، فقد كانوا يأخذون الهدايا عند تغيير كل قنصل، وكانت الدول الاوروبية ملزمة بتغيير قناصلها كل عام او عامين، اما انجلترا كل خمس سنوات، في حين ان فرنسا كانت تستدعي قنصلها كل ست او سبع سنوات[1]. وكان موقف الدول الاوروبية من هذه الهدايا كان دائما ياتي بالرفض بهذه الالتزامات وعدم دفع ماعليها، وفي هذا الصدد يتحدث جون بيوم ويؤكد لحكومته في بعض رسائله ماياتي " ان هؤلاء الجزائريين لايستحقون حتى النظرة من الفرنسيين لانهم شرسون ليس لهم اداب ولا اخلاق ولانهم مشهورون بالجهل".

وهذا احد القناصل الفرنسيين كتب وهو في حالة بأس وغضب "خلال الستة ايام التي انا فيها هنا يوجد شيء يكدرني باستمرار حول الهدايا التي انا مجبر على تقديمها الى هذا الجمع من الجحوديين".[2]

[1]– بركاهم دهان، المرجع السابق، ص 43.

[2]– مزهود سميرة، المرجع السابق، ص70.

وقد كانت فرنسا عند عقد اي من هذه المعاهدات، او تجديدها، او للمفاوضات في شروط السلم عقب القطيعة توفد مبعوثا خاصا لذلك او توكل هذه المهمة لقنصلها بالجزائر، وحتى اذا لم يقم القنصل شخصيا بالمصادقة على ابرام معاهدة، او تجديدها، فان نواياه الحسنة بغرض تحسين العلاقات واقرار السلم كان يدفعه في الكثير من الاحيان الى مكاتبة سلطاته لحثهم على ضرورة تجديد المعاهدات واقرارها، كما يعمل القناصل على حسن تطبيق المعاهدات.

يبدو ان الدور الدبلوماسي والسياسي للقناصل لم يقتصر على الهدايا والمصادقة على المعاهدات، بل على العكس، فهذين المظهرين ليسا الا القاعدة التي تسير عليها العلاقات السياسية والدبلوماسية بين دولتين، ولا ندري ان كانت سياسة الود هذه تعود الى شخصية القنصل في حد ذاته، ام توافقها مع اصحاب القرار في بلده.

وبالتاكيد فان هذا او ذاك راجع الى مصالح فرنسا، وظروفها في المقام الاول، فنجد مثلا ان الداي شعبان(1689-1695) شخصيا والديوان قد طلبا من ملك فرنسا لويس14 بان يكون روني لومير وهو الذي سبق وان كان اسيرا في الجزائر، قنصلا لها في الجزائر، وقد كانت علاقته جد طيبة مع الداي في فترة قنصليته.

كما اعطى بعض قناصل فرنسا مثالا على محاولة ربط علاقات بين الجزائر وقوى اجنبية اخرى وذلك بالتوسط بين الطرفين.

ومن الادوار الدبلوماسية التي كان لقناصل فرنسا اليد فيها حلال الثلث الاول من القرن الثامن عشر، هو سعيهم لانشاء نيابة قنصلية في وهران، حيث تمكنوا لاول مرة من تعيين نائب في وهران من قناصل فرنسا في اليكانت سنة 1704م لان وهران حينما كانت تحت سيطرة الاسبان كان على فرنسا الانتظار الى غاية 1719م تاريخ المصادقة والاقرار على معاهدة 1689م لتتمكن من الحصول على هذا الحق.

لم تكن هذه النوايا الحسنة، والعمل على ان يسود السلم سماء العلاقات الجزائرية الفرنسية دائما مسعى وهدف قناصل فرنسا في الجزائر، بل على العكس من ذلك، فقد اثبتت الظروف والاحداث في كثير من الاحيان تورط هؤلاء القناصل في مشاكل ادت الى توتر العلاقات،

فمثلا عقب ابرام معاهدة 1689ممباشرة ابعد القنصل بارثلومي ميركادي بتاريخ 8 فيفري1690م بامر من الملك، وذلك بسبب تدخله في امور لاتعنيه، وسعيه لافساد العلاقات بين الجزائر وفرنسا

وكان للدسائس والمؤامرات التي تحاك بين قناصل فرنسا من جهة، وقناصل الدول الاجنبية الاخرى خاصة انجلترا من جهة اخرى، نصيبا في سير العلاقات الجزائرية الاوروبية، فقد مثلت فرنسا دائما شوكة في حلق الانجليز بسبب حصولها على الامتيازات في الدولة العثمانية، وتقربها من الجزائر.

ولم يكن القناصل الفرنسيون يقصرون من جانبهم كلما سنحت لهم الفرصة لقطع العلاقات بين الجزائر والدول الاجنبية الاخرى. فقد كتب القنصل جاك دورون الى حكومته في رسالة مؤرخة ب1اكتوبر1701م "...لي السعادة لقطع نية الانجليز لعقد السلم للهولنديين للحصول هنا على مستودع للحرب واعفاء لقراصنتهم في حالة الحرب في اوروبا..." وما هو واضح ان القنصل سعى لقطع العلاقات بين الجزائر وهولندا من جهة، والجزائر والانجليز من جهة اخرى[1].

ولم يقتصر دور القناصل على العمل السياسي اوالدبلوماسي فقط بل تعداه الى حماية المصالح التجارية لاسيما ان العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ بدايتها تجارية، خاصة في الدفاع عن حق الاحتكار الممنوح للفرنسيين وتكثيف الجهود لتوسيع تواجد التجارة في الموانئ الجزائرية[2]، وهو مايبين ان المصالح التجارية للفرنسيين في الجزائر كانت في المقام الاول، واختلفت طريقة ودرجة حماية المصالح التجارية من قنصل لاخر.

وقد اعطت مختلف المعاهدات سواءا المبرمة بين الدولة العثمانية وفرنسا، او تلك التي بين الجزائر وفرنسا الحق للقناصل في حماية التجار، والمشاركة في حل النزاعات التي يكونون

[1]– بركاهم دهان، المرجع السابق، ص50.

[2]– كنزة بركات، العلاقات الجزائرية خلال عهد الدايات (1671–1830)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ حديث ومعاصر، قسم التاريخ، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016–2017، ص 38.

طرفا فيها، واذا كان النزاع بين فرنسي وجزائري فإن القنصل في هذه الحالة لن يكون القاضي، ولكنه سيكون محامي الدفاع عن هذا الفرنسي الذي هو تحت حمايته، وهذا مانصت عليه معاهدة1689م.

ولايمكننا الحديث عن القناصل ودورهم في التجارة دون الاشارة الى ان بعض القناصل في حد ذاتهم كانوا تجارا في القرن18م. ولكن مرسوم البحرية عام1680م نص على منع القناصل من ممارسة التجارة، وذلك تدعيما للحصانة الشخصية للقنصل، ولم تكن العلاقات بين القنصل والتجار الفرنسيين دائما على وفاق، ففي العديد من المرات يتعرض لشكاويهم ضده.

اقترنت حماية المصالح التجارية الفرنسية بضرورة التوسع التجاري، هذه المهمة لم تكن بالسهلة امامهم، نظرا للمنافسة الاوروبية القوية في هذا الميدان، وكان الفرنسيون الاسبق في تاسيس المراكز التجارية في الجزائر، فالباستيون اول حصن بناه الفرنسيون على الساحل الجزائري يعود بناءه الى القرن السادس عشر وتعود اسبقية فرنسا الى مامنحته لها معاهدة الامتيازات 1536م.

احتل التجار الاوروبيون واليهود مكانة متميزة في التجارة الجزائرية ودخلت السلطة الحاكمة في مصالح مشتركة مع اليهود اما كوسطاء موكلين او شركاء.

ولا يمكن الحديث عن دور القناصل التجاري دون الاشارة الى مسالة الجوازات التي كانوا يحررونها. شكل نظام الجوازات هذا في كامل البحر المتوسط حلا فعالا للقضايا المثيرة للمشاكل، كحق التفتيش، ولكن المشكل ان مثل هذه الجوازات كانت تخضع للتزوير أحيانا، أو يمنحها القناصل الفرنسيون لسفن دول معادية للجزائر مما يؤدي الى التوتر في العلاقات، كما حدث للقبطان جاكامو jacamo الذي كان يحمل جوازا جزائريا، وعند تعرض الفرنسيين له واسر سفينته، تازمت العلاقات بين الطرفين، حتى تم رد السفينة بحمولتها.

تعد القرصنة في البحر المتوسط خلال العصر الحديث حربا غير معلنة وغير شاملة، وهي استنزافية، ومعرقلة لمصالح الاطراف التي كانت تديرها[1]. وان ظاهرة الاسر والاسترقاق،

[1]– بركاهم دهان، المرجع السابق، ص 60.

حقيقة ظاهرة تاريخية عرفتها منطقة البحر الابيض المتوسط في اطار الحروب البحرية التي استمرت من القرن السادس عشر الى مطلع القرن التاسع عشر.

كانت عملية *الافتداء*[1*] عملية صعبة ومعقدة ترتبط بطبيعة العلاقات بين الجزائر والدول الاوروبية والحصول على الاموال اللازمة لذلك، واطلاق سراح هؤلاء الاسرى يتم عادة بواسطة دفع الفدية وليس بواسطة القوة، فتلجأ الجهات الاوروبية الى عدة اساليب: عملية التحرير عن طريق الافتداء الى جانب نفقات اخرى تحددها قوانين الدولة الاوروبية كمرسيليا، واما عن طريق رجال الدين القساوسة الذين كانوا منتدبين للفداء[2].

لم يكتف الفرنسيون برعاية اسرى امتهم فقط بل تعدوه لحماية حتى أسرى الدول الاوروبية الاخرى، او التوسط لاطلاق سراحهم فقد تولى جان بوم 1717م مهمة اطلاق سراح 119 اسيرا اسبانيا والذي اشترط الداي لتحريرهم عودة 130 اسير جزائري.

يبدو ان العلاقات بين اليهود وقناصل فرنسافي الجزائر كان يطبعها تبادل المصالح. حيث نكاد لانجد رسالة من رسائل القناصل الفرنسيين في الجزائر تخلو من تدخلهم على اي نحو من الاشكال في تحرير اسير، او المطالبة بذلك، او تقديم المساعدة له، او جعلهم يلاقون على الاقل المعاملة الحسنة، ولكن المشكل الذي تعلق بالاسرى واثر في العلاقات مرات عدة هو فرارهم، وان ما يزيد في توتر العلاقات هو ليس فرار الاسرى ولكن استقبال السفن الفرنسية لهم، ومثل هذه التصرفات كان القنصل الفرنسي هو من يتحمل جريرتها حيث توجه له الاتهامات.

---

[*]– الفداء (فدية): أن تشتريه فديته بمال فداء وقديته بنفسي وفي التنزيل العزيز يقول عز وجل: (وإن يأتوكم أسارى تفدوهم) سورة البقرة الآية 85، وقال أبو معاذ: من قرأ تفدوهم فمعناه تشتروهم من العدو وتنقذوهم. للمزي ينظر: ابن منظور: لسان العرب، ج10، ط1، دار الأبحاث، الجزائر، 2008، ص ص 195–196.

[2]– بليل رحمونة، القناصل والقنصليات الاجنبية بالجزائر العثمانية من 1564 الى1830، أطروحة دكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآخر، جامعة وهران، 2010–2011، ص ص 188–190.

شكل القناصل الفرنسيون في البلاد المغاربية استثناء، حيث كان من مهامهم القيام بالاعمال وممارسة السياسية والدبلوماسية على نفس خطى سابقيهم في الفترة( 1689-1732)[1].

ارتبطت الهدايا في بعض الدول بتجديد القناصل لاسيما خلال القرن الثامن عشر، فغالبا ماكانت الايالة تطالب بتغيير القناصل للحصول على الهدايا، واذا لم تلتزم الدولة بذلك يتم طرد قناصلها[2]. ودائما وتحت عنوان الهدايا مقابل خدمة المصالح، يؤكد القنصل الكسندر لومير(1749-1756م) على ضرورة تقديم الهدايا ولو بشكل سري، ويبدو ان نظرة القناصل لاصحاب السلطة في الجزائر اجمعت على انهم جشعين، ويتحينون الفرص لطلب الهدايا واجبارهم على تقديمها[3].

يقول غرافي بارد دون "فاذا كانت فرنسا بفضل علاقاتها مع الباب العالي، لم تفرض عليهم تسعيرة خاصة، فكانت تبعث مع ذلك بمناسبة ارسال كل قنصل جديد بهدايا ثمينة الى الجزائر مع رسائل اعتماد القنصل حتى يحظى بالقبول..."

"فلدى تعيين قنصل جديد يجب على كل واحدة من تلك الحكومات ان تبعث مع ممثلها بهدايا ثمينة"[4].

تعتبر المعاهدات المبرمة بين دولتين دليلا على طيب العلاقات، ومظهر من مظاهر التواصل بينهما، وقد ربطت الجزائر وفرنسا معاهدات كثيرة، وكانت مهمة ابرام هذه المعاهدات، سواء الساسية او التجارية من الجانب الفرنسي توكل لقناصله بإعتبارهم الممثلين الدبلوماسيين عنهم.

---

[1]- بركاهم دهان، المرجع نفسه، ص 72

[2]- بليل رحمونة، المرجع السابق، ص 109

[3]- بركاهم دهان، نفسه، ص 74.

[4]- مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، ج1، ط2، دار الامة، الجزائر 2007، ص78.

وقد تعدى دور القناصل الفرنسيين فيما يخص ابرام المعاهدات وتجديدها بين الجزائر وفرنسا، الى لعب دور الوساطة في ابرام الصلح بين الجزائر والدول الاوروبية، فقد قام القنصل السابق أنطوان فالير ولو بشكل غير رسمي بالتفاوض حول السلبم بين الجزائر والدنمارك، وكان ذلك قبيل مغادرته الجزائر سنة1773م، كما انه وبعد تجرده من منصبه، قام بالتفاوض باسم الاسبان لاحلال السلم بينهم وبين الجزائر، وهذه الوساطة كانت نتيجة للعلاقات الطيبة بين القنصل والسلطت في الجزائر.

ومايمكن ان استنتجه من خلال الدور الي كان للقناصل للفرنسيين في عقد المعاهدات سواء التي تجمع الجزائر وفرنسا، او الجزائر واطراف اخرى، والامثلة التي اوردتها هو النضج والتطور الذي وصل اليه التمثيل الدبلوماسي في الجزائر.

ان اكثر مايبرز لنا دور القناصل في العلاقات الجزائرية الفرنسية هو تفاصيل حياتهم اليومية في المجتمع الجزائري، ونظرتهم للمسلمين عموما وللجزائريين حكومة وشعبا على وجه الخصوص، ولقد كان للحادث المؤلم الذي ابتدأ به القنصل الفرنسي بونوا لومير قنصليته هو[1] احتلال وهران من جديد من قبل الاسبان ، دور كبير ومؤثر في اداء وظيفته، فقد قام الداي باتهام القنصلية الفرنسية بالتواطؤ مع الاسبان، ومع ذلك فان بونوا لومير استمر في منصبه رغم النظرة الحاقدة التي كان يحملها ضد الجزائر وحكومتها، وتناسى هذا القنصل اخلاقيات وظيفته عندما راح يحيك الحيل، والدسائس في صفوف الانكشارية، وقد ندد الداي بتحركات القنصل واتهمه بتعكير العلاقات.

وقد خلف بونوا لومير على قنصلية فرنسا تيتبو، وقد اتسمت فترة قنصليته بالاستقرار باستثناء حالات بسيطة لم تؤثر في سير العلاقات بين الجانبين، وهذا نابع من شخص القنصل والنظرة التي كان يرى بها اهل الجزائر، وما كان يثير سخط دايات الجزائر اتجاه القناصل الاجانب، هو رفض التزامهم بالتقاليد المتبعة عند مقابلة الداي، او المثول امام الديوان، وما يلاحظ هو عمل الحكومة الفرنسية على تهدئة الاوضاع مع الجزائر، حتى توصي قناصلها

[1]– بركاهم دهان المرجع السابق، ص 78.

بالتزام اداب الاستقبال مع الداي او الديوان، رغم ان القناصل الفرنسيون كانوا يحرصون على القيام بالامور التي ترضي الداي، والسلطات في الجزائر كتقديم الهدايا، وعرض الخدمات، الا انه في احيان كثيرة كانوا يرتكبون الغلطات التي تجعلهم محل سخط ومصدر ازعاج.

وتعتبر ال25 سنة التي سبقت الثورة الفرنسية الاكثر هدوءا في العلاقات الجزائرية الفرنسية، ولكن ذلك لايعني انها خلت من كل مسببات التوتر، الى جانب اعتلاء الملك لويس السادس عشر عرش فرنسا1774م، والذي عرف عنه الروح المسالمة، والنوايا الصادقة في التعامل، اما من جانب الجزائر فان الاستقرار الذي عرف طيلة عهد الداي محمد بن عثمان (1766-1791) الذي اشتهر بالعدل والاستقامة.

تسببت اعمال القرصنة الاسبانية واسرهم للسفن الفرنسية التي كانت تنقل الحجاج الجزائريين، في خلق جو متوتر في العلاقات الجزائرية الفرنسية، ذلك ان الاسبان لم يحترموا الراية الفرنسية، [1] ومثل القنصل الفرنسي "دوكرسي"[*2] (1782-1791) مثالا صارخا عن القناصل الفرنسيين الذين كان لهم الدور البارز في توتير العلاقات الجزائرية الفرنسية، فقد اتسمت العلاقات قبل مجيئه بالعادية ان لم تكن ودية. وكان لاعمال القرصنة دائما نصيب في رسم خط سير العلاقات الجزائرية الفرنسية، فقد قام الداي 1788م بتهديد القنصل لاعلان الحرب على فرنسا، بعد ان اخذ مركب جزائري على السواحل الفرنسية، وكان دوكرسي يبحث عن الامورالتي تدفع العلاقات الى التوتر، والتأزم.

لم يختلف دور القناصل الفرنسيين في حماية التجارة الفرنسية حتى بعد ان انتفت عنهم صفة التجارة، حيث كان الكثير من قناصل فرنسا تجارا خاصة قبل القرن الثامن عشر، وما كان يزيد اهتمام القناصل بحماية المصالح التجارية، هو حرص الحكومة الفرنسية على ذلك، كما حرص القناصل على تجديد المعاهدات التجارية وتثبيتها.

---

[1]- بركاهم دهان، المرجع نفسه، ص 87.

[*]- يشتغل وظيفة القنصل في كل من مدينتي رشيدة ودمياط بمصر، ثم عيين قنصلا في مدينة قونية بآسيا الصغرى وقنصلا بمدينة مورا ببلاد اليونان، ومنها انتقل إلى الجزائر ليقيم بها حتى نهاية عام 1790م، عندما يتم استخلافه بالقنصل فالير، ينظر: جمال قنان، العلاقات الجزائرية الفرنسية، مج2، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009، ص 83.

وقد كان القناصل يتدخلون لحل مشاكل التجار الفرنسيين، ولم يدخر القناصل الفرنسيون اي جهد في سبيل حماية المصالح التجارية فقد ادرك وكلاء المؤسسات الفرنسية اهمية شيوخ القبائل في توفير الحماية للتجار الفرنسيين، فعملو على كسب ثقتهم بالهدايا وتقديم الخدمات وبيعهم الاسلحة، وبالمقابل نجد ان بعض القناصل دخلوفي صراعات مع تجار بلدهم ومن بينهما الخلاف الحاد بين القنصل الكسندر لومير والتاجر برينجر.

لم يتوقف الدور التجاري للقناصل الفرنسيين في توفير الحماية لتجارهم، ورعاية المصالح التجارية، لان هذا الامر لم يعد كافيا في ظل تواجد تجار اغلب الدول الاوروبية في البحر المتوسط، والتعامل مع الجزائر، لذلك سعى قناصل فرنسا في الجزائر الى حماية الامتيازات الفرنسية، والاحتكارات الممنوحة لهم خاصة في شرق البلاد، فقد قام القنصل بونوا لومير بعرض شكاوي للملك الفرنسي من اهانة الجزائريين للراية الفرنسية، والمعلوم ان هذا القنصل قد اثار الكثير من القلاقل، وبعث نوعا من التأزم في العلاقات الجزائرية الفرنسية.

كان القناصل الفرنسيون مدعومين في هذا المجال بحكومتهم، اضافة الى غرفة التجارة بمرسيليا، لهذا قاموا بانشاء الشركة الملكية الافريقية سنة 1741مبهدف سد الطريق اما م[1] الانجليز الذين بدؤوا يتطلعون للمنطقة نظرا لموقعها الاستراتيجي الهام، ويبدوا ان الفرنسيين كانوا يهدفون للتمركز في السواحل الجزائرية، لذلك اقاموا مواقع وتحصينات عسكرية، وهذه التحصينات العسكرية التي كان يقيمها الفرنسيون في مراكزهم التجارية المتواجدة في الجزائر، وتوفر هذه المراكز على كل مايحتاجه قاطنوها من مرافق توحي بنية الاستقرار النهائي لهؤلاء.

اشتدت المنافسة على التجارة الفرنسية التي كانت تحظى دائما بالتميز وحق الاحتكار وذلك في ظل التنافس التجاري القوي الذي ميز البحر المتوسط عموما، وكان المنافس الاحطر هم اليهود خاصة بعد ان تغلغل هؤلاء في فرنسا ذاتها.[2]

[1]- بركاهم دهان، المرجع السابق، ص 93.

[2]-المرجع نفسه، ص 95.

حيث قام اليهود بدور الوسيط بين القناصل والايالة وبين القناصل وقباطنة السفن في الاوقات الصعبة، فكان اليهود المصدر الاساسي في تسريب المعلومات واخبار الدول حول شؤون الايالة عن القرصنة، لصالح القناصل الاجانب والسلطات التوسكانية، اما عن طريق الشفهية او الرسائل.

ولقد كان الاسرى من المواضع التي كانت تناقش باستمرار من طرف القناصل الاوروبية، وكان الواجب الاساسي لهؤلاء هو الافتداء المباشر للاسرى، ولم يكن تحرير الاسرى وفديتهم يقتصر على القناصل الموجودين في الجزائر، وانما كانت هناك منظمات ومؤسسات دينية التي انصرفت الى مهمة الاسرى.[1]

وقد ادت العلاقات السيئة في مناسبات بين القناصل الاوروبيين والدايات الى اشتداد الوطأة على الاسرى، وقد كان الاسرى انذاك ينظر اليهم كمصدر دخل اكثر منهم اشياء استغلال لذاتهم في مدينة الجزائر.[2]

ولقد كان الواجب الاساسي للقناصل الاوروبيين هو الافتداء المباشر للاسرى او التدخل لدى ادارة الداي، ويتم اعتماد وسطاء اوروبيين من الدبلوماسيين، غالبا مايكونون من الفرنسيين او رجال دين.[3] لكن ماشكل عقبة في وجه القناصل فيما يخص الاسرى هو هروبهم، هذا الطريق الصعب كان يضع القنصل الفرنسي اضافة الى الرعايا الذين ينتمون الى دولة السفينة التي حاولت تهريب الاسرى في موقف محرج، وما يمكن ان يقال ان فرار الاسرى كان من اكبر العقبات التي واجهت قناصل فرنسا في الجزائر فهو دائما يؤدي الى تهديد حرية القنصل، والاضرار بالمصالح التجارية الفرنسية[4].

ومايمكن قوله من خلال ماسبق ذكره أن الممثلين الدبلوماسيين الفرنسيين في الجزائر يقومون بالعديد من المهام، منها عقد المعاهدات مع الجزائر من اجل حماية مصالحها التجارية،

---

[1]- بليل رحمونة، المرجع السابق، ص-ص 178-179.

[2]- وليم سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تع عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1980، ص 159.

[3]- حنيفي هلايلي، اوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدىللطباعة والنشر، ط1، 2008، ص75.

[4]- بركاهم دهان، المرجع السابق، ص 103.

وحماية تجارها، ايضا تعزيز روابط الصداقة من خلال تقديم الهدايا، كذلك المهام الاجتماعية وذلك من خلال تحرير الاسرى وفديتهم.

- **الاهمية والنقد:**

تعتبر هذه الدراسة الاكاديمية التي بين أيدينا بمهمة جدا لدى جمهور الباحثين والدارسين للتاريخ الحديث للجزائر فقد ساعدتنا في فهم دور القناصل في تسيير العلاقات بين الجزائر وفرنسا وشرح الوظيفة الأساسية لهؤلاء القناصل ولذلك فإن هذه الدراسة تعتبر لبنة مهمة في التاريخ الوطني وفي رفوف المكتبات الوطنية.

لا يوجد اي عمل إلا وفيه لبس أو نقص في عمل اكاديمي حيث نذكر منها بصورة موجزة في هذه العناصر كما يلي:

– تبين لنا بأن صاحب هده الدراسة الاكاديمية لم يتطرق الى طبيعة العلاقات بين الجزائر وفرنسا قبل تعيين القناصل.

– لم يتحدث عن الأوضاع السائدة بين الطرفين في تلك الفطرة.

– وجود أخطاء إملائية.

– لم يضع خرائط.

**المطلب الثالث: العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791–1830 للمؤرخ محمد زروال.**

ولد محمد زروال في 17 جوان 1938م، بمدينة الشريعة ولاية تبسه كاتب ومؤرخ عن الثورة الجزائرية وهو من بين أعضاء الجمعية الوطنية لقدماء الجيش الوطني الشعبي والأمين العام والمساعد لها، كما كان عضو في اتحاد الكتاب الجزائريين، تلقي تعليمه الابتدائي بالعربية والفرنسية انتقل إلي معهد عبد الحميد بن باديس لمزاولة التعليم ثم انتقل بعد ذالك إلى جامع الزيتونة لمواصلة دراسته انضم إلي صفوف المجاهدين في الثورة التي أرسلته في بعثة عسكرية إلى القاهرة. حيث تدرب على الفنون القتالية ثم رجع بعد ذلك ليؤدي مهمته في الجيش الوطني الشعبي. وأكمل دراسته في الوقت ذاته فتخرج من جامعة وهران متخصصا في التاريخ الحديث والمعاصر أحيل على التقاعد في 16 جويلية 1984م.

وقد ترك لنا العديد من المؤلفات منها كتاب العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791-1830م، الحياة الروحية في الثورة الجزائرية الولاية الأولى نموذجا، مذكرات اسر الجزائر-المغرب 1814-1816م، الاتصالات العامة في الثورة 1954-1962م، القيادة العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية.[1]

كانت للجزائر العديد من الاتفاقيات والمعاهدات مع البلدان الأوروبية وهذا دليل على التفوق والمكانة التي احتلتها الجزائر على الساحة الدولية[2]، بحيث كانت هذه الدول تدفع ضريبة سنوية وأخري دورية إلي الإيالة مقابل ممارستها للملاحة في البحر المتوسط[3].

لقد ارتبطت الجزائر وفرنسا منذ بداية العصور الحديثة بالميدان التجاري وهذا ما دفعها لإتباع سياسة مرنة، وذلك لما لها من أرباح تجنيه من وراء هذا وقد عرفت العلاقات بين الطرفين أنها كانت حسنة[4]، إذا ما قورنت مع باقي الدول الأوروبية ومما لاشك فيه أنا العداء القائم بين فرنسا واسبانيا الذي تعود جذورها إلى 1519م قد أدي إلى حصول التقارب الفرنسي العثماني، وكذلك نتيجة التحالف الذي أقامته الدول الأوروبية ضدها دفعتها للبحث عن أعداء لهذه الدول ووقع اختيار على الباب العالي الذي أثمر على فوز فرنسا بالامتيازات في الأراضي العثمانية منها الجزائر.[5]

بدأت العلاقات الجزائرية الفرنسية من الثلث الأول من القرن[6]16م وتميزت بالاستقرار النسبي، وكانت فرنسا أول دولة الأوروبية تحصل على الامتيازات تجارية على السواحل الجزائرية ابتداء من هذا القرن، [7]في كل من عنابة والقالة وكانت تدفع جزيات مقابل منحها

---

[1]- محمد زروال، العلاقات الجزائرية الفرنسية، (1791-1830م)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1989، ص240.

[2]- نصر الدين براهامي، ن ص، على تابليت، تاريخ مدينة الجزائر في العهد العثماني، الابيار، الجزائر، 2010، ص 95.

[3]-محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 1984، ص119.

[4]- محمد زروال، المرجع السابق، ص11.

[5]- عبد القادر فكاير، الغزو الاسباني للسواحل الجزائرية( 1505-1792)، دار البراق، الجزائر، ط 2، 2011، ص121.

[6]- زوليخة سماعيلي، تاريخ الجزائر من فترة ماقبل التاريخ إلى الاستقلال، دار انفو، ط1، الجزائر، 2013، ص261 .

[7]- ارزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهيارها من(1800-1830م)، دار الكتاب العربي، القبة، ط1، الجزائر ، 2011، ص171.

امتياز صيد المرجان وبسبب خرق فرنسا لبنود المعاهدة وتسليح حصن القالة ساءت العلاقات بين الطرفين الأمر الذي أدي إلى عرقلة سير المبادلات التجارية مع فرنسا.

كما نجد أن الهدايا التي كان يقدمها القناصل الفرنسيين الداي وحاشيتها دور في تحسين العلاقة بينهما، [1]بحيث كانت تدفع هدايا فاخرة وكانت تقدمها في الوقت الملائم وعلى الأرجح فإن فرنسا اكبر دولة تقدم الأموال للجزائر مقارنة مع ما كانت تدفعه الدول الأخرى، وكانت فرنسا تبذل كل مابوسعها لتقديم أي خدمة تدل على الخضوع ولو كان ذلك فيه خرقا للقوانين الدولية[2].

ومن جهة أخرى كانت الجزائر في كل مرة تظهر صدق نيتها اتجاه فرنسا ويظهر جليا في المساعدات التي كانت تقدمها لها من حبوب ومواد معاشيه وقروض في الوقت الذي وقفت فيه كل أوروبا ضدها[3]، ضف إلى ذلك اعتراف بنظامها الجديد ومنحها قروض دون فوائد التي بلغت حوالي مليوني فرنك ومنحها تسهيلات كثيرة[4]، وفي هذا الصدد نشرت الجريدة الفرنسية مونيرو الصادرة في شهر جوان 1793 الأسطر التالية "بينما تحالف أوروبا ضد فرنسا الحرة اعترفت قوة افريقية أكثر صدقا ووفاء بالجمهورية وأظهرت لها صداقة"، وفي سنة1795م وعندما طالب التاجران تسديد دينهما رفضت، فرنسا حيث قام الداي مصطفى بإرسال رسالة في 17سبتمبر 1798م إلى تاليران.

ومن هنا نلاحظ أنا مسألة الديون أصبحت مسألة دولية وليست قضية رعايا دولة لتقتنع فرنسا في الأخير أن صفاء العلاقات بين البلدين لا يتحقق إلا بتصفية ديون اليهوديان، وفي سنة 1798م، جرد نابليون حملة على مصر وأثناء طريقه لغزوها قام ببعث انتصارات لصالح

---

[1]– محمد زروال، المرجع السابق، ص41.

[2]– وليام شالر، ت ع:سماعيلي العربي، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر( 1816–1824م)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص133.

[3]– محمد زروال، المرجع السابق، ص 49.

[4]– محمود باشا محمد، ت ج، عزيز نعمان، ذريعة المروحة 1827م، أو الاستيلاء على إيالة الجزائر، دار الأمل، ط خ، الجزائر، 2010، ص 39 .

المسلمين منها تحرير الأسري المسلمين والعبيد وبهذا فان الديوان الجزائري صم أذنيه على طلب باب العالي بالإعلان الحرب إلا انه في الأخير قد اكره الداي على إعلانه الحرب.[1]

وفي هذا يذكر احمد شريف الزهار في مذكرته أن خبراحتلال مصر أثار إستياء مصطفي باشا الأمر الذي دفعه إلى القيام بأسر العاملين والقناصل الفرنسيين موجودين بالجزائر وأرسلهم إلى الأعمال الشاقة وبعد ذالك قام بإطلاق سراحهم، الاانه بقي في عداء معهم[2].

لعل من أسباب إعلان الحرب ضد فرنسا عند الاحتلال مصر، كانت الجزائر دائنة لفرنسا بمبالغ مالية ضخمة علاوة على ذلك رفض إلا فرج عن بعض سفنها التجارية التي استولى عليها القراصنة الفرنسيون، وهما القضيتان اللتان طالب داي الجزائر ومصطفي باشا بحلها قبل الاحتلال مصر ببضع أيام [3].

ومن ثمة يمكن القول أن الفترة الممتدة من 1792-1798م، قد تميزت بالطابع السلمي تارة إذا ما قورن بالحروب والتوترات التي شهدها القرن 17 لان تلك الفترة التي قامت فيها فرنسا بالحملة على مصر[4].

أما في1800م وقعت الجزائر وفرنسا على معاهدة صلح بينهما، لتتكرر الحادثة من جديد وتجبر الدولة العثمانية الجزائر على إعلان الحرب مرة أخرى، لتعود خلال17 ديسمبر1801م العلاقات بين البلدين إلى مجاريها، وفي أوت 1802 م عاد الداي مصطفي إلى إثارة هذه المسألة والى غاية 1829م، لم يتم تسوية مسألة الديون وأصبحت تشكل عائق في سير العلاقات بين البلدين.

---

[1]- محمود باشا محمد، المرجع السابق، ص 39- 40.

[2]-احمد شريف الزهار، تح احمد توفيق المدني، مذكرات الحاج احمد الشريف الزهار نقيب اشرف مدينة الجزائر، 1754-1830م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 73 .

[3]-خليفة إبراهيم حماش، العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798-1830، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، الإسكندرية، 1988، ص212

[4]- احمد سعودي، الحملة الفرنسية على الجزائر والمواقف الدولية منها 1827-1830، دار العلية العلمية، ط خ، الجزائر، 2013، ص20.

أصبحت الجزائر تهدد بالموجهة العسكرية مالم يتم ترضية هذه المطالب ولكن فرنسا لازالت تمارس سياسة المماطلة في هذا الموضوع، وهناك بعض القناصل أمثال تانفيل ودي منتوزي لم يسرهم تحسن الوضع بين الطرفين فكلاهما راح يشجع بونابرت على استيلاء على الجزائر مبررين الفوائد التي ستجنيها فرنسا ونجد أن العديد من الكتب تناولت هذا الموضوع حيث تشير إلى انه ينوي استيلاء على القارة افريقية[1] بكاملها.

حيث يذكر المؤرخ عمار بوحوش في كتابه إن فرنسا كانت تخطط للاحتلال الجزائر والاستيلاء عليها منذ 1792م، وكانت لها مجموعة من أهداف من بينها السيطرة على المنطقة الغنية بالثروات الطبيعية وبصفتها موقعا استراتيجيا هاما من الناحية العسكرية بالإضافة إلى الرغبة في التوسع في حوض البحر المتوسط من أجل إضعاف نفوذ انجلترا[2] وتملصها من تسديد الديون.

بعد انهزام بونابرت وتحقيق حلفاء أوروبا انتصارهم عليه قاموا بالاجتماع لمناقشة بعض القضاياوقدموا مجموعة من القرارات منها: الاتحاد فيما بينهم للقضاء على إيالةالجزائر، بإلاضافة إلى وضع حد نهائي لتصرفات القرصنة في الحوض البحر المتوسط ومنع الاسترقاق المسيحيين، [3]وفي هذا منعرج ندرج قول المؤرخ مبارك بن محمد الهلالي الميلي "هناك شبه إجماع غربي لمباركة الاحتلال "وهذا يدل على وحدة الصورة الغربية للعملية الاستعمارية التي باركتها المسيحية [4].

إلا أن فرنسا لم ترضي بهذه الفكرة لأنها لن تجني فوائد كبيرة مقارنة ما إذا قامت لوحدها بالسيطرة على الجزائر لهذا السبب كانت فرنسا تفضل دائما دعم الجزائر، ولقد اختلفت الأهداف الفرنسية والبريطانية وما هو متفق عليه هو منع الاسترقاق والعبيد وهذا وفق الوثيقة التي تم توقيعا في مؤتمر فينا في 9 يونيو1815م، وقد كلفت بريطانيا بجرد الحملة على

[1]–محمد زروال، المرجع السابق، ص 58 .

[2]– عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1997م، ص32.

[3]– مبارك بن محمد الهلالي الميلي، المرجع السابق، ص263.

[4]– محمد الأمين بالغيث، تاريخ الجزائر المعاصر، دراسات ووثائق، دار البصائر الجديدة، ط4، الجزائر ، 2013، ص12.

الجزائر ووصل أسطولها في 27 أوت 1816، حيث دخل الطرفان في صراع دام لساعات مخلفا بذلك خسائر فادحة للطرفين الهولندي والبريطاني والجزائر من جهة أخرى.

أما عن النتائج السياسية فقد تم توقيع معاهدة بين الطرفين تعهدت فيها الجزائر بالتخلي عن الاسترقاق وإطلاق سراح الأسرى، وفي رسالة من الداي عمر باشا إلى السلطان العثماني شرح فيها الخسائر التي لحقت بأسطوله وحالة الضعف التي أدت به إلى القبول بشروط إنجلترا لأنها لم تكن تملك القوة والأسطول للمواجه مرة أخرى وبعدها تم عقد مؤتمر بإكس لاشبيل في 30 سبتمبر 1818م، إلا أنه لم يتوصل إلى نتائج من وراء هذا الاجتماع بحيث تشدد الطرفان لرأيه كل من بريطانيا وفرنسا أرادت الانفراد بالحملة على الجزائر لتحقيق أهدافهاليصدر في 20 نوفمبر1818م يقضي بضرورة التخلي على أعمال القرصنة.

في 28 أكتوبر 1819م عينت فرنسا دوفال بالجزائر حيث تستهدف من وراء هذا طمأنة الجزائر عن حسن نية فرنسا وسعيها لحل كل المسائل العالقة بين الطرفين، وبعد هذا قام الداي بإعادة الامتيازات لفرنسا بعد انتزاعها من إنجلترا بعد القصف الذي حدث في 1816م وقد باشرت الحكومة الفرنسية في دراسة المسائل العالقة من بينها مسألة الديون[1] .

في الفترة مابين 1793م حتى 1798م، كانت فرنسا تعيش أصعب مراحلها حيث زودتها الجزائر بالمواد المعاشية ونتيجة لهذا بلغت ديون الأهالي على الحكومة الفرنسية في تلك المرحلة حوالي خمسة مليون فرنك، بالإضافة إلى ذلك قام اليهوديان بتموين الجيش الفرنسي وبذلك يصبح مقدار الأموال والأرزاق التي حصلت عيها فرنسا أربعة وعشرون فرنك [2].

[1]– محمد زروال، المرجع السابق، ص 60–68.

[2]– عزيز ألترسامح، ت ج، محمود علي عامر، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط1، لبنان، 1989م، ص630.

وبعدما طالب الداي من فرنسا أن تدفع الديون التي عليها قامت الحكومة الفرنسية في 1819م بتعيين لجنة رباعية تدرس الديون التي على فرنسا لرعايا الجزائريين، ومن ثم خفض المبلغ تدريجيا إلى أن أصبحت سبعة ملايين فرنك[1].

وتم عقد اتفاقية بين البلدين جاء في بنودها أن تعطي فرنسا للجزائر سبعة ملايين فرنك. وكان لأهل مرسيليا على التجار الجزائريين قدر مليونين فرنك، [2] حيث استظهر الدين على بكري وبذلك عرقلوا تسوية هذه المسألة .قام الداي بإرسال مبعوث لفرنسا بحيث قامت الحكومة الفرنسية بتكليف قنصلها بالإجابة عن الداي[3].

أثناء زيارة القنصل دوفال للداي من أجل تهنئته بمناسبة عيد الفطر حيث أعاد الداي إثارة قضية الديون وسأله عن سبب تأخر ملك فرنسا في الرد عن رسالته، فكان جواب دوفال في منتهى الوقاحة الأمر الذي أدى بالداي لضربه بالمروحة في 30 أفريل 1827م[4].

وعلى إثر هذه الحادثة طلب القنصل من حكومته أن تتخذ الإجراءات اللازمة من أجل الحفاظ على كرامته، لذا وجهت فرنسا في 16يونيو1827م مجموعة من سفنها تحمل إنذارا للداي[5]، وبعد هذه الحادثة أرسلت فرنسا مبعوثها إلى الداي لتقديم الاعتذار وغيرها من الشروط وبعد رفض الداي أعلنت الحصار على الجزائر كما حذرت التونسيين من التدخل في هذه القضية وأرسل مورمون إلى الرعايا تحذرهم من مواجهة أسطولهم كما طمأنتهم عن أموالهم وأرواحهم[6].

---

[1]– أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ط3، 1982م ص18.

[2]– عبد القادر بن محمد الجزائري، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، ج1، د د ن، مصر 1903م، ص81.

[3]– أحمد بن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، الدار العربية للكتاب، تونس 1999م. ص164.

[4]– حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تق وتع، تج محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 2006م، ص 34.

[5]– شوقي عطا الله، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 1969، مصر، ص259.

[6]– المرجع نفسه، ص168.

حيث قادت فرنسا قطعة من أسطولها بقيادة القبطان كولي يوم 12جوان 1827م، وجاء كولي نفسه إلى الباشا يطلب منه أن يأتي شخصيا إلى السفينة ليعتذر من القنصل وعندما انقضى أجل الإنذار بدون رد، أعلن القبطان الحصار[1] الذي دام ثلاث سنوات من 16 جوان 1827م حتى13جوان 1830م هذه الحادثة كانت سببا في قطع العلاقات بين البلدين، وكان رد الداي أن قام بتدمير ممتلكات فرنسا في عنابة والاستيلاء على أموالهم.

لقد اتخذت فرنسا من حادثة المروحة سببا في إعلان الحرب على الجزائر، [2] إذ أن احتلال الجزائرهو ثمرة ثلاث قرون من الجهود المتواصلة، حيث راحت فرنسا تبحث عن أسباب فأوعزت إلى قنصلها في الجزائر أمر بأن يستفز الداي بطريقة ما حتى يقوم بتصرف تتخذه هي سببا لإعلان الحرب، [3] أما عن الدوافع الحقيقية فهي عديدة منها ما يتعلق بظروف فرنسا الداخلية وعلاقاتها الدولية وبالتنافس الدولي على البحر المتوسط ذلك الشريان الحيوي للملاحة الذي شهدته شواطئه إذ كان منذ العصور المختلفة قديمها، حديثها ووسيطها.

ويمكن القول بأن الدافع لهذه الحملة هي الإهانة التي ألحقت بالقنصل في 29أفريل 1827م، فهو قول لا يلمس جوهر الحقيقة، حيث يذكر قنصل النمسا أنه ليس من المعقول أن يتم تجنيد كل هذه الجيوش من أجل لطمه مروحة[4]، وهذا يدل على أن فرنسا كانت تهدف لاحتلال الجزائر منذ زمن طويل وهذا يظهر من خلال تلك البعثات التي كانت الحكومة الفرنسية ترسلها إلى الجزائر من أجل تزويدها بالمعلومات اللازمة.

---

[1]– أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص25.

[2]– شارل روبير أجيرون، تج عيسى عصفور، تاريخ الجزائر المعاصرة، منشورات عويدات، باريس، ط1، 1988، ص14–15.

[3]– مولود قاسم نايث بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830م، ج1، دار الأمة الجزائر، 2007، ص10.

[4]– شوقي عطا الله، المرجع السابق، ص251.

حيث قام نابليون بتكليف روكين متجسسا حيث عاد إلى بلاده محملا بتقارير دقيقة عن تحصينات الجزائر وطبيعة أراضيها[1]، كما كلف الرعايا الفرنسيين القاطنين في الجزائر لاقتراح عليه المنطقة المناسبة لإنزال جيشه[2].

كما قدم تيدنا مذكرة عام 1802م إلى تاليران حيث ذكر أن سلطة الداي والبايات الثلاثة قائمة على أقلية من عسكريين الامتيازات وقطاع طرق ومخربون للبلاد، وأن القوة يدعمها الداي المستبد في الجزائر قائمة على حب الدولة التجارية المستعدة دائما لدفع الإتاوة وأن حملة عسكرية قوية ستجعلها سيدة البلاد ولا تكلف شيئا للحكومة لأن كنز الداي والاستيلاء عليه يغطي كل المصاريف، واقترح إرسال الجيش إلى ميناء تونس ثم محاصرة الجزائر[3].

قامت فرنسا بفرض حصار بحري على الجزائر في 16 جوان 1827م، حيث كلف هذا الحصار خسائر كبيرة على الجزائر، حيث يؤكد كولي في 27أوت 1827م أنه منذ بداية العام لم يتم تسجيل أي نشاط للبحرية الجزائرية [4]، أو أي تبادل بحري بين أوروبا والجزائر، وكان لفرنسا هدف وراء تريثها في تنفيذ الاحتلال، [5]كما نجد أن هذا الحصار لم يؤثر على الجزائر وحدها بل فرنسا هي الأخرى تضررت من وراء هذا .

دام الحصار ثلاث سنوات حتى لانت قوتها ونفذت ذخائرها، [6] كما اثر على اقتصادها مما جعلها تسعى إلى فتح المجال للمفاوضات مع الداي بعد صراع طويل من اجل الصلح بحيث كلفتها هذه الحملة خسائر كبيرة دون أن تجني منها شئ، [7] كانت تسعي من وراء هذه

---

[1]– أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص18.

[2]– أرزقيشويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره من 1800–1830، دار الكتاب العربي الجزائر، ط1، 2011، 172.

[3]– أحميدة عميراوي، "مذكرات تيدنا مصدر نادر في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني في مصدر " العدد15 ، 2004 ، ص 206.

[4]–محمد زروال، المرجع السابق، ص 83

[5]– زوليخة سماعيلي، تاريخ الجزائر في فترة ما قبل التاريخ إلى الاحتلال، ص17

[6]– مولود قاسم نايث بلقاسم ، المرجع السابق، ص37 .

[7]– مبارك بن محمد الهلالي الميلي، المرجع السابق، ص43

المفاوضات إلغاء الحصار بطريقة مشرفة إلا أن الداي وفي كل مر كان يرفض شروط الفرنسية.

أمام فشل المفاوضات عاد الفرنسيون إلى التفكير في الحملة ضد الجزائر[1]، وصلت السفن المياه الجزائرية في 14 جوان 1830م وفق لخطة بوتان التي وضعها منذ عهد نابليون، لم يتم النزول في الميناء مباشرة تحاشيا للاصطدام بالقوة الجزائرية وإنما وقع الإختيار على شبه جزيرة سيدي فرج، حيث كانت نقطة الضعف الدفاعية في الموقع الجزائرية ورغم الخطط العديدة التي وضعها الداي حسين من اجل إيقاف الزحف الفرنسي عند مدينة سطاوالي فان مجهداته ضاعت هباء منثورا [2] .

في هذا الصدد يذكر وليام سبنسر "**لقد لقيت الوحدات الفرنسية وهي تسير في عاصمة القرصان تحية صمت وذلك بالرغم من إن دكاكين التجار الجزائريين قد استمروا في احتساء القهوة وتدخين فكان ذلك بمثابة انتهاء العصر ولا أحد يأبه**"[3].

وفي يوم 5 جويلية 1830 سقطت مدينة الجزائر من قبل الجيش الفرنسي بقيادة الجنرال دبرمون، وذلك بعد سلسلة من العمليات المتنوعة والناجحة التي كانت قد بدأت بنزول ذلك الجيش في منطقة سيدي فرج في يوم 15يونيو وانتهت لتوها.[4]

وبعد هذا العجز عن التصدي لفرنسا أعلنالداي استسلامه حيث يقول:"رأيت انه من الواجب على أن أذل نفسي واذهب إلى رئيس الفرنسيين واشفع فيهم عندها ولازلت أتضرع بين يديه حتى نجحت في مشروعي وتحصلت منه على أمر مضمونه لامان من أراد الخروج من

[1] –أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 12، ص 43.

[2] –زوليخة سماعيلي، المرجع السابق، ص 302.

[3]–وليام سبنسر، تع، عبد القادر زابدية، الجزائر في عهد رياس البحر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980م، ص199.

[4]– محمد الهادي الحسيني، احتلال الجزائر من معاصرة، مؤسسة عالم الافكار، الجزائر، 2006، ص 14.

المدينة أو داخلها من المسلمين[1]"، وبعدها تم توقيع معاهدة الاستسلام بين القائد العام للجيش الفرنسي وصاحب السمو داي الجزائر 5 جويلية 1830:

-يسلم حصن القصبة وكل الحصون التابعة للجزائر وميناء هذه المدينة إلي الجيش الفرنسي صباح اليوم على الساعة العاشرة.

-يتعهد القائد العام للجيش الفرنسي تجاه صاحب السمو داي الجزائر بترك الحرية له وحيازة كل ثرواتها الشخصية .

-سيكون الداي حرا في أن ينصرف هو وأسرته وثروته الخاصة الي المكان الذي يعنيه ومهما بقا في الجزائر سيكون هو وعائلته تحت حماية القائد العام الفرنسي وسيتولى حرس ضمان أمنه الشخصي وامن أسرته.

-يضمن القائد العام لجميع ضد الانكشارية نفس الامتيازات ونفس الحماية.

-ستبقي ممارسة الديانة المحمدية حرة ولن يلحق أي مساس بحرية السكان من مختلف الطبقات ولا بدينهم ولا بأملاكهم ولا تجارتهم وبضاعتهم وستكون نسائهم محل احترام والقائد يلزم على ذلك بشرفه.

-وسيتم تبادل هذه المعاهدة قبل الساعة العاشرة وستدخل الجيوش الفرنسية عقب ذلك حالا إلي قصبة ثم تدخل بالتتابع الي كل الحصون.[2]

وفي هذا يقول: " لا اعتقد انه بإمكان فرنسا التفكير جديا في مغادرة الجزائر سيكون تركها الجزائر في أعين العالم إعلانا أكيدا انحدارها".[3]

وإذا تحدثنا عن موقف الدول الاروبية من الحملة، فإننا نجد أن معظم الدول الاروبية قد رحبت بهذا المشروع، كما قدمت مساعدات كثيرة من اجل إنجاحه، أما دول المغرب فقد كان

---

[1]- صلاح الدين المنجد، كيف دخل الفرنسيون إلي الجزائر، دار الكتاب الجديد، لبنان، دط، 1962،ص34.

[2]- عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر، ص70.

[3] -ألكسي دوطوكفبيل، تر، إبراهيم صحراوي، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، ديوان المطبوعات الجامعية، ص33 .

موقفها سلبيا ولكل منها أسبابها كخوفهم عن عرشهم وغيرها من الأسباب، وبهذا قامت فرنسا بعقد معاهدات مع هذه الدول وبذلك تضمن عدم تدخل هذه الدول.

وكذلك الحال بالنسبة للدولة العثمانية التي كانت منشغلة بحربها مع اليونان ضف إلى ذلك فقدانها قوتها البحرية، وبالنسبة لفرنسا فقد كان موقفها بين مؤيد ومعارض، أما عن سبب لرفض هؤلاء أنهم لم يعارضوا جوهر المشروع، قدر ما كانت المعارضة للقائمين بها والعاملين على تنفيذها.

وقد لخصت أهداف الحملة في هدفين الأول يخص فرنسا وهو انتقام لكرامة فرنسا أما الثاني فيخص أوروبا وهو منع الرق والقرصنة، وأما عن الهدف الحقيقي وهو من الأسباب المهمة هو فتح واجهة خارجية يتلهي بها الرأي العام فيها.[1]

**- الاهمية والنقد:**

يعد كتاب العلاقات الجزائرية الفرنسية للمؤرخ محمد زرول من بين الدراسات الاكاديمية المهمة التي يرجع إليها الباحثين والدارسين لتاريخ الجزائر الحديث وخاصة التي تناولت ملف العلاقات الجزائرية الفرنسية ، ويستمد هذا الكتاب قيمته كونه يعالج موضوع العلاقات بين البلدين، فهو لم يترك مسألة من المسائل التي عالجها دون تعليل، تبرز قيمة الكتاب واهميته ، ولذلك ساهم في إثراء المكتبة وذلك لما يحتويه من معلومات هامة.

وفي نفس السياق ليس هناك اي عمل بحثي يخلو من النقائص حيث تبين لنا من خلال غطلاعنا على هذا الكتاب مايلي:

-لم يتطرق إلى الحديث على الدور الذي لعبه القناصل في مسار العلاقات بين البلدين.

- تبين لنا بان المؤلف لم يتحدث بشكل موسع عن المعاهدات المبرمة بين الجزائر وفرنسا ، بل اكتفى فقط بالإشارة إليها.

- أغفل الكاتب عن عنصر مهم وهو عنصر التحالف العثماني الفرنسي الذي أدى بدوره إلى ظهور الامتيازات الفرنسية بالجزائر.

[1]- محمد زروال، المرجع السابق، ص 69

– لم يتحدث عن الشركات التجارية التي أنشأتها فرنسا بالجزائر.

– أنه لم يضع قائمة للكتاب كما لاحظنا في المقدمة أنه لم يتبع الخطوات بحيث نجده قد دخل مباشرة في أسباب اختياره للموضوع دون الإشارة أو وضع مدخل للموضوع، بالإضافة إلى أنه لم تتوفر على جميع العناصر.

– لم يدرج فهرس للأعلام والمدن بالرغم من أن الموضوع يستدعي ذلك.

– درس موضوع العلاقات من الجانب الاقتصادي ولم يتطرق للجوانب الأخرى.

– لم يقم يوضع قائمة للمصادر العربية التي استخدمها.

– لم يتوفر كتابه من الخرائط .

بنأ على ماتقدم فأن هذه النقائص الموجودة لا تكون قد قللت من القيمة العلمية لهذه الدراسة الاكاديمية المهمة با تعتبر ابنة مهمة في التاريخ الوطني وأضافة علمية قيمة في المكتبات الوطنية.

# الفصل الثالث:

# منهج جمال قنان في تاريخ العلاقات الجزائرية الفرنسية

**المطلب الأول: كتاب معاهدات الجزائر مع فرنسا من 1619 إلى 1830م.**

لكي نقوم بدراسة شخصية احد المؤلفين أو المؤرخين لا بد علينا بالرجوع إلي مؤلفاتهم وإنتاجهم الفكري والوقوف علي محتوي ومضمون كتبهم، وكذا طبيعة مواضيعهم التي يتطرقون له والتي ستشير إلي مختلف اهتماماتهم وتطلعاتهم، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا الفصل من خلال عرض إلي أهم الكتب والإنتاج الفكري لجمال قنان والوقوف على أهم المواضيع التاريخية التي تناولها.

لقد طرحت معاهدات الامتيازات المبرمة بين الدولة العثمانية ومملكة فرنسا أمام الجزائر منذ وقت مبكر اختيار صعب وعسيرا، في ظل تلك الظروف المتوترة التي لا تزال فيها الهجمة الصليبية الاسبانية تهدد المغرب.[1]

حيث كان لهزيمة شارلكان أمام أبواب مدينة الجزائر صدا بعيد في كامل البحر المتوسط، فقد كسبت الجزائر شهرة واسعة بالمناعة أقترنه مع بدء ظهورها كمدينة وميناء هام ومركز لقوة بحرية، بحيث أصبح يقرا له ألف حساب، كما أن الغنائم والذخائر التي سقطت بأيدي جزائريين عززت القوة البحرية لميناء الجزائر ومكنتها من تسليح عدت وحدات بحرية ظلت تسيطر لمدة طويلة على الطرق البحرية المؤدية إلى لأوروبا الجنوبية.

ادخل استقرار العثمانيين بالمغرب العربي تغير أساسيا على الوضع في الحوض البحر المتوسط، حيث أدرك فرنسوا الأول ملك فرنسا حقيقة هذا الوضع الجديد فبنا عليه سياسته الجديدة التي شرع فيها سنة 1534م، وهي سياسة التقارب مع الأتراك، فقد فكر فرنسوا الأول فورا اعتلائه عرش فرنسا 1515م في أن يتزعما حركة أوربية واسعة النطاق ضد النفوذ العثماني في المناطق الشمالية من إفريقيا، وقد ضل فرنسوا الأول وفي لسياسة التعاون الأوروبي ضد المغرب العربي سنوات طويلة، فقد وضع في سنة 1530 أحسن وحدات أسطوله الحربي تحت تصرف شار لكان ليستعملها في الحملة التي قادها أندري دوريا ضد الجزائر.

[1]– جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619–1830، دار الهامة، ط خ ، الجزائر، 2010، ص41.

وفي 1534م قام فرنسوا الأول بتغيير سياسته من خلال تحالفه مع الباب العالي ضد إخوانه المسيحيين، وهناك عدة أسباب دفعتهم إلى هذا التحالف، وأبرزها الدافع الاقتصادي وذلك لحاجة فرنسا إلى أسواق تجارية جديدة، ومن جهة أخرى رأت الدولة العثمانية انه من المنطق التحالف مع فرنسا لضمان حليفا قويا يكون اتجاه الجزائر فيعزز بذلك وحتى لايوجد بالجزائر من يفكر في الانتفاض على الأتراك.

ونتيجة لسياسة الدولة العثمانية جعلتها تقدم سلسلة من التنازلات للفرنسيين جعلتهم طوال الزمن يركزون مصالحهم في الجزائر ويعملون على إدخالها في مناطق نفوذهم، ونتيجة لهذا التقارب بين الباب العالي وملك فرنسا حدث تقارب أخر بين الجزائر وفرنسا، مادام داي الجزائر يعين من طرف القسطنطينية في 1535م توصلت فرنسا إلى عقد اتفاقية الامتياز مع الدولةالعثمانية، [1] فعمل التجار الفرنسيون على توسيع نشاطاتهم التجارية في البحر المتوسط، ولذلك أنشأ التاجران الفرنسيان لانس وديدي مؤسسة تجارية ومركز لصيد المرجان بالقالة، وهو ما يعرف فيما بعد بحصن الباستيون وفي 1569م.

وتحت حكم شارل التاسع تم تجديد اتفاقية1535م لإعطاء الأسبقية للتجارة الفرنسية في الإيالة وتدعيمالذلك تمت إقامة[2]قنصلية فرنسية في مدينة الجزائر منذ 1564م، وقد توسع النشاط التجاري الفرنسي في البحر المتوسط لكن المنافسة اليهودية شكلت خطرا على المصالح الفرنسية خاصة لما تغلغل اليهود في فرنسا ذاتها.

ومنذ عام 1578 م حصل الفرنسيون على حق صيد المرجان في خليج شتورة، وهذا الامتياز يشكل في حد ذاته عنصرا جديدا في العلاقات الجزائرية الأوروبية، اذ نجد أن أمير بجاية والسلطان الحفصي أب عبد الله قد منح الجنونيين امتياز صيد المرجان على السواحل الشرقية الجزائرية والغربية التونسية.

---

[1]– مبارك بن محمد الهلالي الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، ص79–104 .

[2]– جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا. المرجع السابق، ص 43.

انظر: الملحق، رقم(6).

منذ منتصف القرن الثاني عشر ومن الحقوق التي منحت للفرنسيين في عام 1604 التي منحتها لها الدولة العثمانية حق احتكار التجارة في أراضيها، لفرنسا ورعياها وقبول حماية القنصل الفرنسي لهم، وهذا الامتياز الخطير لايوجدله مايوازيه من ناحية العثمانيين، ولم يحدث أن وقع عمل دبلوماسي بين فرنسا والجزائر ليس فقط طوال القرون الوسطى بل وحتى السنوات الأولى في العهد العثماني.

ولعل أول وثيقة يمكن الإشارة إليها هي وثيقة السلم الموقعة بمرسيليا بتاريخ 21 مارس 1619، والتي تمت بعد ما سافر الوفد الجزائر إلي مرسيليا في بداية هذا العام برئاسة سنان أغا وبصحبة عدد كبير من التجار الجزائريين أين جرت اتصالات تمهيدية قبل وصول هذا الوفد، ذلك أن الطرفان الفرنسي والجزائري قد ابرما فيما يبدو عددا من المعاهدات والاتفاقيات قبل هذا التاريخ ، وكان أخرها الذي ابرم عام 1617م، وكان هذا الأخير قد تم بمقتضاه تبادل إطلاق سراح عدد من الأسرى بين الطرفين وخلال عام 1618م، وصل إلى الجزائر احد النبلاء الفرنسيين وهو البارون دالماني لتسوية بعض القضايا وضرورة عقد اتفاق جديد من اجل إرساء دعائم السلم قار وثابت بين الطرفين.[1]

اجتمعا الوفد بعد وصوله إلى مرسيليا بسلطات هذه المدينة من قناصل ومديرين وكذلك بحاكم مقاطعة بروفنس، الدوق دي قيز وأسفرت هذه المفاوضات عن إبرام اتفاق بين الطرفين في 21 مارس 1619م، وينص هذا الاتفاق على احترام الطرفين للمعاهدات المبرمة بين الدولة العثمانية وفرنسا، كما حصلت فرنسا على حق عدم تفتيش مراكبها البحرية من طرف البحارة الجزائريين.

كما انه سوف لن يسمح لقراصنة أي بلد بإنزال الأسري الفرنسيين في الموانئ الجزائرية وبيعهم بها، كما اتفق الطرفان على إطلاق اسري الجانبين خلال ثلاثة أشهر بعد توقيع هذا

[1]– جمال قنان .معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619–1830، ص55 .

–انظر: الملحق، رقم(7).

الاتفاق، كما اتفقا أيضا على تبادل التمثيل القنصلي بينهما ومعاملة قنصل كل بلد بكل تقدير واحترام.

والحادثة المؤلمة التي ظهرة بعد سنة واحدة من توقيع هذه المعاهدة والتي تؤدي بالعلاقات بين الدولتين إلي الرجوع الى نقطة البداية من جديد، حيث زحف جموع كبير من سكان هذه المدينة بتاريخ 14 مارس 1620م على مكان إقامة الجزائريين وقتل كل من وجد فيها ونهبوا كل ما يملكون واختلفت المصادر في عدد ضحايا هذه المجزرة.

لم تقم الجزائر باتخاذ أي إجراء معادي ضد الفرنسيين بل انتظرت عودة المبعوث الذي أوفدته للتحري حول المذبحة، حيث تم اسر الشريف محمد وهو في طريقه إلى الجزائر من طرف قرصان فلورنسا ولم يعد إلي الجزائر إلا في شهر أفريل 1621م، وقد أعدا الفرنسيون في نفس الوقت عدتهم للهجوم على القالة للاستيلاء على الباستيون بالقوة، لكن هذه المحاولة قد جوبهت بالصرامة التي تستحقها.

وبعد تعكر العلاقات بين الطرفين سعى ملك فرنسا لويس الثالث عشرإلى تحسين العلاقات وتسوية قضية الخلاف التي نشبت بين السفير الفرنسي[1]في القسطنطينية ومترجم هذه السفارة، وقد اختار لهذه المهمة صان صون نابللو، وقد واجهت هذا المبعوث صعوبات تمثلت في الشروط المالية التي وضعتها الجزائر من اجل إبرام الاتفاق وقد أنهى صان صون مفاوضاته في أخر جويلية 1627م وعاد إلي فرنسا لعرض مشروع المعاهدة على الملك وعلى لكاردينال ريشيليو، وقد صادق لويس على هذا الاتفاق الذي تم التوصل إليه، كما ابرم صان صون معاهدة أخرى منح بمقتضاها امتياز استغلال الباستيون وهو امتياز منح له بصفة شخصية وليس كممثل لملك فرنسا.

ورغم الحرص الذي أبدته الجزائر من أجل حماية وتامين التجارة في الباستيون وملحقاته، ويمكن تفسير مرونة الجزائر مع فرنسا بعاملين: أولهما يتمثل في الرغبة العميقة على الحفاظ

[1]– محمد خير الدين فارس، تاريخ الجزائر من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، د د ن، ط1، 1969، لبنان، ص ص 60-66.

على السلم بكيفية قار وثابتة مع الفرنسيين وغيرهم لأنه يخدم الطرفين وينهض بالتجارة والمبادلات بينهم والذي سيكون له تأثير ايجابي على الوضعية الاقتصادية في البلاد، أما العامل الثاني فهو ذلك الضغط الذي يمارسه السكان المحيطون بالباستيون.

ولقد رد لويس الرابع عشر على هذا العرض بالإيجاب، واعتمد دي كوكيل للقيام بأجراء مفاوضات التي أسفرت عن توقيع المعاهدتين يوم 7 جويلية 1640م، وكان عقد امتياز استغلال الباستيون حسب هذه المعاهدة قد منح لسيد دي كوكيل وهو عقد شخصي أي عقد بين دولة وخاص.[1]

لكن السيد دي كوكيل قام بالتخلي عن مكانه لتوماس بيكي وهو تاجر من مدينة ليون، وسار سيرة شريرة ولكي تدارك الحكومة الفرنسية الوضع وخوفها من ضياع الباستيون قامت في 1659م بإرسال مبعوث إلى الجزائر وهو لوي كامبون والذي لم يتمكن من استلام زمام أمور الباستيون فاضطرا للعودة الى فرنسا.

في بداية عام 1661م بعثت مبعوث أخر وهو رميناك حاملا معه الترضيات المطلوبة مما مكنه من عقد اتفاق جديد حول الباستيون والذي ابرم في 9 فبراير 1661م، وقد أعادت هذه المعاهدة الأمور إلي نصابها بخصوص الباستيون وعلاقته بالسلطات الجزائرية.

وبالرغم من إبرام العديد من المعاهدات بين الجزائر وفرنسا إلا أن الوضع لم يكن مستقر تمام وعلاقتهم كانت تتأرجح بين السلم والحرب[2]، حيث نجد كل من أميرال دو كيزان ومهندس كلوروفيل، قد أشار على ملك فرنسا لويس الرابع عشر بالعمل على فتح ميناء جيجل واتخاذها مركزا لمحاربة القراصنة الجزائريين، ولقد كان الكاردينال مزاران قد بعث من قبل لذلك إلى الجزائرمن المهندسين سنة1658م من يأتيه بتفاصيل إستراتيجية وتخطيطات جغرافية موضحة للشطوط الجزائرية لكي يختار منها مكانا لنزول الحملة الفرنسية بها.

[1]– محمد خير الدين فارس، المرجع السابق، ص68.

[2]– المرجع نفسه، ص 73.

وفي هذا التقرير تم تعيين مكان ميناء جيجل والقل لهذه الغاية فقدمه هذا إلى الوزير الفرنسي كول بير 22 جوان 1662م، وفعلا تم تكوين جبهة حربية ضد الجزائر وأخذت في تعبئة الجيوش المقاتلة وكانت الغارة على جيجل فسقطت المدينة يوم 3 جويلية 1664م ولم يكن هناك من طرف الحكومة الجزائرية مقاومة تذكر، وبينما هم يومئذ على ذلك اذ فجئتهم فيالق من الجند التركي كما أحاطت بهم الجيوش البرية من المجاهدين وكانوا في مائة خباء ومثلها كذلك عددا من جهة البحر، وأحدقت جيوش الأغا بمدينة جيجل حتى أذاقت العدو واشتد عليه الحصار، فذهب قائد الحملة الفرنسية يستنجد بحكومته فانجدنه بما ليجديه أمام القوات الجزائرية نفعا فانسحب إلى مراكبه منهزما.[1]

وقد أدرك لويس الرابع عشر أن الهدف الذي وضعه هو فوق طاقته حيث اعتقد لفترة من الوقت انه بإمكانه الوصول إلى غايته ولكنه اضطر في النهاية إلى الاعتراف بالأمر الواقع والمتمثل في وجود قوى أخرى في المتوسط، حيث سجل في مقدمة معاهدة 1666م مبادرة الانفتاح لعقد السلم بين الجزائر وفرنسا، حيث حققت مساعي فرنسا في الجزائر هدفها عندما قبلت في النهاية فكرة عقد تحالف مع فرنسا ليس فقط ضد انجلترا ولكن ضد كل الدول المعادية لفرنسا، وانتهت حالة الحرب بين فرنسا والجزائر بإبرام اتفاق في 17 ماى 1666م.

وفي شهر فبراير من سنة 1670م أضيفت عدد من البنود إلى هذه المعاهدة وتناولت على وجه الخصوص الصيغة التي تستعمل في تحرير الجوازات لسفن الفرنسية والجهة التي تصدرها.

لم يدم التحالف الفرنسي الجزائري طويلا اذ بدأت العلاقات تتعكر منذ سنة 1672م، ومنذ عام 1670م أعطيا امتياز الباستيون للتاجر يدعي أرنو الذي تعهد بإيفاء بجميع الالتزامات المالية للخزينة إزاء الخزينة والأشخاص وفق الاتفاق السابق الذي ابرم بين الطرفين عام 1661م.

[1]– عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام ، ج 3، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، 2014، ص94.

كما طرأت عدد من القضايا الاخري بين البلدين أبرزها في هذه الفترة قضية منح حق اللجوء للأسري الأوروبيين من طرف ضباط السفن الفرنسية التي كانت تحدث بخصوص تطبيق البند الرابع من معاهدة 1666م.

وبالرغم من حالة التوتر الموجودة في العلاقات السياسية بين البلدين فقد تم توقيع اتفاق جديد في 11 مارس 1679م، والذي ينص على السماح لمدير الباستيون الجديد ديسو بإصلاح مبانيه وإعادته إلى الحالة التي كانت عليها في السابق حيث استطاع ديسو النهوض الباستيون وانتعش نشاطه وازدهرت تجارته بعد وقت قليل من تسلم شؤونه.

لم يطرأ تحسن على العلاقات الجزائرية الفرنسية بالرغم من وصول قنصل جديد إلي الجزائر وهو الفارس دارفيو حيث استطاع طمأنة النفوس بعض الوقت[1]، وبقي بعض الوقت في الجزائر ولكنه اضطررللسفر إلي فرنسا تحت إلحاح الداي من اجل إقناع المسؤولين، ولكن تبين بعد ذلك أن هذه التطمينات كانت مجرد مسكن لمنع الجزائر من إعلان الحرب ضد فرنسا.

في الوقت الذي كانت تخوض فيه حربا قاسية ضد ائتلافية أوروبية واسعة وعندما تنتهي هذه الحرب بتوقيع صلح نيمق عام 1678م، سوف تعمد فرنسا إلي كشف نواياها الحقيقية، وقد وصل هذا المبعوث إلى الجزائر في شهر جانفي 1681م حيث يؤكد "يحي بوعزيز"على أن إعلان الحرب من طرف الجزائر ضد فرنسا قد جاء بعد أن فشل الطرف الجزائري والفرنسي في التوصل إلى اتفاق سياسي وذلك بعد أن قطع الوفد الفرنسي المفاوضات بصورة فجائية ورحلوا الأسرى الجزائريين الذين أحضروهم للتبادل أواخر سنة 1680"[2].

وادي إلي تدهور العلاقات مرة أخرى وبعد ما ساءت العلاقات بين الطرفين توصلوا إلى معاهدة 1684م، حيث أقرت هذه المعاهدة عدم جواز اسر فرنسي من على متن سفينة معادية أو أجنبي ظهر على سفينة فرنسية تحت أي صفة كان عليها وهذا يسري على الفرنسيين، أيضا

[1]- جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830، المرجع السابق، ص 82-87.

[2]- مبارك شودار، الحملات الاروبية على الإيالة الجزائرية وانعكاساتها فيما بين (1671 -1830)، في الأرشيف الوطني الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة سيدي بلعباس ، 2019-2020 ، ص 124 .

كما نص هذا الاتفاق أيضا على عدم دفع الرعايا الفرنسيون رسوما جمركية في الجزائر تزيد عما يدفعها الجزائريين أنفسهم كما لا يدفع الجزائريون في فرنسا رسوم تزيد عن تلك التي يدفعها الرعايا الفرنسيون.

وإذا كانت هذه المعاهدة تسجل تطورا هاما نحو توضيح وترسيخ العلاقات الجزائرية الفرنسية على أسس محددة المعالم فإننا نلاحظ إن المسألة العويصة والشائكة التي أدت إلي القطيعة بينهما في الماضي لم يتم حلها[1].

لقد تقرر إرسال بعثة إلى فرنسا لمقابلة ملك فرنسا والتعبير له عن رغبة الجزائر الصادقة في المحافظة على أواصر السلم ، كما كلف الحاج جعفر بأن يخبر ملك فرنسا بالظروف والملابسات التي أدت بالجزار لإعلان الحرب على فرنسا.

غادر الوفد الجزائري طولون في طريقه إلي باريس يوم 6 جوان 1684م، كما استقبل الحاج جعفر أيضا من طرف كول بير يوم 14 جويلية وأكد له هذا الأخير حرص فرنسا على تنفيذ كل ما تم الاتفاق عليه بين البلدين، ورغم الاستقبال الودي والحفاوة الكبيرة التي حضي بها الوفد الجزائري في فرنسا لكن سوف يصدم بمواقف حكومة هذه البلاد حيث قاموا بتضييق اتصالات حاج جعفر بالأسري في أقصي الحدود الممكنة، ولقد أدرك المبعوث الجزائري مغزى هذه المناورة وحاول تلافيها ولكن بدون جدوى وابلغ الداي والديون نتائج مهمته الغير مرضية واشتكي كثير من سلوك السلطات الفرنسية نحوهم.

وقد احدث وصول الأسري من فرنسا إلي ميناء الجزائر خيبة أمل كبيرة لدي المسؤولين ولدي سكان المدينة، ذلك أن الفرنسيين لم يرسلوا من الأسري الجزائريين سوى واحد وخمسين أسيرا وهم قرابة الثلاث مائة وخمسين، وقد طرحت هذه القضية أمام المسؤولين مشكلة حادة.

فقرر الداي إرسال مبعوث أخرى وهو الحاج محمد أفندي والذي كانت قضية الأسري مهمته الأساسية لكن مهمته لم تكن موفقة اذ انه لم يستطع فك جميع الأسري موجودين في فرنسا بالرغم من الرسائل العديدة التي بعثها الداي للمسؤولين الفرنسيين بهذا الخصوص .[1]

[1]–جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619–1830، ص87، 101.

وبخصوص هذا الأمر أرسل الفرنسيون الدوق مورتمارت على رأس عمارة كبيرة لإرهاب الجزائريين وتخويفها لافتاك عدد من الامتيازات عن طريق تعديل بنود معاهدة 1684م، ولم تسفر مساعي الدوق مورتمارت عن أي نتيجة، ولم يحصل على ترضية أي مطلب من المطالب، وصل مبعوث فرنسي أخر إلى الجزائر خلال شهر أغسطس من نفس السنة 1686م ومهمة هذا المبعوث هو طلب ترضيات حول عدد التجاوزات قام بها القراصنة الجزائريون ضد السفن الفرنسية، وقد حظيت مطالب هذا الوفد باهتمام خاص من طرف السلطات الجزائرية عكس ماحدث مع مطالب الدوق مورتمارت.

ولقد تم ترضية المبعوث الفرنسي حول المطالب التي اعتبرت "حق ومعقول"، وإذا كانت السلطات الجزائرية قد قامت بإرضاء عدد من المطالب التي تقدم بها بلانفيل، فإنها من جهتها قد قدمت أيضا مطالب للفرنسيين وفي مقدمة هذه القضية إطلاق سراح الأسرى الذين لا يزالون موجودين في فرنسا، والمطلب الثاني هو استعادة بحارة سفينة "الهلال الذهبي"التي جنحت على الشواطئ الفرنسية منذ ثلاث سنوات.

لقد هدأت العلاقات واستقرت نسبيا بعد هذه الترضيات المتبادلة وتبادل الهدايا عند أواخر سنة 1686م، لكن بحلول ربيع السنة التالية سوف تتوتر العلاقات مرة أخرى وتصل هذه إلى حالة القطيعة في شهر سبتمبر من نفس السنة، ويبدو انه من الصعب أن لم يكن مستحيلا تعايش ذهنيتين مختلفتين جوهريا، حيث بدا التوتر بين البلدين عندما استولت البحرية الجزائرية في أواخر شتاء سنة 1687 على سفينة مشبوهة قرب ساحل العاصمة كانت مهمتها التجسس على الأسطول الجزائري.

وبالرغم من ذلك لم تبادر الجزائر باتخاذ أي أجراء مضاد بل اكتفت في المرحلة الأولى بإخبار المسؤولين الفرنسيين بهذه المخالفات الخطيرة على أمل قيامهم بمعالجة ذلك ووضع حد لهذه التجاوزات ومعاقبة المفترين لها.[2]

---

[1]– جمال قنان، المرجع السابق، ص 102–110.

[2]– جمال قنان، المرجع السابق، ص 111–129.

وعند أواخر شهر جوان 1688م كان أسطول فرنسي ضخم في مواجهة مدينة الجزائر، لقد هولت المصادر الفرنسية الأضرار التي ألحقها هذا الأسطول بالمدينة تهويلا كبيرا، وتعتقد أن هذه التقديرات وضعت جزافا ولا تعتمد على أساس اذ العبرة بالنتائج.

ولم تدخل هذه المعاهدات تغيرات جوهرية على ترتيبات سنة 1684 إلا فيما يتعلق بقضية الأسرى التي لازال يحيطها الغموض، وبخصوص حرمة المياه الإقليمية فان المبعوث الفرنسي قد نجح في الإبقاء على ترتيبات هذا البند كما كان مدرجا في معاهدة 1684م.

ومن أجل توفير نجاح للمهمة التي ستسند للمبعوث الذي سيوفد إلى فرنسا وهو محمد الأمين الدفتردار الذي اختير من طرف الداي شعبان، فهو ذو كفاءة عالية ومعرفة دقيقة بالجزئيات وتفاصيل العلاقات الجزائرية الفرنسية حيث، زود هذا المبعوث برسائل من الديوان ومن الداي إلى كل من لويس الرابع عشر وكاتب الدولة البحرية والى فوفري مأمور البحرية في طولون، إضافة إلى مسائل أخرى يعالجها محمد الأمين وقد واجه هذا الأخير صعوبات في فرنسا والقسوة التي عومل بها في هذه البلاد، وانكشاف نية الفرنسيين.

وفي سنتي 1690-1790 تميزت العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال المائة سنة هذه بالاستقرار والتعايش السلمي وتم فيها تسوية مشكل الأسرى، واستمرت العلاقات في التحسن بالرغم من ظهور عدة مشاكل مثل مقتل الداي شعبان في[1] شهر أغسطس من سنة 1695م، وظهور مشكلة الأسرى من جديد، لكن العلاقات لم تتأثر وقام الطرفان بتنفيذ التزاماتهما إزاء بعضهما البعض.

كما تميزت أيضا العلاقات بين البلدين في الفترة الممتدة بين1733-1764 بالهدوء أحيانا وببعض التوتر أحيانا أخرى، وخاصة بعد ظهور في هذه الفترة ما يمكن تسميته بمشكلة القناصل الأوروبيين في البلدان الإسلامية.

[1]-المرجع نفسه ص ، 118-130.

كما لم تشهد العلاقات الفرنسية الجزائرية في أي وقت مضى فترة هدوء واستقرار وحسن النوايا المتبادلة كالتي شهدتها خلال هذه المدة الممتدة من عام 1764-1790م، ووقعت خلال هذه الفترة عدد من الحوادث في البحر ولكنها لم تؤدي إلى حدوث توتر بين البلدين.

كما شهدت أيضا العلاقات بين البلدين خلال هذه الفترة الحاسمة من تاريخ العالم، التي تميزت بتلك الانقلابات والتغيرات الكبرى التي واكبت أحداث الثورة الفرنسية وانعكست هذه الأحداث وامتداداتها على العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال الأربعين سنة القادمة، بحيث يمكن أن نميز فيها بين ثلاث فترات:

تبدأ الأولى منها بإقرار وتمديد معاهدة السلم المئوي لمائة سنة في أواخر شهر مارس من عام 1790م، وتنتهي عند القطيعة التي حدثت بين البلدين على اثر الحملة الفرنسية ضد مصر في صيف عام 1798.

والفترة الثانية بعد عودة العلاقات بين البلدين 1800م، عندما تم توقيع هدنة غير محددة الأجل، وسيطرة الذهنية العدوانية النابليونية.

والفترة الثالثة التي تسجل عودة أسرة البوربون إلى عرش فرنسا وعودة العلاقات لفترة قصيرة والتي تنتهي بغزو الجزائر.[1]

**النقد:**

يمكن أن نقول أن النقائص في هذا الكتاب قليلة من نذكر من بينها:

-أن الكاتب لم يتطرق إلى الحديث عن بداية العلاقات الفرنسية الجزائرية.

- كثرة طرح الأسئلة.

- لم يتوسع في موضوع القناصل وكيفية تعيينهم.

- لم يستعمل خرائط.

- لم يستعمل الملاحق.

**الأهمية:**

[1]- جمال قنان، المرجع السابق، ص 145-146.

يعتبر كتاب معاهدات الجزائر مع فرنسا 1916-1830 من أهم الكتب التي تتحدث عن العلاقات الجزائرية الفرنسية التي كانت بين صلح وسلم تارة وتوتر وحرب تنارة أخرى، كما تحدث عن أبرز المعاهدات بين الطرفين، لهذا يمكن أن نقول بأن هذا الكتاب صالح للجمهور والباحثين في تاريخ الجزائر الحديث لما يحتويه من معلومات هامة.

**المطلب الثاني: كتاب العلاقات الجزائرية الفرنسية من 1790-1830.**

تميزت العلاقات بين البلدين بالسير الحسن منذ القرن السادس عشر إلى غاية القرن الثامن عشر، مقارنة مع السنوات الماضية التي عاشت في حروب[1]. وهذا التميز مرجعه المكانة التي أضحي يتمتع بها دبلوماسيوها وتجاره وقناصلها بعد إبرام فرنسا لمعاهدة الامتيازات مع الدولة العثمانية.[2]

وخلال العشرية الأخيرة من القرن الثامن عشر شهدت تغيرات وتحولات كبري لم تقتصر على فرنسا وحدها، بل كان له صدى وامتداد إلي خارج أوروبا، وهذا ما شكل في ذهنية الكاتب مجموعة من التساؤلات عن كيفية المحافظة على هذه العلاقات رغم الإحداث الكبرى التي عاشتها وانعكاسها على مصالح الطرف الأخر.

حيث شهدت فرنسا الأزمات في نظامها السياسي، وفي ظل هذا كيف استطاعت المحافظة على العلاقات السلمية بينها وبينهما في خضم العروض التي قدمت له من طرفا لدول المعادية لفرنسا.

من جهة أخرى تحدث الكاتب عن الثورات التي كانت بين البلدين بسبب الانتهاكات والتجاوزات الفرنسية بعدم احترام بنود المعاهدات، وليس هذا السبب فقط يضاف إليه نظرة الاستعلاء التي كان يظهرها ممثلين فرنسا تجاه الأطراف الغير أوروبية.

وفي سنة 1788م دخلت الدولتين في مفاوضات وما يلاحظ أن الجزائر تخلت عن موقفها المتشدد ولم تعد متمسكة به رغم توفرها على ذريعة قانونية، كما أن المعاهدة المئوية كان قد

[1]-محمد خير الدين فارس، المرجع السابق، ص 70.

[2]-الغالي غربي، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والإبعاد، منشورات وزارة المجاهدين، ط خ، ص 65

انتهي اجلها في 1787م يظهر هنا أن الجزائر تريد الابتعاد عن تعقيد العلاقات، في حين أن فرنسا كانت في الكثير من المرات تنتهك بنود المعاهدات دون أن تجد الرد من طرف الداي ولكن بسبب الأحداث التي وقعت في فرنسا في صيف 1789م، [1] من حروب مستطيلة التي جاءت بعد قتل ملكها اذ تحالفت جميع الدول على محاربتها وإبادة شعبها واقتسام ممتلكاتهم وكان في مقدمة هذه الدول النمسا وبروسيا[2]، وفي هذا الصدد يقول احمد توفيق المدني: "جاءت فرنسا وأضرت بها تلك التحالفات بحيث أوصدت انجلترا ودول أوروبا أبواب العالم "[3].

هذا ما جعل الفرنسيين يشعرون بضرورة المحافظة على حسن العلاقات مع الجزائر من اجل مصالحها ولو استدعت الضرورة إلي التخلي عن بعض مطالبها خاصة وان الجزائر.

في هذه الفترة لم توضح موقفها بخصوص نهاية المعاهدة المئوية هذا ما جعلها تلتمس وساطة الدولة العثمانية من اجل التفاهم مع الجزائر، وكانت هذه الوساطة تنجح في إقناع الجزائر على ضرورة تسوية المشاكل القائمة بينهما بالتفاهم، هذا ما فتح المجال في 4 أفريل 1790م للطرفين بمناقشة بنود المعاهدة القديمة مع إضافة بعض التعديلات على بنوده، ومن هنا يظهر أن فرنسا رفضت عقد اتفاقية جديدة مع الجزائر لأنها لا تخدم مصالحها بحيث تم عقد اتفاقية جديدة وتعديل بعض بنوده وتمديدها إلى مئة عام أخري منذ تاريخ 29 مارس 1790م.

وبعد أن وقف الزحف على الأراضي الفرنسية وخف الضغط عليها بدأت في المباحثة في عدد من المسائل التي كانت تشغل بالهم، أولها محاولة الحصول على اعتراف بنظامها الجديد وغيره من المطالب، حيث كلفت فالير بالتعليمات اللازمة لإنجاح هذه مفاوضات.

وهنا يطرح الكاتب التساؤل حول طبيعة ونفسية القادة الفرنسيين حول نظرتهم للعلاقات الجزائرية الفرنسية وعن كيفية المعاملة والسلوك الذي يريد إتباعه نحو الجزائر ليخلص الكاتب

[1]–جمال قنان، العلاقات الجزائرية الفرنسية، مج 2، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009، ص 22–30.

[2]–أفندي ابكاريوس، قطف الزهور في تاريخ الدهور ، د د ن، لبنان ، 1885، ط2، ص 466.

[3]– احمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، مصر، د ط، 2001، ص67.

بوصفه هذا الموقف بالجحود والتنكير لليد التي مدت إليهم في الوقت الذي كانت فيه كل القارة الأوروبية ضده غير أن تجار مرسيليا كانوا معارضين لهذا الموقف وذلك نظرا للإضرار التي ستلحق بتجارتهم، هذا ما دفع المجلس التنفيذي بالتراجع عن قراره .

كما شهدت هذه الفترة ظهور مساعي الدول الأوروبية خاصة انجلترا لإقناع الجزائر من اجل رفض مطالب فرنسا إلا أن الجزائر قامت بترضية جميع المطالب الحكومة الفرنسية.[1]

وخلال خريف 1793 نجحت مساعي انجلترا بربط العلاقات بين البرتغال والجزائر والذي انتهى بتوقيع هدنة بين الطرفين، هذا ماجعل فرنسا تسعى إلى إجهاض إي عمل من شانه الإضرار بمصالح فرنسا، إن موافقة الجزائر على مطالب فرنسا ومنها الاعتراف بالنظام الجديد جعلها مجبرة لتقديم مساعدات لفرنسا عند حاجتها وحسب رأي جمال قنان قد ارتكبت الدبلوماسية الجزائرية خطا كبيرا بموافقتها على هذه الشروط، هذا مطمأن فرنسا من العناء خاصة في ظل الأزمة الداخلية التي تعيشها من صراع بين الأهالي وكذا الصراع بين المؤسسات الحكومية نفسها.

تعد الفترة الممتدة من1790-1796م فترة تميزت بكثرة النزاعات بين الطرفين وذلك للتجاوزات التي كانت تقوم بها فرنسا، كما تميزت أيضا بكثرة مباحثات دون إيجاد حل للمسائل العالقة بينهما[2]، بالإضافة إلى ظهور مسالة الاعتداءات النابليونيين والجنونيين، كما يذكر مناقب الجزائر والتزاماتها حيث اعترفت بالحكومة الجديدة عند سقوط الملكية ووقفت إلى جانبها وحافظت على مصالحها[3]، وفي هذا الصدد يذكر احمد توفيق المدني " كانت الجزائر في طليعة الدول التي اعترفت بحكومة الثورة الفرنسية الكبرى عام 1789م، بينما كانت اغلب دول العالم تحاربها". بالإضافة إلى منحها تسهيلات تجارية كما تنازلت عن بعض مصالحها البحرية

[1]- جمال قنان، العلاقات الجزائرية الفرنسية ، 1790-1830، المرجع السابق، ص59.

[2]- جمال قنان، المرجع السابق، ص 64.

[3]- احمد توفيق المدني، المرجع السابق ص67

ودعمت الوكالة الإفريقية وأقرضت فرنسا مبالغ مالية إلا أن فرنسا أحجمت عن ترضية بعض مطالب الجزائر.

لقد شكلت مسالة ملاحة المحايدين أزمة دبلوماسية بين فرنسا والجزائر وذلك لما ينجم عنها من إضرار بمصالح فرنسا، بحيث أن الجزائر ردت على أعمال القرصنة بإجراء الإعلان عن غلق موانئها في وجه القراصنة الذين استولوا على السفن المحايدة، وقد دخل هذا القرار حيز التنفيذ في أفريل 1797م عندما رفضت الجزائر استقبال السفن الفرنسية.

وفي هذا الصدد سعت فرنسا إلى تسييس قضية الديون التي عليها للجزائر حيث كانت فرنسا تعاني آنذاك القحط وضربت عليها العزلة من طرف البلدان الأوروبية المعادية لها، بحيث قامت الجزائر بتزويدها بالمواد المعاشية من قمح وغيرها، بالإضافة إلى تقديم قروض بلغت حوالي 25 مليون فرنك سنة 1793م، [1] بحيث تضخمت الديون التي في ذمة فرنسا نحو شركة بكري وبوشناق إلى درجة دفعت أصحاب الشركة إلى التلويح للوزير الفرنسي تاليران والقنصل الفرنسي في الجزائر لإعطائها نصيبا من الديون.

وقد تدخل الوزير الفرنسي في القضية وحمل الحكومة الفرنسية على تسديد الديون، لكن هذه الأخيرة دفعت عدة أقساط إلى عائلة اليهوديين دون أن تدفع شيئا إلى الخزينة الجزائرية، وأبقت نصيبا من الديون تحت الرهن في حالة ما إذا كان هناك أشخاص أو شركات لهم دين على هاذين الشخصين.

وهذا الإجراء الذي عمدت إليه فرنسا كان من الممكن أن يكون عاديا لو أن الأمر تعلق بدين عادي لكن الأمر عكس ذلك لأنه يخص دين بين دولتين لان المبالغ التي أقرضت لفرنسا كانت للجزائر نصيب فيها، يضاف إلى ذلك أن كل من بكري وبوشناق كانت عليهم ديونا

[1]– محمد الشريف الساحلي، ت ج محمد فناد ، تخليص التاريخ من الاستعمار، منشورات وزارة المجاهدين، ط خ، الجزائر، 2002، ص76.

للداي، والإجراء الطبيعي في هذه الحالة أن تعطى الديون في الجزائر وأن تعطي فرنسا كل ما أخذته.[1]حيث سعت من وراء هذا استخدامها كورقة ضغط على الحكومة الجزائرية.

ساءت العلاقة بين الطرفين وذلك بسبب مسالة الأسرى التي لم يتم تسويتها كما أن فرنسا تنتظر الوقت المناسب من اجل طرح مسالة الهدايا التي أصبحت ترهق كاهل الفرنسيين.[2]

وخلال هذه الفترة بدأت فرنسا تجهز لحملتها على مصر حيث قام السلطان العثماني بإرسال رسالة إلى داي الجزائر يطلب منه الانضمام إلى جانبه، لكن داي الجزائر ومستشاريه كانوا لاينوون إثارة نابليون ولا حكومته لتجد الجزائر نفسها في أخر المطاف مجبرة على إعلان الحرب[3].

وقد رأت فرنسا ضرورة مسالمة دول المغرب البحرية حتى لا تنحاز إلى جانب مصر ضدها وحتى نهاية شهر سبتمبر من 1798م، لا تظهر أي إشارة تنذر بوجود تحسن في العلاقات.

وفي هذه المرحلة ظهر دور الدبلوماسية السرية التي تلعب دورا كبيرا وقد أعلنت الجزائر الحرب ضد فرنسا إلا انه كان مجرد إجراء شكلي، بالإضافة إلى هذا فانه في ظل هذه الأزمات التي كانت تمر بها فرنسا من حروب أهلية ومعاناتها من الحصارالبحري، عملت حكومة الجزائر على مساعدتها ومد يد العون لها[4]، كما نجد أن السلطات الفرنسية في كثير من المرات كانت تطلب من اليهود بتزويدها بشحنات من الحبوب وقد كان اليهوديين بكري وبوشناق وقد استجابا لطلبها في عامي 1796-1797 م[5]، وبعد أن أدركت فرنسا انه لا جدوى من حملتها

[1]- محمد الميلي ، الجزائر في مرآة التاريخ، مكتبة البعث، قسنطينة، ط1، 1965، ص162,

[2]-جمال قنان ، العلاقات الجزائرية الفرنسية، ص276.

[3]-جون والف ، ت ج، أبو القاسم سعد الله، الجزائر وأوروبا من 1500 -1830، دار الرائد، الجزائر ، ط خ، 2009، ص 442.

[4]- جمال قنان ، المرجع السابق، ص ص287-288.

[5]-مبارك شودار، المرجع السابق ، ص222.

على مصر لجأت للتفاوض مع الدولة العثمانية والتي انتهت بتوقيع معاهدة العريش 24 جانفي 1800م.

وهنا تجدر الإشارة أن الجزائر لم تعد مجبرة على إخفاء تعاملها مع فرنسا كما يشير إلى أن اتخاذ الجزائر لهذا الموقف ليست إلا استجابة لنداء الدولة العثمانية، وعلى ما يبدو فان الجزائر رغم دخولها في هذه الحرب إلا أنها لم تتعبا لمواجهة الأسطول الفرنسي وهذا يدل على أنها لم ترضى أن تكون مجبرة على إتباع سياسة السلطة العثمانية دون أن يكون لها رأي في ذلك.

وفي سنة 1802 بدأت تتراود لبونابرت فكرة احتلال الجزائر وذلك من خلال إعداد المشاريع اللازمة من اجل إنجاح ذلك وهذا يظهر من خلال.عملياتالجوسسة التي كان يرسلها من اجل تزويده بالمعلومات اللازمة لإنجاح ذلك وفي هذا يصدر مؤلف فرنسي كتاب بعنوان تاريخ احتلال من طرف فرنسا أورده في صفحاته نبذة عن تاريخ الجزائر قبل الاحتلال وقام بوصف الجزائر ومناطقها، تحدث عن إنتاجها الزراعي وما تمتلكه من ثروات طبيعة ومن خلال هذه أسطر التي كتبها يظهر جليا تشجيعه على الهجرة إلى الجزائر من اجل النعيم بخيراتها[1]، كما طلب من قنصله الأميرال بوتان لضبط خريطة مفصلة عن أحسن موقع تنطلق منه قوات الاحتلال وقد أشار المهندس بوتان بالنزول في ميناء سيدي فرج[2].

ولم تتوقف هذه التحرشات الا باندلاع الحرب من جديد في أوروبا، وذلك بسبب انشغال بونابرت بحملته على روسيا 1812م هذا مادفعه في تأخير تنفيذ مشروعه في احتلال الجزائر، وفي سنة 1816م قامت الحكومة الفرنسية بتعيين قنصل دوفال حيث سعى لاسترجاع الامتيازات التي أصبح ينظر إليها على أنها حق ابدي.

وخلال هذه السنة ساءت العلاقات بين انجلترا والجزائر وهذا مادفع بهذه الأخيرة لانتزاع الامتيازات الإفريقية لانجلترا ومنحها لفرنسا، وبعد عقد مؤتمر فينا كانت الأهداف منه وشن

[1]–أبو العيد دودو، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان ، الحركة الوطنية للنشر والتوزيع 1975، الجزائر ، ص28 .

[2]– محمد الميلي، الجزائر في مرآة التاريخ ، مكتبة البعث، الجزائر، ط1 ، 1965، ص26.

الحملة العسكرية على الجزائر والقضاءعلى القرصنة ودول المغرب أيضا، بالإضافة إلى السيطرة على المتوسط وأمام تضارب مصالح هذه الدول لم يتم تطبيق هذا المشروع ليأتي بعده توقيع مؤتمر اكس لاشابيل 1819م الذي يدعو إلى الحملة الفرنسية والانجليزية على الجزائر، وبعد هذا المؤتمر أعلنت فرنسا الحرب على الجزائر.

وما تجدر الإشارة إليه هو انه لايوجد سبب لتأخذ فرنسا هذا الموقف فمعظم المشاكل التي كانت تعيق سير العلاقات تم ترضيتها، ومن جهة أخرى يدعون الكاتب إلى توضيح مسالة الديون التي على عاتق فرنسا وكيف استطاع التاجران استغلال ظروف الحروب الأوروبية وبتدعيم من السلطان الجزائري حيث زودت فرنسا بمواد معاشيه وقمح بقيمة مؤجلة مما جعلت الديون تتراكم على عاتق فرنسا.

حيث كانت العلاقات بين هذان البلدان شبه سيئة بسبب رفض وتماطل الطرف الفرنسي في انجاز معليه من وفاء من ديون[1]، حيث كانت الحكومة الجزائرية في كل مرة تذكر فرنسا بضرورة تسديد الديون التي على فرنسا، كما قام هذا الأخير لإرسال رسالة إلي حكومة الفرنسية ينتظر منهم ترضية بشأن هذه القضية حيث أبدي الداي عن استياءه لعدم تلقيه رد عن رسائله التي كان قد بعث به إلي وزير الشؤون الخارجية الفرنسي بتاريخ 26 أوت 1826م بشأن ديون الجزائر علي بلده، وقد رد دوفال أن ملك فرنسا كان منشغلا بأمور الاخري وأمام هذه الغطرسة أمره الداي بالخروج لامس إيه بمروحته وفي 15 جوان 1827م وجهت فرنسا إليه انذرا تطلب منه تقديم اعتذارات رسمية بالإضافة إلي أنواع مختلفة من التعويضات وفي اليوم الموالي وعندما لم يصلها أي رد أعلنت الحرب على الجزائر وأمرت بمحاصرة موانئها، لقد تواصل الحصار وتبين أنه كان مكلفا بالنسبة إلي فرنسا إذ بلغت الخسائر نحو عشرين مليون فرنك خلال ثلاث سنوات وتسبب في شل التجارة الفرنسية في البحر المتوسط.

وفي أوت 1829م قامت فرنسا بمحاولة أخيرة لفرض شروطها على الداي حيث طلبت منه إرسال وفد إلي باريس لتقديم اعتذار واقترحت عليها إمضاء معاهدة مكونة من 98 مادة

[1]– العربي منور، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر ، دار المعرفة، الجزائر ، 200 ، ص16 .

أعدها القنصل السابق دوفال، إلا أن الداي رفض رفضا قاطعا في 1830م أصدرت الحكومة الفرنسية بيانا أعلنت فيه القيام بحملة ضد مدينة الجزائر، وبهذا يتضح أن الحكومة الفرنسية تريد أن تغتنم فرصة غياب الأسطول البحري الذي كان منشغلا بمهام في المشرق وقامت بخلق ذريعة تسمح لها بالقيام بحملة عسكرية ضد الجزائر، وجهت أوامر خاصة للقنصل تطلب منه استغلال الفرصة المتاحة لاستعجال الأمور لاسيما وإنها كانت تعلم أن لانجلترا كانت تعدوا العدة لغزو الجزائر.[1]

وفي 7 فبراير 1830م قرر الملك شارل العاشر غزو الجزائر حيث أصدر مرسوما ملكيا بموجبه الكونت ديبورمون قائد عام للجيش الفرنسي المكلف بغزو الجزائر ومنح له سلطات واسعة للإعداد ما يلزم للقيام بالحملة على الجزائر لاحتلالها [2].

وفي هذا يرى جمال قنان أن مسألة علاقة فرنسا مع الجزائر كانت مبنية وقائمة على مبدأ المصلحة والمنفعة فبالرغم من المساعدات التي قدمتها الجزائر للحومة لفرنسية، بالإضافة إلى تموينها بشحنات كبيرة من قمح أثناء الثورة الفرنسية بسبب انتشار المجاعة داخل المجتمع الفرنسي إلا أن فرنسا لم تعر له وزنا عكس الجزائر التي أمهلتها مدة طويلة في دفع مع عليها من ديون ، نجدها في مقابل هذا تخطط لمسالة استعمارها من 1808م مع مجيء الجاسوس بوتان إلي كتب تقرير مفصل عن ماتزخر به الجزائر من خيرات على جميع المستويات، وقدمه للسلطات الفرنسية التي بدأت تحضر لمسالة الاحتلال وذلك بخلق مسرحية المروحة بين الداي حسين والقنصل دوفال، مغتنمة فرصة غياب الأسطول الجزائري مع الأسطول العثماني في معركة نافرين 1827م، وتوجهها حملة لغزو العاصمة بقيادة الجنرال ديمورمون سنة 1827م، انتهت بسقوط العاصمة الجزائر في يد الاحتلال الفرنسي في 05 جويلية 1830م[3].

**النقد:**

[1]–محمد شريف الساحلي ن الرجع السابق ، ص66

[2]–بشير كاشةألفرحي ، مختصر وقائع وأحداث الاحتلال الفرنسي للجزائر1830–1962م، ط خ، 2007، ص، 15

[3]– جمال قندل ، دراسات تاريخية مهداة إلى المجاهد جمال قنان . المرجع السابق ، ص192

مما لاحظناه في هذا الكتاب هو:

-أنه لم يتحدث عن المشاريع الفرنسية للاحتلال الجزائر.

- لم يتحدث عن حادثة المروحة بشكل واسع حيث ركز اهتمامه على الحديث عن المعاهدات بين البلدين وكذلك دور القناصل في سير العلاقات.

- لم يتحدث عن مواقف الدول الأجنبية والعربية من احتلال الجزائر.

- لم يتحدث عن المساعدات والتنازلات التي قدمتها الجزائر للحفاظ على السير الحسن للعلاقات بينها وبين فرنسا.

- وجود أخطاء إملائية.

- طرح الكثير من التساؤلات ولم يوظف خرائط أو جداول.

**الأهمية:**

بالرغم من وجود نقائص وأخطاء إلا أن هذا لا ينفي الأهمية التي يمتلكها الكتاب فقد امتياز هذا الكتاب على غيره من الكتب وذلك من خلال حديثه عن علاقات الجزائر بالاعتماد على الأرشيف الفرنسي وهذا ما زاد من قيمته وصدق قول الكاتب ولذلك فالكتاب صالح للجمهور الباحثين في تاريخ الجزائر خلال الفترة الحديثة.

**المطلب الثالث: منهجه في الكتابة التاريخية حول هذا الموضوع.**

من خلال تعرضنا لدراسة سيرة جمال قنان يتضح لنا جليا أنه قد استفاد من الدراسة في الخارج ، كما تؤكد الدراسات التي تناولته بالدراسة ، ونقصد المدرسة التاريخية الفرنسية التى استطاع من خلال الاحتكاك بها والاطلاع على إنتاجها المعرفي من معرفة المناهج التي كانت تتبعها واكتسابه لمنهجية العلمية الأكاديمية ولذلك فلا غرابة إذ غلب على جل كتاباته في معالجة الأحداث التاريخية.

المنهج التحليلي والمنهج المقارن الذي نجده لا يعقله في كل كتاباته، كما شدد مؤرخنا جمال قنان علي مسألة تحري الموضوعية والحقيقة والصدق في كتابه تاريخ الجزائر، ودعا إلى إبراز القيمة المعنوية ونضال الشعب الجزائري، كما طالب المؤرخين الجزائريين بالتحلي بالصدق والأمانة العلمية وفي هذا الشأن ذكر قائلا "المؤرخ لا يجب أن يكون حكما وقاضيا على الواقع، وإنما ينقلها كما هي للقارئ الاستنتاج والحكم " مضيفا أن كتابة التاريخ أمام مسؤولية كبيرة، وملزومون بنقل الوقائع والأحداث دون اقصاء أو تقريب طرف على مسالة أخري.

كما دعي أيضا المؤرخين إلي ضرورة الاعتماد على المادة الأرشيفية، وقراءة مضمونه ومحتواه قراءة علمية منطقية من دون الانسياق وراء أفكار وتوجيهات يشوبها نوعا من التشويه للحقائق والمغالطات التي لا تخدم الحقيقة العلمية والواقعة التاريخية.

كما طلب بضرورة الاستعادة الأرشيف من فرنسا وعلى رأس الأرشيف المتعلق بتاريخ الأمير عبد القادر، وأرشيف الحركة الوطنية الجزائرية.[1]

كذالك من بين ما يؤكد عليه مؤرخنا، هو أن الباحث يجب عليه ان يثبت ويتوثق، وينقد النقد العلمي لإبراز الحقيقة كاملة أي على المؤرخ أن يعتمد على المنهج التحليلي والنقدي عند تعامله مع الوثائق والموثقات الأجنبية

[1]– جمال قنان، المرجع السابق، ص190.

كما يجب عليه أن يقرا النصوص التاريخية بلغة عصرها، وأي إغفال لهذا المبدأ منه سيؤدي حتما إلى وقوعه في ارتكاب الأخطاء، وهو ما يصعب عليه وعلى الدارسين فهم الوثائق والإحداث وبالتالي يفقد الحقيقة التاريخية معناها.

كذلك من بين المسائل التي قد دعي المؤرخين إلى الالتزام بها واحترامها في إطار المنهج العلمي الأكاديمي الصحيح والسليم، هي ضرورة توظيفهم للنصوص التاريخية الاستشهادية حتى تكون حجة دامغة لتدعيم أرائه وأفكاره سواء كانت تلك نصوص في شكل معاهدات أو نصوص في شكل مراسلات على سبيل المثال، كما دعي إلى توظيف المنهج المقارن في معالجة المواضيع، وذلك من خلال إدراج نصين مختلفين أو أكثر في نفس الموضوع لتوضيح الفكرة أو الوقوف عند أهم الاختلافات فيما بينها.

بالإضافة إلى حرصه على توظيف الجداول الإحصائية وحتى الرسوم البيانية لتقريب الفكرة بعد دراستها وتحليلها واستقراءها، اعتماده على الأسلوب أو المنهج العلمي الشائع عند جمهور المؤلفين في عصرنا هذا، والذي يراعي فيه مسالة تقسيم المادة إلى مقدمة وفصول ومباحث وخاتمة وبيبليوغرافيا وملاحق، وفهرس الموضوعات إضافة إلى مراعاته إلى تحديد أهداف الموضوع وإطاره ألزماني والمكاني للموضوع والإشكاليات، وأسباب اختيار الموضوع الذاتية والموضوعية والمنهج المتبع وفق المصادر والمراجع المعتمد عليها، واهم الصعوبات التي اعترضت الباحث في إطار انجازه للموضوع .[1]

أما عن لغته التي اعتمدها في كتاباته التاريخية، فهي لغة بسيطة في متناول الجميع، عباراتها موجزة وتؤدي المعنى المطلوب، كما نجده يعمدا إلى توظيف المصطلحات المعربة[2] وذلك راجع لتكوينه الثقافي في معهد ابن باديس، وغيرته على اللغة العربية، ودفاعه عنها، كما امتاز بسرعة إيصاله للفكرة، وسرعة فهم الأحداث وأسبابها ومدلولاتها.

[1]– جمال قنان، المرجع السابق، ص 191.

[2]– المرجع نفسه، ص191.

أما عن أسلوبه فقد غلب على كتاباته الأسلوب التسائلي أو السؤال فنجده يتساءل كثيرا عن أسباب الحادثة التاريخية؟ ويبحث ويناقش عللها ثم يقوم بربطها بالظروف المحيطة بها داخليا حتى يستطيع الوقوف على حقائقها.

دائما فيما يخص المنهج العلمي الذي اعتمده في كتاباته التاريخية نلاحظ أن معظم كتاباته همش لها بالمادة الأرشيفية وخاصة تلك المتواجدة بالأرشيف الفرنسي، وإضافة إلى المادة الأرشيفية الموجودة بالمكتبة الوطنية بالدرجة الأولى إلى اعتماده على بعض المؤلفات الأجنبية التي تمس الفترة الحديثة مثل شارل أندري جوليان، ومذكرات اسيركانكارت وغيرها، هذا من دون إغفاله إلى المصادر المحلية التي لجا إليها لإجراء المقارنات والتحليلات مثل رسائل الحاج احمد باي، كذلك اعتماده على مجموعة من المخطوطات مثل كتاب المراة لحمدان خوجة بن عثمان وغيرها من المخطوطات.

# خاتمة

## خاتمة:

-من خلال ماسبق عرضه في هذه الدراسة تطرقنا في الفصل الأول، والذي خصصناه للحديث عن سيرة جمال قنان والذي ولد في 1936م، حيث كان له نصيب من التعليم القرآني بمسقط رأسه، ثم انتقاله للتعليم الابتدائي بعين تامشروط، حيث مكنه الرصيد العلمي من الالتحاق بمعهد عبد الحميد بن باديس بقسنطينة ليتخرج بشهادة الأهلية، ولإكمال دراسته التحق بجامعة القاهرة وتخرج منها في 1963م بشهادة الليسانس، ثم التحق بجامعة السربون بفرنسا ليتخرج منها سنة1970م، برسالة دكتوراه الدور الثالث، ثم عاد جمال قنان إلى الوطن حيث انفتح على المجال السياسي والعلمي حيث شغل منصب مستشارا للرئيس بن بله، وعضو في مكتب الرئيس مكلف بقوات الدفاع الشعبية.

-وفي سنة1971م اختار مقاعد الدراسة والتدريس والإشراف في جامعة الجزائر، حيث تقلد عدة مناصب علمية وبيداغوجية.

-كانت لجمال قنان العديد من المؤلفات التي تتعلق بالفترة الحديثة والمعاصرة وكذا قضايا تهم تاريخ الاستعمار والمقاومة، اذ ساهم بدوره بإثراء المكتبة التاريخية الجزائرية بمجموعة من الأعمال التاريخية الهامة.

-إذن فان شخصية جمال قنان قد جمعت بين مختلف النشاطات العلمية والسياسية والعسكرية.

- كانت العلاقة التي تربط الجزائر بفرنسا في البداية طيبة وسلمية متنوعة بين علاقات سياسية وأخرى تجارية أرادت فرنسا من خلالها أن تحافظ على مكانتها وامتيازاتها في البحر المتوسط حيث بلغ عدد الامتيازات الموقعة 57 امتياز حظيت به على غرار الدول الأوروبية الأخرى، بحيث تجسدت هذه الامتيازات في المؤسسة الفرنسية التي استطاعت المحافظة عليها رغم وجود المنافسة الانجليزية والهولندية، حيث قامت فرنسا بتعيين قناصل لها يقومون بتمثيلها ويشكلون الواجهة الأمامية للعلاقات بين البلدين، حيث سعت فرنسا من خلال ممثليها إلى تحقيق جملة من المصالح والأهداف من بينها حماية تجارتها وتحرير أسراها.

## خاتمة:

-إن العلاقات في الكثير من الأحيان كانت تصل إلى حد القطيعة بين البلدين وذلك بسبب التجاوزات التي تمارسها فرنسا وعدم احترامها لبنود الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة بينهما، خاصة فيما يتعلق بتحصين المراكز التجارية لكن هذا لايعني أن العلاقة بينهما كانت متوترة، فلا ننسى الدور الذي لعبه التاجرين بكري وبوشناق في دعم الفرنسيين بتزويدها بالمواد المعاشية والقمح وتقديم لها قروض، في الوقت الذي كانت فرنسا تمر بأصعب أوقاتها. ونتيجة لهذا تراكمت الديون على فرنسا حتى عجزت على دفعها.

وبعد مطالبة الداي من فرنسا تسديد الديون التي عليها، ألا أن فرنسا اتبعت سياسة المماطلة في ترضية هذا المطلب، وأثناء زيارة دوفال للداي من أجل مناقشة العديد من القضايا ونتيجة لوقاحته مع الداي بمنشة الذباب، وما هذه الحادثة سوى ذريعة اتخذتها فرنسا سببا لحصار الجزائر والذي كان من أسمى أهدافها.

وفي 15 أفريل 1827م قامت فرنسا بفرض الحصار، وكانت تريد من وراء هذا تحقيق أهدافها وعند فشلها ونتيجة للخسائر التي تكبدتها من وراء هذا الحصار لجئت إلى ترتيب حملة احتلال الجزائر.

وهنا يظهر لنا مدى الضعف الذي ألت إليه إيالة الجزائر، وهذا ما سهل على فرنسا احتلال العاصمة ب5 جويلية 1830م، وتحت وطأة الاحتلال تمكنت فرنسا من إنجاح مشروعها وفقدت الجزائر سيادتها سنة 1830م لتدخل الجزائر مرحلة جديدة في التاريخ.

# قائمة الملاحق

## الملحق رقم 01: مسيرة جمال قنان مع التأليف [1]

جمال قنان محاط بمجموعة من الاساتذة بجامعة الجزائر 2

جمال قنان بجامعة الجلفة (موقع الجلفة الإلكتروني

[1]– أميرة بوضياف، كتابات المؤرخ جمال قنان، ص 88.

**الملحق رقم 02:** [1]

[1]- جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830..

**الملحق رقم 03: غلاف كتاب العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830.** [1]

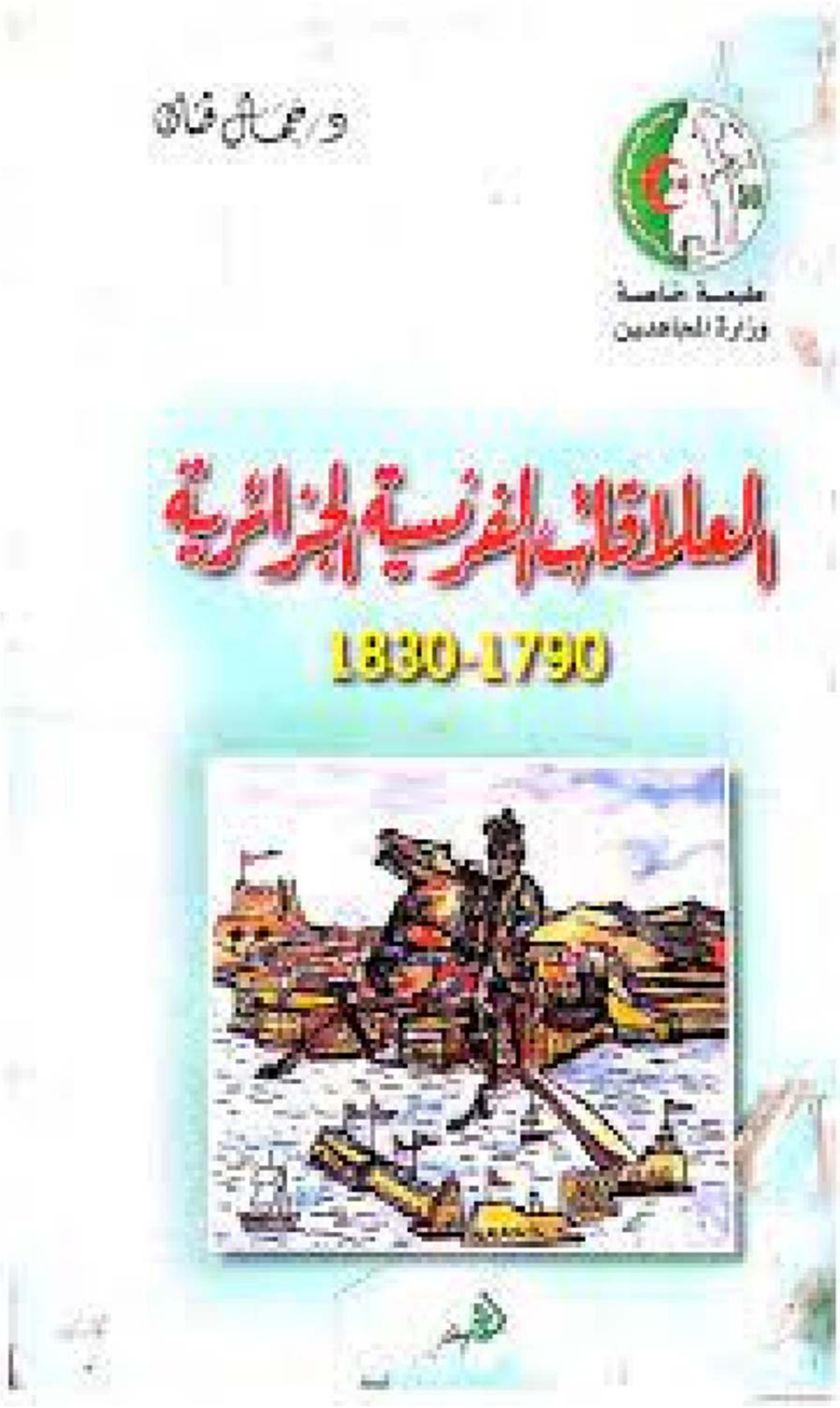


[1]- جمال قنان، العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830.

**الملحق رقم 04:صورة تمثل غلاف كتاب نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث لجمال قنان** [1]

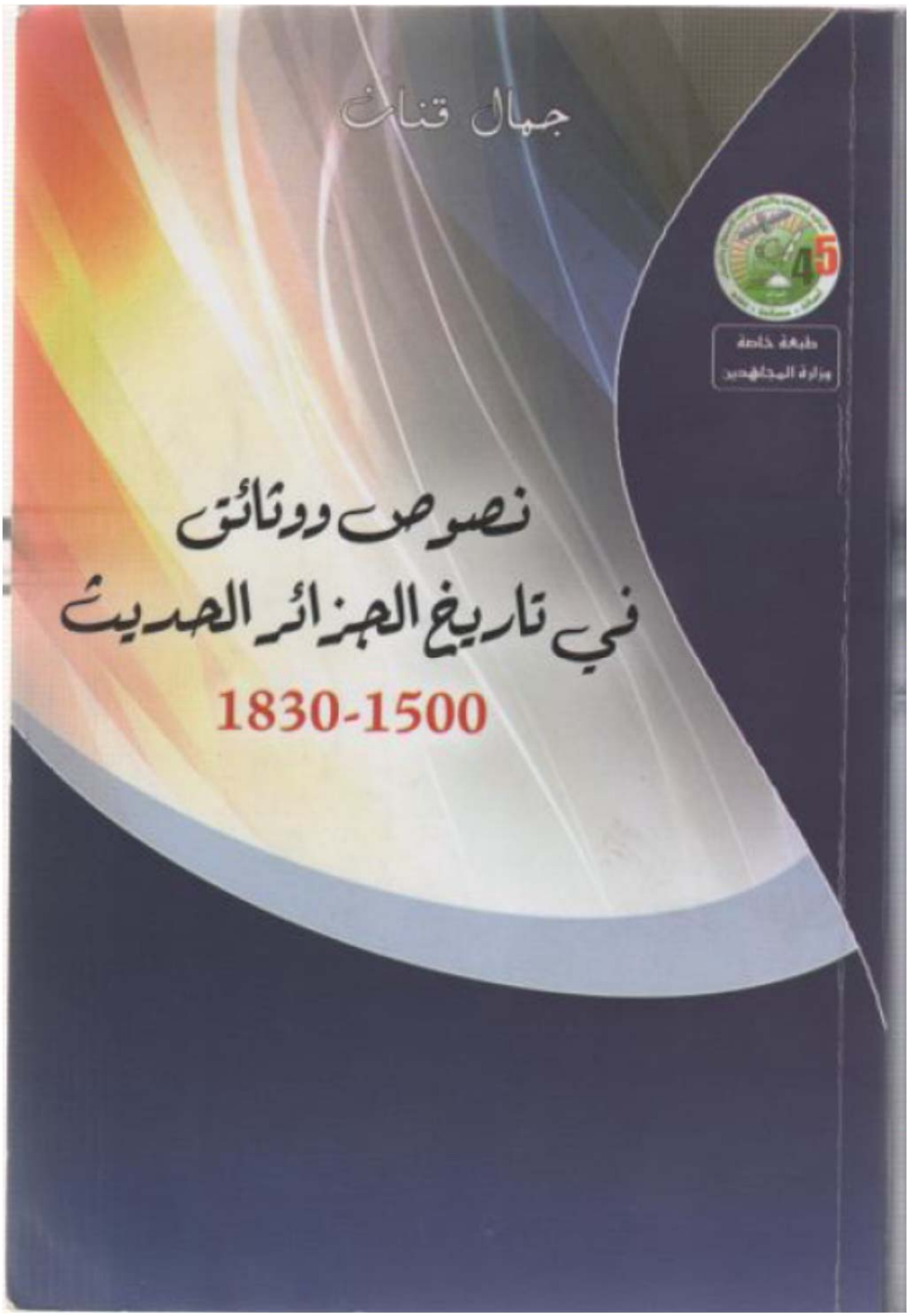


[1]– جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث.

**الملحق رقم 05: يمثل بنود المعاهدة الأولى بين الجزائر وفرنسا 1619**[1]

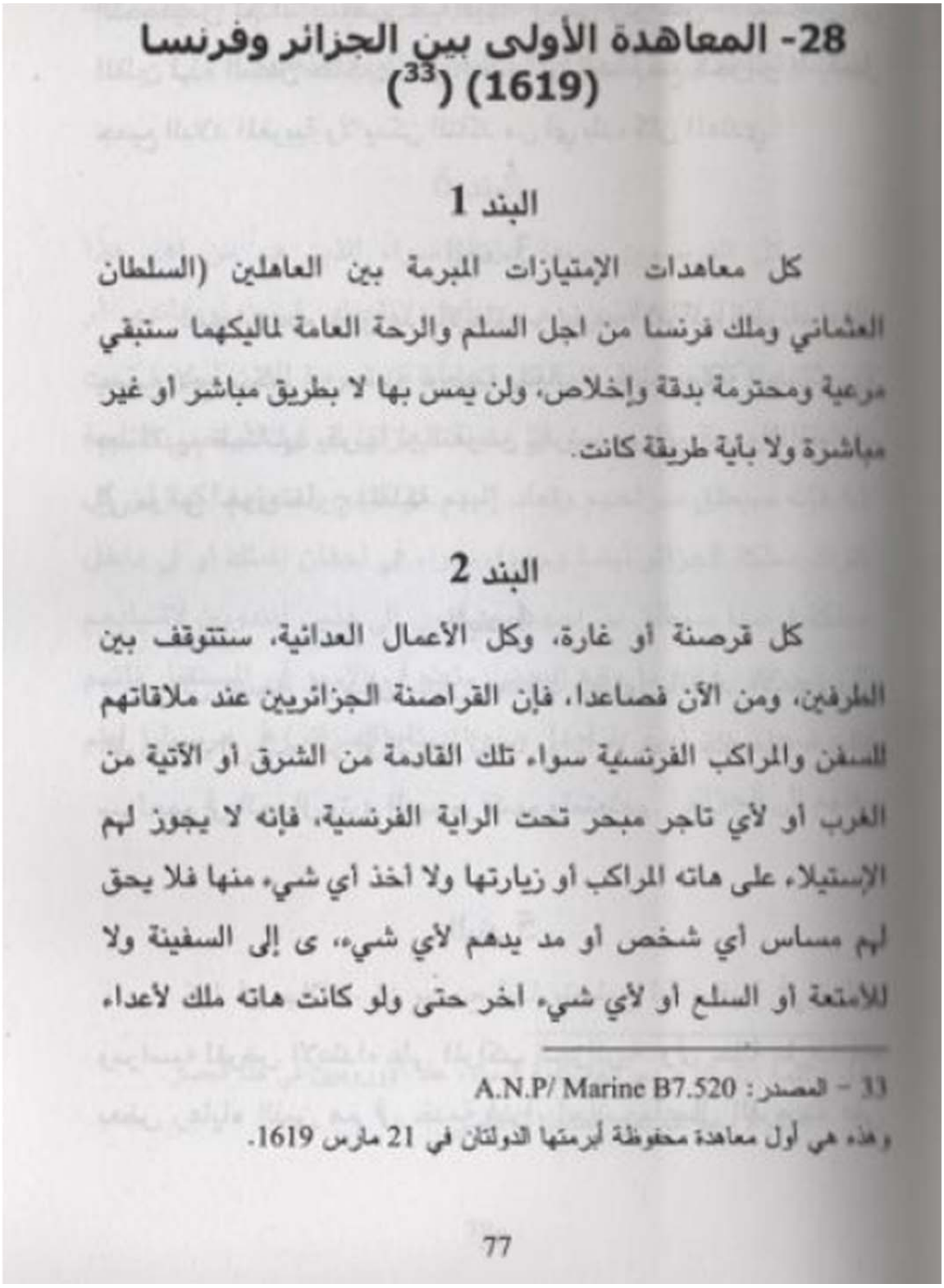

## 28- المعاهدة الأولى بين الجزائر وفرنسا (1619) (33)

### البند 1

كل معاهدات الإمتيازات المبرمة بين العاهلين (السلطان العثماني وملك فرنسا من اجل السلم والرحة العامة لماليكهما ستبقي مرعية ومحترمة بدقة وإخلاص، ولن يمس بها لا بطريق مباشر أو غير مباشرة ولا بأية طريقة كانت.

### البند 2

كل قرصنة أو غارة، وكل الأعمال العدائية، ستتوقف بين الطرفين، ومن الآن فصاعدا، فإن القراصنة الجزائريين عند ملاقاتهم للسفن والمراكب الفرنسية سواء تلك القادمة من الشرق أو الآتية من الغرب أو لأي تاجر مبحر تحت الراية الفرنسية، فإنه لا يجوز لهم الإستيلاء على هاته المراكب أو زيارتها ولا أخذ أي شيء منها فلا يحق لهم مساس أي شخص أو مد يدهم لأي شيء، ى إلى السفينة ولا للامتعة أو السلع أو لأي شيء اخر حتى ولو كانت هاته ملك لأعداء

33 - المصدر: A.N.P/ Marine B7.520

وهذه هي أول معاهدة محفوظة أبرمتها الدولتان في 21 مارس 1619.

77

[1]- جمال قنان، نصوص ووثائق، ص 77-81.

السلطان وفقا لمعاهدات الإمتيازات المشار إليها، حيث أن هذا التخصيص تم التنصيص عليه فيها، وحتى ولو كان الأشخاص من المقلين لهذه السفن مقاتلين، على اعتبار أن السلم مع الجزائر لا يشمل جميع البلاد المغربية ولا يمكن التاكد من أي بلد، كان المعتدي.

## البند 3

لضمان عدم خرق هذا الإتفاق من طرف الأفراد والخواص، فلن يسمح لأي مركب أو سفينة قرصنة بمغادرة ميناء مملكة الجزائر، إلا بعد تقديم ضمانات بكونها لن تتعرض للفرنسيين بأي اذى ولا اقتيادهم إلى موانئ أخرى خارج المملكة.

## البند 4

لن يسمح لفرسان بلدان وممالك أخرى باقتياد الأسرى من الفرنسيين إلى الجزائر أو إلى سواحلها. وإذا ما حدث ذلك فإنه سيطلق سراحهم في الحمال وترد إليهم مراكبهم وأمتعتهم.

## البند 5

كما أن جلالته، لن يسمح أبدا بتسليح أية سفينة في موانئه ومراسيه لغرض الإعتداء على المراكب الجزائرية. وفي حالة ما إذا قام بعض رعاياه الذين هم في خدمة أمراء أجانب بأعمال القرصنة على

سواحل البلاد المغربية، فإن جلاته يتبرأ منهم ولن يسمح لهم باللجوء إلى سواحل مملكته أو اقتياد الأتراك ([34]) إلى موانئه. وإذا ما حدث ذلك فإنه سيتم إطلاق سراحهم في الحال وترد إليهم أمتعتهم.

## البند 6

كل الفرنسيين بصفة عامة، سواء الذين هم من أهل هذا الساحل أو أولائك الذين هم من أهل لانقدوك، قويين نورماندي أو بروطانيا، ([35]) وبصفة عامة كل رعاياه أو غيرهم الذين أسروا تحت الراية الفرنسية والموجودين في مدينة الجزائر أو في الأراضي التابعة لها فإنه سيطلق سراحهم وتعاد إليهم مراكبهم وأمتعتهم. كما أن كل أتراك مملكة الجزائر أينما وجدوا، سواء في أجفان الملك أو في داخل مملكة فرنسا سيطلق سراحهم ويسلمون إلى هذين المندوبين لاقتيادهم إلى الجزائر. وإذا ما وقع البعض منهم في الأسر في المستقبل فإنهم سيوضعون بين أيدي قناصل هذه المدينة (الجزائر) في مرسيليا ليتم نقلهم إلى الجزائر.

---

34 – كلمة الأتراك هي مرادفة لكلمة المسلم، عند الأوروبيين في هذا العصر.

35 – أقاليم فرنسية تقع على الساحل الأطلسي

## البند 7

إن الإيطاليين والأسبان الساكنين والمقيمين في فرنسا والذين يطلبون أن يعتبروا مثل رعايا الملك فإنهم سيعاملون تماما، كما يعامل الفرنسيون الأصليون.

## البند 9

من أجل ضمان أكثر، لتنفيذ تريتبات هذا الإتفاق وهذه المعاهدة فإن صاجي الفخامة الباشا والديوان، سير سلان اثنين من الأعيان للإقامة في هذه المدينة مرسيليا كرهائن ([36]) لسماع الشكاوي التي تقدم بسبب التجاوزات التي قد تحدث وتبليغها للباشا والديوان بكل إخلاص وأمانة. كما سيحضيان بكل انواع المعاملة الحسنة. وكذلك الحال بالنسبة للقناصل الفرنسيين الذين سيقومون بنفس المهمة في الجانب الآخر والذين سيعاملون بالاحترام والتكريم اللائق بموظف ممثل لشخص ملك كبير مثله (ملك فرنسا).

## البند 10

وفي حالة ما إذا وقع حدث في المستقبل، من طرف أو من آخر والذي من شأنه أن يعتبر تعديا وانتهاكا، فإنه لا يجوز للطرف الذي

---

36 – وجدنا هذه اللفظة هكذا في الترجمة الفرنسية للمعاهدة

يغادر نفسه مؤذى أن يبادر إلى استعمال القوة أو الرد بالتعدي، وإنما يجب عليه أن يطلب ترضية في الحال. وإذا ما رفض له ذلك ففي هاته الحالة يمكنه أن يعمد إلى استعمال القوة.

وبالنسبة لأمور أخرى فإنه يرجع فيها إلى معاهدات السلم القائمة بين الإمبراطوريتين (الفرنسية والعثمانية). لقد آلح على المندوبين بوجوب نشر هذه المعاهدات والتعريف بها بين رعاياهما لاحترامها والتقيد بها، حتى لا يضطر صاحب الجلالة مرة أخرى إلى استعمال جيشه الذي لا يقهر لرفع الحيف الذي قد يحيق برعاياه والذي لا يقبله. لقد تعهد المندوبان باسم الباشا والديوان والأجواق بالقيام بذلك.

37 - المصدر: A.N.P/ Marine B7.49

الملحق رقم 06: معاهدة امتياز الاستغلال اباستيون [1]

## 43- معاهدة امتياز استغلال الباستيون أبرمت في 7 جويلية 1640 ([68])

### البند 1

إن السفن والمراكب والبولاكر تستطيع ارتياد هذه الموانئ بدون أن يتعرض لها أحد. ويمنع على كل تاجر مزاولة الأنشطة في المنطقة تحت أي عنوان كان.

---

67 - عند كتابة هذا التقرير أواخر عام 1681 قدر عدد وحدات الأسطول الجزائري فيما بين 35 إلى 40 سفينة كل واحدة منها مسلحة بما بين 35 قطعة مدفع إلى 40 قطعة وعدد الرجال في كل سفينة يتراوح بين 250 إلى 300 رجل وبعض منها يحمل حتى 350 مقاتلا.

68 - المصدر A.N.P/Marine B7 520

وهي أول معاهدة محفوظة في أرشيف الدولة الفرنسية تخص استغلال هذا الامتياز.

109

[1]- جمال قنان، نصوص ووثائق، ص 109-113.

## البند 2

وفي مقابل هذا، فإن السيد دي كوكيل يدفع لنا عوضا عن الأرض التي أجرها وعلى التجارة التي يمارسها في كل من القل وبونة مبلغ أربعة وثلاثين ألف ضبلون كل سنة،(2) منها أربعة وعشرون ألف ضبلون توضع بين يدي الباشا لمرتبات العساكر والعشرة آلاف توضع في خزينة القصبة.

## البند 3

ويسمح له بإقامة مباني في هذين المكانين: باستيون متسكاريس وفي الرأس الحمراء، للدفاع عن نفسه ضد الأجفان الإسبانية وفرقاطات سردينيا وماجورقا ومينورقا وكذلك من أجل توفير مأمن للسفن الإسلامية التي د تلجأ إلى هذه الموانئ نتيجة لرداءة الطقس أو بسبب مطاردة الأعداء لها وكلك من اجل الدفاع عن نفسه ضد الأهالي العصاة.

## البند 4

ويستطيع أن يبني كذلك نقط للحراسة عند مدخل الميناءين

110

## البند 8

كما يسمح له (للسيد دي كوكيل) بالبناء أو الإستئجار في كل من بونة والقل منازل ومخازن وفرن ورحي لايواء رجاله القائمين على أمر التجارة أو بصيد المرجان أو لأي غرض آخر من هذا القبيل كما يسمح لمراكبهم باللجوء والإقامة في هذين الميناءين.

## البند 10

يمنع على أي أحد في كل من ميناءي بونة والقل أن يبيع الصوف والشمع والجلود لرياس المراكب من التونسيين أو الحربيين أو لرياس أخرين الذين سيحملونها إلى طبرة أو تونس وحتى إلى مدينة الجزائر ليبيعها في ميناءها لمراكب القورنة يمنع منعا باتا على أي شخص الإتجار في هاته المواد وإذا ما وجدت هاته السلع في احد المراكب أو السفن فإنها ستصادر ونوتيتها يسترقون.

## البند 11

لا يسمح لأي أحد من أهالي بونة أو القل أو لأي شخص أخر الإتجار في هاته السلع باسمه أو تحت اسم أخر.

## البند 12

على عهد السيد صانصون أدخلت عادات جديدة في هاته التجارة سواء في بونة أو في القل. ومن الآن فغنه يمنع أخذ أية سلعة

أخرى غير السلع التي جرت العادة على أخذها عندما كان الإنجليز متعهين في هذين الميناءين. ولن يدفع للكاهية رسوما غير التي كانت تدفع على عهد الإنجليز.

## البند 15

كل الأشخاص الذين يعملون في الباستيون أو على متن سفن الصيد سواء أكانوا جانويين أو كورسكيين أو من الفلامان فغنهم يتمتعون بنفس الحقوق التي للفرنسيين فلا يسترقون. على اعتبار أنه لا يمكن الإستغناء على خدمات رعايا مختلف الجنسيات، سواء بالنسبة لصيد المرجان أو للأعمال الأخرى.

## البند 21

بسبب الخراب الذي لحق بالباستيون وضياع السجلات والإيصالات وكل وثائق المعاملات التي كانت تجري مع تجار مدينتي بونة والقل، فإن المتعهد معفى وبريئ الذمة من كل تعهد وقع في الماضي مع تجار المدينتين.

## البند 23

وإذا حدث خلاف بيننا وبين الفرنسيين وأدى إلى نشوب الحرب، فلن يحمل أخاص الباستيون أية مسؤولية في ذلك. وإذا ما أخلى الباستيون من طرفهم فإنهم ملزمون بدفع الأربعة وثلاثين ألف ضبلون

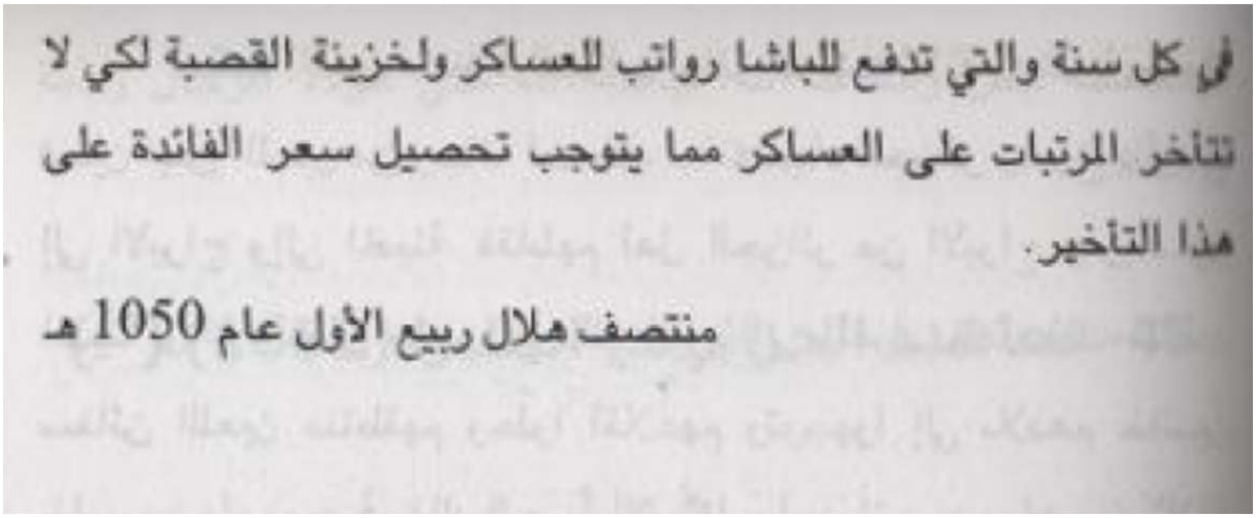

في كل سنة والتي تدفع للباشا رواتب للعساكر ولخزينة القصبة لكي لا تتأخر المرتبات على العساكر مما يتوجب تحصيل سعر الفائدة على هذا التأخير.

منتصف هلال ربيع الأول عام 1050 هـ

**الملحق رقم 07: معاهدة السلم المئوية الأولى مع فرنسا**[1]

## 59- معاهدة السلم المئوية الأولى مع فرنسا (104)

### البند 1

إن المعاهدات المبرمة بين أمبراطور فرنسا والسلاطين، والتي سيبرهما مستقبلا، سفير فرنسا والمبعوث الخاص لدى الباب العالي من أجل السلم وراحة مماليكهما، ستحترم وتراعى بدقة وإخلاص بدون إخلال بها من أي الطرفين.

### البند 3

سيقر السلم في المستقبل بين امبراطور فرنسا والأماجد الباشا داي والديوان وميليشيا مدينة ومملكة الجزائر وبين رعاياهما ويستطيعون المتاجرة في كلا البلدين والايحار بكل أمان بدون التعرض لهم لأي سبب وتحت أي عنوان كان.

---

104 - المصدر المصدر A.N.P / Marine B7 528

157

[1]- جمال قنان، نصوص ووثائق، ص 157-159.

## البند 4

وللوصول إلى السلم المعني، فقد اتفق الطرفان على حرية شراء الأرقاء، بدون تمييز بينهم، بالسعر الذي يتم الإتفاق عليه بين الباشا وقنصل امبراطور فرنسا باستثناء، طاقمي السفينتين محمد خوجة ومحمد الصغير الذين سيتم شراء الترك (عساكر الأوجاق) بسعر مائة وخمسين قرشا للشخص الواحد ومائة قرش للفرد بالنسبة للأهالي. وتعهد الباشا بإطلاق سراح نفس العدد من الأرقاء الفرنسيين وبنفس السعر (مائة قرش)

## البند 7

عندما تلتقي السفن المجهزة للحرب سواء كانت قد خرجت من ميناء مدينة الجزائر أو من أي ميناء من موانئ المملكة، بسفن مبحرة تحت راية فرنسا ومزودة بجوازات مستخرجة من الأمبرالية وفقا للنموذج الذي سيلحق بآخر هذه المعاهدة سوف يترك لها الحرية لمتابعة رحلتها بدون أية عرقلة، ومساعدتها عند الحاجة مع الملاحظة أن لا يرسل إلى المراكب لزيارتها (تفتيشها) سوى شخصين وطاقم القارب الذي يحملهما ولا يدخل أحد غيرهما إلا بإذن صريح من قائد المركب. نفس الأجراء تتبعه السفن الفرنسية مع مراكب الخواص التابعين لمدينة ومملكة الجزائر، الذين سيزودون شهادات يمنحها القنصل الفرنسي المقيم بمدينة الجزائر والذي سيلحق نموذجا لها في آخر هاته المعاهدة.

## البند 8

تستقبل السفن الحربية والتجارية الجزائرية والفرنسية على السواء في موانئ كلا البلدين. وتعطى لها كل أنواع المساعدة. كما يرخص لها التزود بالمواد التموينية والمعدات وغيرها. وبصفة عامة كل ما هي في حاجة إليه بالسعر الجاري في المكان الذي وقع فيه الشراء.

## البند 9

وإذا هوجمت سفينة تجارية فرنسية، كانت راسية في ميناء مدينة الجزائر أو في أحد موانئ هذه المملكة من طرف سفن حربية معادية وكانت هاته على مرمى مدافع الحصون، سوف يدافع عنها وتحمي من طرف مدافع هذه الحصون، وقائد الميناء يلزم السفن المعادية المهاجمة بالسماح للسفينة الفرنسية بالخروج من الميناء، وترك الوقت الكافي لها للإبتعاد، ولن يسمح للسفن المعادية بمطاردتها أثناء ذلك، نفس الالتزام يتعهد به امبراطور فرنسا بشرط أن لا تقوم السفن الحربية الجزائرية بمهاجمة مراكب أعدائها على مسافة عسرة فراسخ من الشواطئ الفرنسية.

## البند 10

تعهد امبراطور فرنسا على أنه في حالة شراء الأتراك للعمل في أجفانه ووجد من بينهم من هو من هيئة عسكر أوجاق الجزائر ويعد

إثبات أمام قنصل فرنسا صفتهم هاته ويتم الاتفاق على مبلغ فديتهم مع أمين صندوق الأجفان، فإنه سيعطي أوامره لإطلاق سراحهم مباشرة بعد تسلم مبلغ الفدية من طرف أمين صندوق الأجفان.

## البند 11

كل الفرنسيين الذين تم أسرهم من طرف أعداء امبراطور فرنسا وسيقوا إلى مدينة الجزائر أو إلى أحد موانئ هذه المملكة، سيطلق سراحهم في الحال بدون حجزهم واسترقاقهم. عندما يتم أسرهم من طرف سفن طرابلسية أو تونسية أو غيرها ويساقون إلى الجزائر فإن الباشا داي، والديوان وأوجاق مدينة ومملكة الجزائر سيعطون الأوامر لكل الحكام بحجز هؤلاء الأرقاء وتهيئتهم ليتم شرائهم من طرف قنصل فرنسا بأفضل سعر ممكن. نفس الإجراء يتبع في فرنسا بالنسبة لرعايا مملكة الجزائر.

## البند 15

كل التجار الفرنسيين يرسون في موانئ أو على شواطئ مملكة الجزائر يستطيعون إنزال سلعهم، والقيام بالبيع والشراء بكل حرية ولن يدفعوا من الرسوم والضرائب غير التي يدفعها سكان هذه المملكة ويحضى بنفس هذه المعاملة التجار الجزائريون في الموانئ التابعة للامبراطور فرنسا. وفي حالة ما إذا أودع التجار بضاعتهم في

## البند 18

يستطيع الأمبراطور الفرنسي المعني الاستمرار في اعتماد قنصل له بالجزائر لمساعدة التجار الفرنسيين في كل ما يحتاجون إليه ويستطيع هذا القنصل القيام بشعائر الدين المسيحي في منزله وبكل حرية هو، وكل المسيحيين الذين يريدون مشاركته. كما يستطيع أتراك مدينة ومملكة الجزائر، القيام بشعائر دينهم في منازلهم، إذا ما وفدوا إلى فرنسا. إن القنصل المعني يكون لح حق السبق على غيره من القناصل كما له الصلاحيات القضائية للفصل في المنازعات التي قد تنشب بين الفرنسيس فلا يحق للقضاة الجزائريين التدخل في ذلك.

## البند 19

إذا ما أراد فرنسي أن يتحول إلى تركي (أي مسلم) فإنه لا يقبل طلبه إلا بعد أن يكرر رغبته ثلاث مرات في الأربع والعشرين ساعة والتي خلالها سيودع لدى القنصل ويكون تحت رعايته.

## البند 26

إذا حدث انتهاك لهاته المعاهدة، فإنه لا يجوز القيام بأي عمل غذائي مضاد إلا بعد الرفض القاطع بتقديم الترضية الشمروعة.

161

ولأجل دعم التجارة ووضعها على أسس ثابتة وقارة فإن الأماجد الباشا داي، الديوان وأوجاق الجزائر سيوفدون واحدا من الأعيان من بينهم، عندما يرون ذلك مناسبا، للإقامة في مرسيليا لسماع الشكاوي التي قدم تقدم في عين المكان، حول التجاوزات التي تكون قد وقعت لهاته المعاهدة. وسيلقي هذا المبعوث كل أنواع المعاملة حسنة.

## البند 31

إن البنود أعلاه ستثبت ويصادق عليها من طرف امبراطور فرنسا والباشا داي والديوان وأوجاق مدينة ومملكة الجزائر للعمل بها واحترامها من طرف رعاياهما لمدة مائة سنة. ولكي لا يتذرع أحد بجهلها فإنها تشهر وتعلق في أي مكان تدعو الحاجة بذلك.

**حرر في التاسع من ذي الحجة الحرام سنة مائة بعد الألف هجرية والحمد لله رب البرية.**

# قائمة المصادر والمراجع

## قائمة المصادر والمراجع

### قائمة المصادر:

-الزهار أحمد الشريف، تح، أحمد توفيق المدني، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر، 1754-1830م، ط 2، ش و ل ت، الجزائر، 1980م.

-ابكاريوس أفندي، قطف الزهور في تاريخ الظهور، ددن، لبنان، 1885م.

-أبي الضياف ابن أحمد، إتحاف أهل الزمان بأخبار تونس وعهد الأمان، الدار العربية للكتاب، تونس، 1999م.

-شارل ويليام، تع، اسماعيلي العربي، مذكرة ويليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر1816-1824م، ش ن ت، الجزائر، 1982م.

-حمدان بن عثمان خوجة، ت ج، محمد العربي الزبيري، المرأة، ش و ن ت، الجزائر، 2006م.

-محمد بن عبد القادر الجزائري، ش ت ممدوح حقي، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، ط2، دار اليقظة العربية، لبنان، 1964م.

- ويليام سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تح عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1980.

### قائمة المراجع:

-شويتام ارزقي، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1030-1830م، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2011.

-ألكسي دوطوكفيل، ت ج إبراهيم صحراوي، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، ديوان المطبوعات الجامعية، د ت ن.

- المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، مصر، د ط، 2001.

-سعدي أحمد، الحملة الفرنسية على الجزائر والمواقف الدولية منها1827-1830م، دار العالية العلمية، ط خ، 2019.

– حنيفي هلايلي، اوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدىللطباعة والنشر، ط1، 2008

–بوضرساية بوعزة، رواد المدرسة التاريخية الجزائرية، دار الحكمة، الجزائر، 2007.

–كاشة بشير الفرجي، وقائع الاحتلال الفرنسي للجزائر، 1830 –1962م، ط خ، 2007.

– قنان جمال، معاهدات الجزائر مع فرنسا، 1619–1830م، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009.

–قنان جمال، العلاقات الجزائرية الفرنسية1790–1830م، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009.

–قنان جمال، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500–1830، ط خ، وزارة المجاهدين.

–مجموعة من الباحثين، دراسات تاريخية مهداة الى المجاهد والمؤرخ جمال قنان، أشرف وتنسيق وتقديم ، قندل جمال، بن مد، للطباعة والنشر، ط1، الشلف، الجزائر، 2019.

– سماعيلي زوليخة، تاريخ الجزائر في فترة ماقبل التاريخ الى الاستقلال، دار الفو، الجزائر، ط1، 2013.

–بوعزيز يحي، الموجز في تاريخ الجزائر، ج 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

–هلالي مبارك بن محمد، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، المكتبة الوطنية، د ط.

–الحسيني محمد الهادي، احتلال الجزائر من نصوص معاصرة، احتلال الجزائرمن نصوص معاصرة، مؤسسة عالم الافكار، الجزائر، 2006.

–زروال محمد، العلاقات الجزائرية الفرنسيةمن1719–1791م، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.

–براهمي ناصر الدين، ن ص، علي تابليت، تاريخ مدينة الجزائر في العهد العثماني، الجزائر، 2010.

-بلغيث محمد أمين، تاريخ الجزائر المعاصر، دراسات ووثائق، دار البصائر، الجزائر، ط4، 2013.

-الساحلي محمد الشريف، ت ج، محمد فناد، تخليص التاريخ من الاستعمار، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، ط خ، 2002.

-محمد خير الدين فارس، تاريخ الجزائر من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، من الفتح العثماني الى الاحتلال الفرنسي، ددط، لبنان، 1669.

-باشا محمود، ت ج عزيز نعمان، ذريعة المروحة 1827م أو استيلاء فرنسا على إيالة الجزائر، دار الأمل، الجزائر، ط خ، 2010.

-نايث بلقاسم مولود قاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، ج1، دار الأمة، الجزائر، 2007.

-مقلاتي عبد الله، إسهام شيوخ معهد عبد الحميد بن باديس وطلابه في الثورة التحريرية، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2010.

-زوزو عبد الحميد، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر1830-1900م، موفم للنشر، الجزائر، 2010.

-الجيلالي عبد الرحمان، تاريخ الجزائر العام ، ج3، دار الأمة، 2014.

-فكاير عبد القادر، الغزو الاسباني للسواحل الجزائرية من 1505-1792م، دار البراق، الجزائر، ط2، 2011.

- جبلي الطاهر ، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962م، د.ط، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر، 2015م.

-سامح عزيز ألتر، ت ج، محمود علي عامر، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، دار النهضة العربية، لبنان، ط1، 1989.

-بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1997.

-العربي منور، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر، دار المعرفة، الجزائر، 2000.

-تابليت علي، معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ج1، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2013.

-السعدي عثمان، الجزائر في التاريخ، دار الأمة، الجزائر، 2010.

-عطاالله شوقي، تاريخ المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، مكتبة انجلو المصرية، لبنان، دط، 1969.

-أبو العيد دودو، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان، الحركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1975.

-صلاح الدين المنجد، كيف دخل الفرنسيون إلى الجزائر، دار الكتاب الجديد، لبنان، دط، 1962.

-سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث وبداية الاحتلال، ش و ن ت، الجزائر، ط3، 1982م.

-جون وولف، ت ج، ابو القاسم سعد الله، الجزائر واوروبا من 1500-1830م، دار الرائد، الجزائر، ط خ، 2009م.

-شارل روبير اجيروم، ت ج، عيسى عصفور، تاريخ الجزائر المعاصرة، منشورات عويدات، باريس، 1988م.

-براهمي نصر الدين، ن ص، علي تابليت، تاريخ مدينة الجزائر في العهد العثماني، الجزائر، 2010م.

**الدراسات الاكاديمية:**

-بوزيد جمال، مشروعية الجهاد البحري للأسطول الجزائري في العهد العثماني1512-1830م، مذكرة لنيل شهادة ماجستير أكاديمي في التاريخ، تخصص وطن عربي معاصر، قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بوضياف، 2018-2019م.

-بوضياف أميرة، كتابات جمال قنان، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي بتاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، بجامعة المسيلة، 2016-2017م.

-عائشة غطاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر، 1619-1694م، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1984-1985م.

-شودارمبارك، الحملات الأوروبية على إيالة الجزائر وانعكاساتها، في ما بين 1671-1830م، في الأرشيف الوطني الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة سيدي بلعباس، 2019-2020م.

- بليل رحمونة، القناصل والقنصليات الاجنبية بالجزائر العثمانية من 1564 الى1830، أطروحة دكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآخر، جامعة وهران، 2010-2011

- كنزة بركات، العلاقات الجزائرية خلال عهد الدايات (1671-1830)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ حديث ومعاصر، قسم التاريخ، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016-2017

- سميرة مزهود، التمثيل الدبلوماسي الاوروبي في الجزائر العثمانية (1684-1830) فرنسا نموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، البويرة، 2018-2019

# فهرس

الشكر والتقدير.....

الإهداء.....

مقدمة.....أ-

**الفصل الأول:جمال قنان سيرة ومسيرة**

المطلب الأول:مولده ونشأته العلمية.....2

المطلب الثاني: نضاله الثوري والسياسي.....4

المطلب الثالث:مسيرته مع التدريس والتأليف.....5

**الفصل الثاني:العلاقات الجزائرية الفرنسية في الكتابات الأكاديمية بالجزائر**

المطلب الأول:العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السادس عشر 1619-1694م لعائشة غطاس.....10

المطلب الثاني: دور القناصل الفرنسيين في العلاقات الجزائرية الفرنسية 1689-1789م لبركاهم دهان.....16

المطلب الثالث:العلاقات الجزائرية الفرنسية 1719-1830م...محمد زروال.....32

**الفصل الثالث: منهج جمال قنان في تأريخ العلاقات الجزائرية الفرنسية**

المطلب الأول: كتاب معاهدات الجزائر مع فرنسا1790-1830م..... 46

المطلب الثاني:كتاب العلاقات الجزائرية الفرنسية1790-1830م.....57

المطلب الثالث:منهجه في الكتابة التاريخية حول هذا الموضوع.....67

**خاتمة:.....71**

**قائمة الملاحق:.....74**

**قائمة المصادر والمراجع:.....95**

**فهرس الموضوعات:.....101**